Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم السياسية

في تخصص : تنظيم وإدارة المؤسسات

الموسومة بعنوان:

الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر ما بين 1999-2019

من إعداد
بوشامة محمد

إشراف الأستاذ
د بن صايم بونوار

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	جامعة الانتساب	الصفة
عواج بن أعمر	أستاذ التعليم العالي	تلمسان	رئيسا
بن صايم بونوار	أستاذ محاضر أ	تلمسان	مشرفا ومقررا
الفقيه أحمد	أستاذ محاضر أ	تلمسان	مناقشا
ضبع عامر	أستاذ محاضر أ	سيدي بلعباس	مناقشا

الموسم الجامعي 2021-2022 م الموافق لـ 1443-1444 هـ

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم السياسية

في تخصص : تنظيم وإدارة المؤسسات

الموسومة بعنوان:

الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر ما بين 1999-2019

من إعداد
بوشامة محمد

إشراف الأستاذ
د بن صايم بونوار

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	جامعة الانتساب	الصفة
عواج بن أعمر	أستاذ التعليم العالي	تلمسان	رئيسا
بن صايم بونوار	أستاذ محاضر أ	تلمسان	مشرفا ومقررا
الفقيه أحمد	أستاذ محاضر أ	تلمسان	مناقشا
ضبع عامر	أستاذ محاضر أ	سيدي بلعباس	مناقشا

الموسم الجامعي 2021-2022 م الموافق لـ 1443-1444 هـ

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

الإهداء

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

إهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي الغالية

إلى فلذة كبدي وقرة عيني ولداي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل أساتذتي

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة والعمل

إلى كل الأهل ،الأصدقاء والأحبة

أهدي هذا العمل المتواضع

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

شكر وتقدير

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

شكر وتقدير

الشكر لله أولا وقبل كل شيء الذي علم بالقلم ووهب الإنسان العقل وسائر النعم وأنار لنا درب العلم والمعرفة .

كما أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان إلى الدكتور : بن صايم بونوار الذي تفضل علي بإشرافه على هذا العمل المتواضع ومساهمته في تذليل ما واجهته من صعوبات والذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في البحث.

ولا يفوتني ان أتقدم بالشكر للأساتذة الذين أخذوا بيدي طيلة المشوار الدراسي والجامعي

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

قائمة الاختصارات

AND	Agence nationale des déchets
ANPE	Agence nationale de protection de l'environnement
BS	British standard
BSCD	Business Charter for Substainable Development
CM	The Canadian model
CNFE	centre National de Formation Environnementale
EMAS	eco-management and audit scheme
EV	environmental management
ICC	international chamber of commerce
ISO	International organization of standardization
MATE	Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement
MTH	Maladies d'origine hydrique
NATO	The North Atlantic Treaty Organization
PNAE-DD	Plan National d'Action Environnementale et Développement Durable
PNAGDES	Plan national de gestion des déchets spéciaux
SME	system management envirenment
SNE	Stratégie nationale de l'environnement
SPE	Société algérienne de production d'électricité
UNCED	united nation conference on environment and development
UNDP	United Nations Development Programme
UNEP	United nation environment programme
WCED	world commission on environment and development
WHO	World Health Organization
X30-200	Normes françaises

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

مقدمة

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة اهتماما متزايدا وملحوظا بالقضايا البيئية بسبب تزايد حجم ومستوى المشكلات البيئية مما فرض مزيدا من الاهتمام بالبيئة وبذل الجهود من طرف الهيئات المحلية والدولية من أجل حمايتها والحفاظ على توازناتها، كما ساهمت العلاقة السلبية بين الإنسان و البيئة في الوقت الراهن، إلى ظهور عدد من الظواهر البيئية السلبية و الخطيرة و التي حتمت اهتمام العالم أجمع بالمواضيع والقضايا البيئية، و رغبة من المجتمع الدولي في مواجهة هذه المشكلات ودراستها للحد من أخطارها و أثارها الضارة على الإنسان و البيئة.

لا تعتبر مشكلتا انعدام الأمن البيئي والتلوث البيئي من المشكلات الحديثة أو الطارئة و إنما الجديد فيهما هو زيادة نسب و مستويات التلوث بطريقة مثيرة و تشد الانتباه . وقد أضحت مشكلة التلوث البيئي مجالا خصبا للباحثين والدارسين، فباتوا يدعون للحد من هذا التلوث الذي تتعرض له البيئة نتيجة للتقدم و التطور الصناعي والتسارع التكنولوجي، والتلوث مشكلة عالمية لا تعترف بالحدود الجغرافية و السياسية لذلك حظيت باهتمام دولي، ولأن التصدي لها يجاوز حدود وإمكانيات التحركات الفردية المنعزلة لمواجهة الخطر المحدق، والحق أن الأخطار البيئية لا تقل خطرا عن النزاعات والحروب والأمراض الفتاكة إن لم تزد عليها من جهة.

إضافة إلى أن التدهور البيئي، يؤثر على التمتع بكافة حقوق الإنسان فالحديث عن حقوق الإنسان وتمتع كل الناس بها، يستدعي وجود بيئة سليمة، وهو ما تنص عليه الفقرة الأولى من إعلان ستوكهولم الصادر في سنة 1972 .

فالإضرار بالبيئة إذن، يخلف انعكاسات سلبية على الوضع العام وعلى التنمية المستدامة بصفة خاصة، وهذه الانعكاسات يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة، وقد حدد مجلس حقوق الإنسان أخطارا بيئية تضر بشكل مباشر بجملة من الحقوق الإنسانية، إضافة إلى أن تغير المناخ والآثار المترتبة عنه، تشكل خطرا على جملة من الحقوق أهمها: الحق في الحياة والصحة والغذاء والماء والسكن وتقرير المصير.

كما أن هناك ارتباط أساسي بين الجهود الهادفة إلى الحفاظ على البيئة والمضي قدما نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر وما سيحققه من مكاسب كثيرة في عدة مجالات كالطاقة والغذاء والأمن المائي

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مقدمة

للإنسانية....الخ، وذلك بالارتباط مع الحفاظ على حقوق الإنسان من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المتكاملة والأهداف الإنمائية للألفية.*

و تعتبر الجزائر كغيرها من دول العالم التي تأثرت بيئتها بالتطور الاقتصادي و الاجتماعي، و ظهرت فيها مشاكل لم تكن موجودة سابقا؛ فقد أدركت الحكومة الجزائرية أهمية حماية البيئة وضرورة المحافظة على التنوع البيولوجي و الحيوي فيها، فقامت الدراسات اللازمة للوقوف على أسباب المشكلة، كما ظهرت معها مجموعة من النصوص القانونية التي تؤطر العمل التنظيمي في هذا المجال،وتحمي البيئة كذلك.

أولا: أهمية و أهداف الدراسة:

تنبع أهمية و أهداف الموضوع من خلال دراسة العلاقة بين البيئة والتنمية إلى ما أظهرته المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها، من قصور في تحقيق التنمية المستدامة في دول العالم عامة من جهة وفي الجزائر خاصة من جهة أخرى؛ وذلك يعود بالأساس لخلو مثل هذه المؤشرات من البيانات البيئية، ومن بيانات تحديد أرصدة الموارد الطبيعية، والأكيد أن عدم توافر مثل هذه البيانات يؤدي إلى تحقيق آثار سلبية على اقتصاد هذه الدول، ولذلك كان من الضروري أخذ كل من البيئة والبعد التنموي في الحسبان لدى رسم سياسات التنمية الاقتصادية بالدولة.

وعلى هذا الأساس تنجلي أهمية و أهداف هذه الدراسة في ما يلي:

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1-تعتبر التنمية في جميع جوانبها أهم الوسائل للارتقاء بالإنسان، ولكن الواقع يقول العكس تماما،حيث أصبحت التنمية هي إحدى الوسائل التي ساهمت في استنفاذ الموارد البيئية، وإيقاع الضرر بها، بل وأكثر من ذلك إحداث التلوث فيها.

---

* أعلنت العديد من المواثيق الدولية طائفة جديدة من حقوق الإنسان هي ما يعرف بحقوق التضامن على أساس أنها تمثل الجيل الثالث من أجيال حقوق الإنسان، باعتبار أن الجيل الأول يمثل الحقوق اللصيقة بشخصية الإنسان والتي لا يمكن أن يحيا حياة كريمة بدونها، وأول هذه الحقوق هو حق الإنسان في الحياة، ثم حقه في الحرية وحقه في سلامة شخصه، ثم حقه في التقاضي وما يتفرع عنه من حقوق أخرى تثبت للشخص عند اتهامه بجريمة معينة، أو عند لجوئه للقضاء، مثل حقه في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة، إلى آخر هذه الطائفة الواسعة من حقوق الإنسان. و الجيل الثالث من أجيال حقوق الإنسان أو ما يعرف بحقوق التضامن الذي يندرج تحته الحق البيئي في ضرورة وجود تعاون دولي وتضامن في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية و البيئية .

-للمزيد من المعلومات أنظر:

محمد كحلوله، عبد الله زرباني، "الحق في البيئة السليمة في المواثيق الدولية والقانون الوطني"، **مجلة آفاق للعلوم**، جامعة زيان بن عاشور-الجلفة، العدد الرابع عشر، المجلد الرابع، جانفي 2019، ص257-261.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

2-كما تتضح أهمية الدراسة في اعتبار التنمية مفيدة للاقتصاد أكثر من البيئة أو الإنسان فهي تعد " تنمية اقتصادية " وليست " تنمية بيئية " تستنفد من الموارد البيئية و تسخرها لخدمة الاقتصاد مما أدى إلى ظهور مشكلات عدة تهدد حياة الأفراد وأبسط حقوقهم .

3-من خلال هذه الدراسة يمكن عرض مجموعة من الاقتراحات والإستراتيجيات البناءة من بغية النهوض بالإدارة البيئية في الجزائر كمتغير أساسي من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

4-تساهم الدراسة في التعرف على الوضع البيئي،ناهيك عن واقع وخصوصية الإدارة البيئية في الجزائر ومدى تطابقها مع المقاييس العالمية.

أهداف الموضوع:

تتجلى أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1-تبيان العلاقة بين الإدارة البيئية الرشيدة والتنمية المستدامة، ومحاولة تبيان الدور الذي تلعبه الإدارة البيئية في تكريس التنمية المستدامة و تحقيق الأمن البيئي لا سيما في الجزائر.

2-تبيان المخططات والبرامج الحكومية وإبراز الجهود المبذولة من طرف الجزائر في الإدارة البيئية لغرض تحقيق التنمية المستدامة منذ سنة 1999 ومدى توافقها مع الجهود الدولية في هذا الميدان ودرجة تطابقها مع المقاييس الدولية .

3-محاولة البحث في الأسباب التي أدت إلى تدهور الوضع البيئي في الجزائر،واستنزاف الموارد البيئية والحيوية، وذلك بالرغم الترسانة القانونية وإبراز أهم المعوقات التي لم تسمح بتفعيلها.

ثانيا:مبررات اختيار الدراسة:

بالرجوع إلى أهمية و أهداف الدراسة فإن مبررات اختيار الموضوع بنيت على مبررات علمية وأخرى عملية.

1-المبررات العلمية:

-تبرز المبررات العلمية في اختيار الموضوع لغرض تبيان أهمية الإدارة البيئية في الحقل الأكاديمي خاصة في جانب الإدارة وذلك للنقص الكبير الذي يمس هذا الجانب في الإنتاج الفكري .

-البحث في أسباب تراجع الإدارة البيئية في الجزائر رغم الترسانة القانونية وعدم تطبيق المقاييس الدولية في تسيير المؤسسات والشركات لتحقيق التنمية المستدامة .

-محاولة الإطلاع على أبرز القوانين و النصوص التشريعية التي صدرت منذ سنة 1999 وأثرها على الوضع البيئي في الجزائر.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

2-المبررات العملية:

تكمن الأهمية العملية للموضوع في رغبة الباحث في إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه الإدارة البيئية الفعالة والمتطورة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق استدامة بيئية من شأنها مراعاة الحق البيئي للأفراد في الجزائر، يعادل حقوق الأفراد في المجتمع الدولي، ومدى مطابقة الإدارة البيئية محليا للمقاييس الدولية وتنفيذها للمعاهدات والبرتوكولات الدولية من جهة ومدى ودرجة إلزام الحكومة للشركات والمؤسسات –الحكومية منها والخاصة- بتطبيقها .

ثالثا:إشكالية الدراسة:

يصعب حصر المشاكل البيئية في الوقت الراهن حيث توجد مجموعة من التحديات البيئية المختلفة والتي أخذت تهدد الأجيال المستقبلية بسبب اهتمام المخططات الحكومية بالتقدم الاقتصادي والإثراء المادي على حساب الاستغلال السليم لموارد الطبيعة،إذ أن النمو الاقتصادي و التحسين في مستويات المعيشة الذي تجلبه التنمية قد يضيع بسبب التكاليف التي قد يفرضها التردي البيئي على حساب الصحة ونوعية الحياة. فمن واجب البرامج الحكومية و المخططات الأخذ بعين الاعتبار الإدارة البيئية و أهميتها في الإنتاج من جهة و كذا تسيير النفايات من جهة ثانية و السعي في تحقيق و تطبيق الأهداف و المقاييس الدولية من أجل الحفاظ على البيئة و المكتسبات البيئية في الجزائر للأجيال القادمة و منه فإن إشكالية الدراسة جاءت كما يلي:

إلى أي مدى ساهمت الحوكمة البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالجزائر؟ وكيف يمكنها ترسيخ منطق الأمن البيئي في الجزائر؟

وتنطوي تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات :

-ما هي الأطر الابستمولوجية التي يتحدد ضمنها مفهوم الحوكمة البيئية ؟

-ما طبيعة العلاقة بين الإدارة البيئية والتنمية المستدامة؟

-ما هو واقع الإدارة البيئية في الجزائر؟وما هو سبب عدم فاعليتها؟

-ما هي أهم الأساليب التي من شأنها أن ترفع الأداء البيئي داخل المؤسسات؟ وكيف يمكن أن تتطابق الإدارة البيئية في الجزائر مع المقاييس العالمية؟.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

رابعا:فرضيات الدراسة:

و بهدف الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للبحث ارتأينا طرح مجموعة من الفرضيات :

- الفرضية الرئيسة: ترتبط فعالية الحوكمة البيئية وتحقيق الأمن البيئي بمدى اعتماد السياسات البيئية على خصوصية الجزائر ومقدراتها الطبيعية من جهة و كذا على الالتزام بالاتفاقيات والمقاييس البيئية الدولية من جهة ثانية .

انطلاقا من الفرضية الرئيسية انبثقت مجموعة من الفرضيات التالية:

-مفهوم الإدارة البيئية والتنمية المستدامة يرتبط بالتحديات البيئية الجديدة والتطور البشري والصناعي.

-هناك علاقة طردية بين مفهوم التنمية المستدامة و الإدارة البيئية في الجزائر.

-هناك علاقة ارتباط بين تفعيل الإدارة البيئية و الحفاظ على البيئة وتحقيق استدامتها و تجسيد الأمن البيئي في الجزائر.

-الخبرة البيئية وتطبيق المقاييس الدولية في تسيير الشركات حتمية وضرورة من اجل تحقيق التنمية المستدامة .

-الطاقات المتجددة وغير التقليدية هي السبيل لتحقيق اقتصاد أخضر ومستدام .

خامسا:منهجية الدراسة:

سعى الباحث الى اعتماد مجموعة من المناهج التي يقتضيها الموضوع مع مراعاة قاعدة تكاملها حيث:

-اعتمد الباحث في دراسته هذه المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة المدروسة وصفا كميا وكيفيا من خلال جمع المعلومات وتبويبها حول الإدارة البيئية في الجزائر، ومن ثم تحليل هاته المعلومات وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها تفسيرا كافيا والوصول إلى استنتاجات عامة تساعد على فهم العلاقة بين جودة الإدارة البيئية ودرجة إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مقدمة

ويقدم لنا هذا المنهج وصف لحالة تتعلق بظاهرة إنسانية أو مجتمعية خلال فترة زمنية معينة، لمعرفة أسبابها، نتائجها ومن ثم تعميمها على الحالات المتشابهة [1]، هذا ما ساعد الباحث على التعرف على أسباب ضعف الإدارة البيئية بالجزائر.

-كما اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي يساعد على الإلمام بدراسة وتحليل واقع الإدارة البيئية في الجزائر وجذورها التاريخية، وكذا التطور الكرونولوجي للترسانة القانونية التي أسست لوجود نظام بيئي في الجزائر، هذا المنهج يساهم في دراسة الأحداث الإنسانية الماضية في محاولة لتقنينها و تفسيرها، فالبحث التاريخي هو تسجيل ووصف للأحداث الماضية و الوقائع و تحليلها وتفسيرها على أسس علمية ممنهجة و دقيقة لفهم الحاضر و المستقبل، بداية من أن المنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها،لكنه يقدم تصور للظروف والمحيط الذي يحكم بداية الظواهر وكيفية نهايتها .[2]

-وتم استخدام المنهج المقارن بهدف إنشاء رؤية واضحة ونظرة متكاملة إلى الموضوع من مختلف الزوايا. فالاتجاه الأحادي في دراسة الموضوع وإن كان له أهميته، إلا أن الإحاطة بمختلف أبعاد موضوع البحث من خلال مقارنته بغيره، فقمنا بسرد مختلف المقاييس العالمية ومختلف الخبرات الدولية بإبراز جوانب القوة والضعف لكل على حدة ومقارنة التجربة الجزائرية مع نظيراتها في دول أخرى.

-كما استعنا بمنهج تحليل المضمون الذي يعد من المناهج الدراسية المهمة والتي استخدمت كأداة من الأدوات التي تساعد على تحليل الأبحاث، ويتميز تحليل المضمون بمجموعة من الخصائص، وهي: تصنيف البيانات، وترتيبها بالاعتماد على مجموعة من الأبواب أو الأقسام المرتبطة بالنمط المحدد لتحليل المضمون .

كما يعد من أكثر المناهج المستخدمة في العلوم السياسية،حيث يعتبر أسلوب للاستدلال الموضوعي المنظم لتحليل خصائص مضمون النص والمواد القانونية [3]، وعليه فإن الباحث اعتمد على هذا المنهج في تصنيف البيانات البيئية وترتيب المعطيات وتحليل النصوص والمواد القانونية المنظمة للإدارة البيئية.

-و اعتمد الباحث على اقتراب السياسة العامة الذي يرتكز على رد وتحليل طبيعة النظم وآليات عملها بالرجوع إلى تحليل السياسات العامة التي تتبناها، باعتبار أن هذه العملية ليست عملية فنية ادارية

---

1 غازي عناية، **البحث العلمي:منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية**،الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع2008، ص 60 .

2 محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات**،الجزائر،د.د.ن،1997،ص56.

3 عبد القادر عبد العالي، **محاضرات في منهجية العلوم الاجتماعية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2009-2010، ص70.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مقدمة

و حسب ولكنها عملية سياسية في المقام الأول، [1] ويفيد هذا الاقتراب في هذه الدراسة تحليل و تبويب طبيعة العلاقة بين الفواعل في رسم السياسة العامة البيئية في الجزائر.

-كما اعتمد الباحث على مدخل تحليل النظم بحيث تعود أهمية استخدام هذا المدخل في تقييم و دراسة الأداء المؤسسي، وإلى مجموعة من العوامل أهمها أن الدراسات الميدانية التي أثبتت أن معالجة نقص كفاءة أداء النظام البيروقراطي يكون من خلال استخدام هذا المدخل.[2]

-و وظف الباحث الاقتراب القانوني المؤسساتي و الذي يعطي أهمية للمؤسسات في تحديد الأداء،السلوكيات والمخرجات السياسية، على أساس أن المؤسسات تمثل تغيرا مستقلا يؤثر على تحديد الفاعلين الذين يسمح لهم بالمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة، يحدد نمط وطبيعة الاستراتيجيات البيئية التي ينتجونها.

-كما اعتمدت الدراسة على اقتراب تقييم الأداء المؤسسي من خلال هذا الاقتراب حاول الباحث دراسة المؤشرات العامة والبيانات البيئية التي تسمح بتقييم أداء المنشآت والشركات والإدارة الوصية المكلفة بحماية البيئة وتبيان مسؤولياتها البيئية وذلك من عدة جوانب كاستخدامها للموارد المحدودة وعمليات إعادة التدوير وغيرها.

سادسا:حدود الدراسة:

تمحور موضوع الدراسة في إطاره النظري حول الإدارة البيئية في الجزائر، أما الإطار الزمني محدد بالفترة مابين 1999-2019 موازاة مع عهدات الرئيس السيد:عبد العزيز بوتفليقة بحيث تميزت هذه الفترة ببلورة مجموعة من القوانين التي تثمن المنظومة البيئية في الجزائر،كما شهدت الفترة استقلالية وزارة البيئة وخروجها من ظل وزارات الدولة وتكوينها لهيكلها الإداري المستقل، والملاحظ من هذا التطور الملموس في ما يخص التأطير و التطور التشريعيين، مجموع الصلاحيات التي تميز بها وزير البيئة و الطاقات المتجددة تماشيا و التشريعات الدولية و الاهتمام الدولي والعالمي المتزايد بموضوع الاستدامة، البيئة و الطاقات المتجددة.

---

1 نوال تعالبي،**الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها**،الجزائر:مركز الكتاب الأكاديمي، 2015،ص15-16.

2 أيتن محمد المرجوشي،**تقييم الداء المؤسسي في المنظمات العالمية**،مصر: دار النشر للجامعات، 2013، ص110.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مقدمة

سابعا:أدبيات الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته على مجموعة من الأدبيات والدراسات السابقة لعل أهمها:

1-الدراسات الأجنبية:

-دراسة الباحثان الأمريكيان ميشال آنان وجون فريمان Michael T. Hannan, John H. Freeman تحت عنوان "The Population Ecology of Organizations»[1] حيث قدما اقتراحا لمنظور البيئة السكانية للعلاقات بين المنظمة و البيئة كبديل حديث لمنظور التكيف السائد،والإشارة إلى أهمية الهيكل التنظيمي و تطبيق التنظيم البيئي و ناقشا أيضا العديد من النماذج و كذلك القضايا التي تنشأ في محاولات تطبيقها على مشكلة التنظيم والبيئة.

-كتاب أندري فارمر Andrew Farmer تحت عنوان "Managing Environmental Pollution"[2]، والذي قدم مقدمة شاملة لطبيعة التلوث، وآثاره على البيئة، والخيارات العملية والأطر التنظيمية لمكافحة التلوث، وحسب نتائج هاته الدراسة فإنه يتم فحص مصادر التلوث والضوابط التنظيمية والحلول التكنولوجية وتقنيات الإدارة والتقليل وأدوات التقييم في كل مجال رئيسي: الهواء، المياه العذبة، والتلوث البحري، والأرض الملوثة والمواد المشعة. كما يقدم هذا الكتاب مجموعة من الأمثلة لحالات في أنحاء العالم، دليلا حديثا لا يقدر بثمن لكل من مبادئ وممارسات إدارة التلوث.

-كتاب هوري آلان وآخرون haurie alain et autre تحت عنوان " Gestion de l'environnement et enterprise "[3] تناول هذا الكتاب، في ثلاثة عشر فصلا، جوانب متعددة من الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة. حيث أن السياق الاقتصادي والقانوني والوظائف المختلفة للشركة وأساليب دعم القرار المكيفة للإدارة البيئية هي موضوع فصول معينة، كما تعرض عدة فصول حالات خاصة بخبرات الشركات السويسرية أو الشركات الكبرى (سويس إير) أو الشركات الصغيرة والمتوسطة في جنيف، تم ذكر جل التشريعات السويسرية المرتبطة بحماية البيئة وتأثيراتها على إدارة الأعمال، تعرض أساليب التحليل مختلف المعايير وتقنيات اتخاذ القرارات في حالة عدم اليقين كأحد النهج التشغيلية لمراعاة القيود

1 Michael T. Hannan, John H. Freeman, "The Population Ecology of Organizations" **American Journal of Sociology**, Volume 82, Issue 5 (Mar., 1977).

2 Andrew Farmer, Managing Environmental Pollution, London, Routledge ,1st Edition, London, 1997.

3 HAURIE ALAIN et autre, **"Gestion de l'environnement et enterprise"** ,lausane, ERREUR PERIMES Presses polytechniques et universitaires roma,1 edition,1997.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

البيئية في إدارة الأعمال، يوضح الكتاب في الأخير الجوانب الاستراتيجية للإدارة البيئية لا سيما من خلال الوظائف المنوطة بها-الإنتاج والتسويق وإدارة شؤون الموظفين-.

2-الدراسات العربية:

-كتاب نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار تحت عنوان "إستراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة".[1] تضمن هذا الكتاب عشرة فصول تناول فيها تعاريف الإدارة ووظائفها ونظم الإدارة البيئية ونشأتها ومنظمة المواصفة البيئية معرجا على نشأتها وتطورها وأبرز الانتقادات الموجهة إليها و أهم متطلبات إنشاء نظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفة البيئية ISO14000 .

-كتاب الدكتور :بومدين طاشمة تحت عنوان التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور [2] بحيث تعرض في الكتاب إلى نظم الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وأهم الإشكاليات التي تعترضهما وبمختلف المداخل من خلال الباب الأول، وخص الباب الثاني والثالث للبعد الاقتصادي البيئي المستدام فيما أفرد الباب الثالث والرابع منه لتقييم التنمية المستدامة وإدارة البيئة في الجزائر وأهم الجهود الدولية لحماية البيئة.

- دراسة الخولي "الإدارة والبيئية والتنمية المستدامة"، هذه الدراسة عبارة عن ورقة عمل قدمت عام 2000م لمؤتمر الإدارة البيئية في الوطن العربي المنعقد في الرباط في الفترة 19-21 أكتوبر عام 2000م، قدمت هذه الدراسة مفاهيم التنمية المستديمة والإدارة البيئية وملامح إستراتيجية العمل البيئي العربي، وقد توصلت الدراسة في نتائجها إلى أن هناك غيابا لأسس واستراتيجيات الإدارة البيئية في عديد من الدول العربية سواء على مستوى الدولة، أم على مستوى المشاريع والمنشآت، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات بضرورة وضع وتطبيق إستراتيجية بيئية واضحة للحيلولة دون استفحال الكثير من المشكلات البيئية في الوطن العربي.

إلى جانب هذه الدراسات والمؤلفات هناك اهتمام من جانب المؤسسات المانحة والمنظمات الدولية بموضوع البيئة وإدارة البيئة يبرز من خلال المؤتمرات والملتقيات وكذا التقارير التي تصدرها هذه الهيئة.

---

1 نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، **إستراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة**،عمان:دار اليازوري،ط2ن2015.

2 بومدين طاشمة، **التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور**، مصر : مكتبة الوفاء القانونية، ط. 1، 2016.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مقدمة

ثامنا: هيكلة الدراسة:

لتحليل هذا الموضوع ثم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

-خصص الباحث الفصل الأول لتحديد الإطار النظري للدراسة مبرزا فيها الشبكة المصطلحية التي تم اعتمادها خلال البحث،من خلال إبراز المفاهيم المتعلقة بكل من :ماهية الادارة البيئية وماهية التنمية المستدامة،الأمن البيئي وكذا الحوكمة البيئية موضحين تعرف كل منها نشأتها وتطورها على حد سواء،

وقد خصص الباحث الفصل الثاني لدراسة واقع البيئة في الجزائر ودور الادارة البيئية فيها من خلال التعريج على نشأة وتطور الادارة البيئية الجزائرية وتهيكل مؤسساتها وتطورها،وأبرز التشريعات البيئية الجزائرية،ناهيك عن التنظيم الإداري المركزي والهياكل اللامركزية المحلية، كم تم التطرق إلى أهم المبادئ الأساسية لحماية البيئة في الجزائر وواقع وأهم المشكلات البيئية وعوامل الضغط في البلاد.

بعد ذلك تناول الباحث في الفصل الثالث إلى دراسة العلاقة بين الحوكمة البيئية في الجزائر وعلاقته بمجموعة من المتغيرات كالأمن البيئي،الحكم الراشد،المجتمع المدني، مستندا في ذلك على مجموعة الإحصائيات البيئية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الوطنية وسياسات التخطيط البيئي وتنامي أهمية البيئة فيها، معرجا في ذلك على السياسات الطاقوية والطاقات المتجددة في البلاد .

-تاسعا:صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض المشاكل والصعوبات أثناء إعداد هذه الأطروحة، سنحاول ذكر أبرزها:

-شح المعلومة ونقص الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بالبيئة لاسيما الحديثة منها والتي حاولنا في الأساس التركيز عليها خاصة مع الفترة الزمنية المدروسة والتي تعد حديثة نسبيا.

- تشعب موضوع الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة بحكم أن الموارد الطبيعية تعد عامل محدد وموجه في مختلف أنماط ومستويات التنمية، وكونها أيضا متمايزة عبر العالم .

- تعدد وتضارب الاجتهادات النظرية التي عنيت بدراسة الأمن البيئي والتنمية المستدامة والتي غالبا ما يحكم هذه المقاربات والتصورا ت مواقف فكرية و إيديولوجية و قيمية مسبقة.

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

الفصل الأول

مقاربة معرفية للإدارة البيئية،التنمية المستدامة،الأمن البيئي و الحوكمة البيئية

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفصل الأول: مقاربة معرفية للإدارة البيئية،التنمية المستدامة،الأمن البيئي الحوكمة البيئية

تعتبر مناقشة وتحديد المفاهيم وضبطها من القضايا المهمة والضرورية أي بحث أكاديمي خاصة وأن جلها لا يزال يثير الكثير من الجدل بين الباحثين والمفكرين في مجال الإدارة والعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية

بصفة عامة، كما تعد محاولة ضبط المفاهيم الخطوة الأولى و الأهم التي من خلالها يتم الدخول في عالم البحث، إذ يعد الإطار النظري المكون الرئيسي للبحوث والرسائل العلمية، فهو بمثابة الهيكل العظمي بالنسبة للإنسان، ومن دونه لن يكون هناك بحث علمي من الأساس، وسوف يصبح مجرد رسالة عادية، أو مقال مطول يخلو من أي لمحات أو أطر بحثية .

من هنا سنحاول من خلال هذا الفصل ضبط أهم المفاهيم التي تمثل متغيرات الدراسة،انطلاقا من الإدارة البيئية ومحاولة تحديد تعريفها أهم المميزات التي تميزها وأبرز خصائصها مع ذكر أدواتها وأساليبها مرورا بتطور النظم البيئية ومقاييسها وصولا إلى مستويات ومقومات الإدارة البيئية

وأفردنا المبحث الثاني من أجل تحديد مفهوم التنمية المستدامة، حيث حاولنا إجمال أكبر قدر ممكن من مفاهيم التنمية المستدامة ومؤشراتها وانتقلنا في المبحث الثالث الى مفهوم الأمن البيئي وأبرز خصائصه ونماذجه،وختمنا بالمبحث الرابع بنشأة الحوكمة البيئية مفهومها وأبرز خصائصها.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الأول: ماهية الإدارة البيئية

أضحت الإدارة البيئية إحدى المتطلبات العالمية لجودة المنتجات ودخولها للأسواق العالمية ويقصد بنظام الإدارة البيئية ذلك النظام الذي يهتم بالبيئة في كل جوانب العمل،وقد بدأت المؤسسات و المنظمات المختلفة تستوعب تدريجيا فوائد تطبيق هذا النظام وأهميته.

والإدارة البيئية Environmental Management ليست كما يمكن أن يشير إليها المفهوم نفسه بأنها إدارة البيئة في حد ذاتها و إنما تعبر عن إدارة التفاعل بين المجتمعات البشرية الحديثة وتأثيرها على البيئة ، و منه يمكن القول أن الإدارة البيئية ليست للمحافظة على البيئة من أجل البيئة وحسب، ولكن هي للمحافظة على البيئة من أجل البشرية جميعا.

وتنطوي تحت مفهوم الإدارة البيئة جميع مكونات البيئة الطبيعية الحيوية، وهذا يرجع إلى وجود ترابط وشبكة من العلاقات بين جميع أنواع الكائنات الحية وبيئتها، وهناك عدة جوانب أساسية لإدارة البيئة : الجانب الأخلاقي، الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي، والجانب التكنولوجي هذه الجوانب التي تساعد على اتخاذ القرارات. و تقدم إدارة البيئة وجهات نظر حول استخدام وصيانة الموارد الطبيعية و مواجهة المخاطر البيئية، سواء ذلك في الظرف الراهن أو بالنسبة للأجيال المستقبلية.

المطلب الأول : مفهوم الإدارة البيئية

الإدارة البيئية أو الإدارة الايكولوجية* " تعني تلك العملية التي تحدد طرق وآليات إدارة منظمة معينة، بطريقة تراعي وتأخذ في الحسبان تأثير نشاطاته على البيئة، وتقيم وتقدر درجة هذا التأثير، وتسعى للحد أو التخفيف منه على الأقل وقد تكون هذه الإدارات عمومية أو خاصة، إنتاجية أو خدماتية بما في ذلك فضاءات التسلية والترفيه والسياحة، أو قد تكون مناطق عمرانية وسكانية : مدينة، حي عمراني، قرية وفيما يلي سنحاول تحديد مفهوم الإدارة البيئية من خلال إبراز أهم تعريفاتها و مميزاتها".[1]

---

* تترجم (الإدارة البيئية) إلى اللغ ة الفرنسية بـ" gestion environnementale" أو " management environnemental "، وتترجم الإدارة الإيكولوجية بـ" eco-management "

1 سلوى، بن جديد، **قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة**، الأردن: دروب ثقافية للنشر والتوزيع،2019،ص212.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و يعتقد الكثير من الباحثين أن الإدارة البيئية أداة إدارية تتضمن تقييما منهجيا وموثقا ودوريا وموضوعيا للأداء البيئي للإدارة و الأدوات و المعدات، يذهب آخرون إلى تعريف أكثر تقييدا، مثل طريقة منهجية لتقييم درجة امتثال الشركة لمختلف المعايير التنظيمية أو سياسات الإدارة البيئية الداخلية. على الرغم من التأكيد على الالتباس المحيط بتعريفات الإدارة، إلا أن هذا في الواقع بعيد عن الحقيقة، إذ تشير جميع التعاريف إلى تقييم منهجي وموثق ؛ تغيير أهداف المراجعة البيئية والغرض منها فقط.[1]

الفرع الأول : تعريف الإدارة البيئية

جاء تعريف الإدارة البيئية في تقرير برنامج الأمم المتحدة للإدارة البيئية لعام 1987، بأنها: "عملية تكيف ديناميكية ومستمرة يتم تطويرها ضمن أي إدارة مدنية بهدف تطوير سياسة عامة مع تصميم إجراءات عملية لتطبيقها تتصف بأنها أكثر تجاوبا مع البيئة، وتشمل تلك العملية وضع الخطط على مستوى الإدارات الحكومية ذات العلاقة، وتوظيف فنيين من مختلف التخصصات، ومن عدة قطاعات لخدمة الإدارة البيئية التي تهدف إلى مراقبة وتحسين نشاطات هذه الإدارة على كل إدارة بيئية أن تطوير الحلول الخاصة والتي تتفق مع المشاكل البيئية التي تواجهها" باستمرار، واكتساب الخبرات، والتركيز على عملية الإدارة بحد ذاتها أكثر من وضع الحلول".[2]

كما عرفتها الأمم المتحدة على أنها :" وضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمشروع الصناعي، على أن تتضمن جميع المراحل الإنتاجية، بدءا من الحصول على المواد الأولية وصولا إلى المنتج لنهائي والجوانب البيئية المتعلقة به، وتقوم أيضا على تنفيذ كفء للإجراءات الرقابية، مع الأخذ بعين الاعتبار جانب التكاليف والأثر الضريبي لهذه الإجراءات أيضا إضافة إلى كيفية استخدام الموارد ولا بد من توضيح الأدوات والطرائق المتبعة لمنع التلوث والاستخدام الرشيد للموارد".[3]

---

[1] johann ellefsen, « nature de la vérification environnementale », communication présentée dans le cadre du colloque **la vérification environnementale**, colloque organisé par AQVE-trivert-CRISES, trois-rivières, 13 mai 1997, https://books.openedition.org/pum/10684?lang=en.

2 رشيد علاب، "**نظم الإدارة البيئية (14000) ISO واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة،السنة الجامعية: 2016-2017، ص24،25 .

3 رعد حسن الصرن، **نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000**، دمشق:،دار الرضا، 2001، ص28.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أما منظمة ISO فقد عرفت الإدارة البيئية على أنها: "جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات، والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها"[1].

وحسب أنمار جودت:" فالإدارة البيئية امتداد للإدارة بمعناه العام وخاصة عند تطبيقه في مجالات معينة مثل: الإنتاج، المال، البشر....الخ، وعند التنفيذ فهي تعتمد على أساليب الإدارة التقليدية: التخطيط، التنظيم التوجيه، وذلك من خلال آليات مختلفة الأنواع والأشكال بغية تحقيق مجموعة أهداف محددة وتقييم الأداء ثم تصحيح المسار. وإشكالات الإدارة البيئية حسبه يمكن طرحها على شكل مجموعة من التساؤلات كما يلي : -كيف نحدد المرغوب فيه بيئيا؟ ما المحددات العلمية، الفنية، المالية، الاجتماعية التي يجري داخلها اختيار أدوات إدارة شؤون البيئة في مجتمع ما؟ و ما التركيبة المثلى من هذه الأدوات؟"[2].

فيما عرفها غرولوسكا GROLSCA : "على أنها الإدارة التي يصنعها الإنسان و التي تتمركز حول نشاطات الإنسان وعلاقته مع البيئة الفيزيائية والأنظمة البيولوجية والحيوية المتأثرة وبكمن جوهر الإدارة البيئية في التحليل الموضوعي والفهم والسيطرة التي تمكن هذه الإدارة للإنسان أن يستمر في التطور بدون التغيير في النظام الطبيعي".[3]

وعرفها إيتزيوني على أنها:" قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، وتعتمد على القدرة والمعايير المستخدمة في قياسها على النموذج المستخدم في دراسة المنظمات، وغالبا ما يستخدم هذا المتغير بوصفه متغيرا تابعا لمتغيرات مستقلة أخرى مثل بناء السلطة وأنماط الاتصال وأساليب الإشراف والروح المعنوية والإنتاجية".[4]

كما يقصد بها مجموعة الاستراتيجيات والإجراءات التي تنظم الأنشطة الإنسانية التي تؤثر في البيئة بهدف زيادة الرفاهية والحد المشاكل المحتمل حدوثها أو تخفيفها على الأقل، وتحقق الإدارة

---

1 نجم العزاوي،عبد الله حكمت النقار، **إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات- ISO14000** دار المسيرة،2007، ص122.

2 أنمار جودت عبد النور، **الإدارة البيئية**، الأردن: أمجد للنشر والتوزيع،ط1، 2015، ص76 .

3 لطيفة برني، "دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا للمؤسسات الاقتصادية "، **مذكرة ماجستير** ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة،السنة الجامعية: 2006-2007، ص24-25.

4 ساعد هماش،"البعد البيئي في تخطيط وإدارة المؤسسة الصناعية"، **مجلة الاقتصاد الصناعي**،جامعة الحاج لخضر-باتنة1،العدد11ديسمبر2016،ص224-225 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

البيئية العديد من الوفرات التي تزيد من الإنتاجية الكلية والنوعية للأسر و للفرد. ومن ثم تزيد من مدة أعمار العوامل الاقتصادية وهو ما يطلق على التنمية المستدامة ".[1]

ويعرفها رعد حسن الصرن:" على أنها الإجراءات و وسائل الرقابة سواء كانت محلية إقليمية أو دولية، والموضوعة من أجل البيئة، وتتضمن أيضا الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية المتاحة و الاستفادة الدائمة من هاته الموارد" .[2]

هناك من ربطها بالشق السياسي وعرفها كالآتي: "هي ما يتم تقريره من سياسات، وما يوضع من خطط واستراتيجيات لاستخدامات الموارد الطبيعية، ورفع كفاءة وقدرات الكوادر البشرية. وإن وسائل تجسيدها تعتمد على ما يصدر من تشريعات وقوانين تقوم بتنظيم عمل المؤسسات المنوطة بها، وإدارة عمليات ومشروعات صيانة وحماية البيئة والتنمية، ويتم تقويم وتعديل وسائل التنفيذ بناء على ما تحقق من الأهداف السابق تحديدها، وهي ما يتعلق في نهاية الأمر بتحسين نوعية حياة الإنسان والمجتمع، سواء أكان جيله الحالي أو المستقبلي" .[3]

-ومهما اختلفت هذه التعاريف إلا أنها تتفق جميعا على النقاط التالية :

* الإدارة البيئية عملية مهمة و ضرورية على المستويين الجزئي-الهيئات المؤسسات- والكلي .

* تتضمن الإدارة البيئية تشريعات و قوانين تتعلق بالبيئة تصدرها الدول لتنظيم تعامل أفراد المجتمع مع البيئة، وتنظيم الإطار القانوني الذي يلزم شركات القطاع الخاص بمراعاة الاعتبارات البيئية.تستوجب الإدارة البيئية أهمية التقييم الدائم و الملازم للتنفيذ لاحتمال ظهور مشكلات بيئية جديدة خلال الممارسة أو عدم نجاعة التدابير المتخذة .

* تتكون الإدارة البيئية من أنظمة متداخلة ومتكاملة و على عدة مستويات فيما بينها، وتضم أفراد متعددي الاختصاصات.

* الإدارة البيئية تتضمن وتحتوي على سياسات واستراتيجيات للحفاظ على البيئة واستقرارها .

الفرع الثاني: مميزات وعناصر الإدارة البيئية

1 خالد بني حمدان وعطا الله علي الزيون، **إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات**،د.م.ن:مكتبة فهد الوطنية،2015،ص27.

2 مصطفى يوسف كافي، **اقتصاديات البيئة والعولمة**،سوريا:دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر والتوزيع، 2013، ص173-174.

3 رشيد علاب، "**نظم الإدارة البيئية (14000) ISO واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر** "،مرجع سبق ذكره، ص24،25 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

يضمن تنفيذ إحدى أنظمة البيئة للمنظمة إطار عمل لتحقيق مستوى جيد من الأداء البيئي، ويتوقف أداء المنظمة لوظيفتها بشكل جيد على وجود الخصائص التالية:[1]

* تلتزم المؤسسات والمنظمات بأهمية البيئة في نشاطاتها،وذلك بالتحري والبحث عن اقل درجات التلوث؛ خلال عملية الإنتاج.

* تضع الحكومات الآليات القانونية والتنظيمية؛ لضمان الإنتاج الأقل تسببا للتلوث .

* تشجع على التخطيط البيئي عبر دورة الحياة الكاملة للمنتج أو الخدمة أو العملية التصنيعية.

* تؤسس لإجراءات تحقق مستويات أداء بيئي مرتفع.

* تخصص الموارد و تصنع برامج تدريبية لازمة لتحقيق المستوى المطلوب.

* تقيس الأداء البيئي للمنظمة مقابل سياستها البيئية وأهدافها وأغراضها لتحديد مدى الملائمة والحاجة إلى التحسين.

كما تتمثل أهم مميزات الإدارة البيئية في النقاط التالية :[2]

*قبول الإدارة التعامل مع المتغيرات بصفتها جزء مهم من نشاطها.

*الانسجام والترابط بين المنظمة والتعامل مع الغير داخليا وخارجيا.

*القدرة على فهم وتحليل و استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

*القدرة على التفاعل بين الموارد داخل المنظمة-البشرية والمادية وغيرها- والسعي من خلالها إلى تحقيق التكامل وصولا إلى المستويات أو القدرات التنافسية الممكنة.

و في الحقيقة أن العمل على انجاز المشاريع من منظور الجودة الكلية أو الشاملة، تتطلب في الأساس الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والبيئية الحالية وتتضمن أنواعا عدة من الضغط على الشركات و المؤسسات، كما يجب أن تحسن هذه الأخيرة من قدراتها على الإنتاج النظيف والمساعد على الحفاظ على البيئة وتقديم منتجات عالية الجودة و بأسعار تنافسية، كل ذلك من خلال تحقيق الرضا بالنسبة للمستهلكين من حيث احترام البيئة ، و تتمتع الكفاءة البيئية بالعديد من المزايا التي تسمح بالتقدم في ذلك.[3]

---

1 زين الدين،بروش وجابر،دهيمي،دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات-دراسة حالة شركة الإسمنت مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول: **الأداء المتميز للمنظمات والحكومات** ،الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي،المنعقد بجامعة ورقلة يومي22-23 نوفمبر 2011.ص649.

2 عبد الرحيم،علام،"**مقدمة في نظم الإدارة البيئية**"،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر،2005،ص4-5 .

3 **guide de gestion environnementale pour l'entreprise**, ressources entreprise service d'information d'affaires,2008.
http://www.grobec.org/pdf/documentaire/Guide_de_gestion_environnementale.pdf اطلع عليه يوم 2021/02/01

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

* ربحية أفضل، ناتجة عن خفض التكاليف المتعلقة بالعمليات والمواد الطبيعية الخام.

* تحسين جودة المنتجات والخدمات،و تحفيز الابتكار.

* زيادة تحفيز الموظفين .

*تحسين التنبؤ بالمخاطر وإدارتها وذلك ما يزيد بشكل أفضل القدرة على التكيف مع التغييرات .

* الربحية والوصول إلى رأس المال .

* ميزة تنافسية رائدة تسمح بالصيانة أو زيادة حصة السوق، و مكانة أكثر إيجابية وتحسين صورة العلامة التجارية .

* شبكة علاقات أفضل مع المنظمين والعملاء والروابط المختلفة في سلسلة التوريد.

في الأخير، فإن أهم المميزات التي يتميز بها هذا النظام أنه يعمل على تحقيق أداء بيئي أفضل بالإضافة إلى أنه يساهم في تحقيق جودة و كفاءة أكثر و تنافسية اكبر في استخدام الموارد والطاقة لتحقيق اكبر عائد ممكن، وذلك نتيجة لتخفيض التكاليف الناتجة عن التقليل من التلوث وجعل بيئة العمل الداخلية والخارجية أكثر نظافة وأقل تلوثا .

المطلب الثاني: خطوات وأدوات تطبيق الإدارة البيئية

تمر الإدارة البيئية أثناء عملية تنفيذها عبر مجموعة من المراحل و الخطوات من أجل الوصول إلى أهداف معينة وقد أفرز ذلك عدة أساليب وأدوات تسهل وتيسر تطبيقها.

الفرع الأول : خطوات الإدارة البيئية

تجري عملية إدارة الشؤون البيئية في سلسلة من الخطوات التي تتابع في تسلسل تراتبي لتحقيق مجموعة من الأهداف في إطار السياسات و الاستراتيجيات التي تناسب ظروف كل منظمة منشأة أو مجتمع في وقت ما، و تتطور مع تطور أوضاعه و إمكاناته المادية والبشرية و مدى عمق استيعابه للمشكلة التي يسعى نظام الإدارة لحلها، ويمكن تحديد خطوات الادارة البيئية من خلال:[1]

1 وهيبة،مقدم،دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/101062/posts/159111

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا: الخطوة الأولى تكون من خلال إدراك المشكلة، والمشكلة في الإدارة البيئية هي السعي المستمر من أجل تحسين الأحوال البيئية وتقليل الضرر البيئي،حيث يتم تحديد القضايا البيئية التي يجب التركيز عليها وتحليلها تحليلا دقيقا لفهم طبيعتها ومدى خطورتها.

ثانيا:عندما تتحدد المشكلة وأبعادها وأسبابها، يتم الانتقال إلى إعداد الخطط والاستراتيجيات لمواجهتها في إطار تخطيط استراتيجي يحدد الأهداف وفقا لترتيب الأولويات والإمكانيات المتاحة لدى لمجتمع.

ثالثا: هذه الخطة هي المدخل الرئيسي لدورة إدارة شؤون البيئة التي تسير في الخطوات الآتي:

* تجسيد هذا التصور الاستراتيجي من خلال مجموعة من الأدوات التشريعية و القانونية.

* توفير الإطار المناسب لتطبيق هذه التشريعات، و الذي يتمثل في التنظيمات والقوانين وكدا الهياكل والمؤسسات اللازمة لذلك، و يتم من خلال هذه التنظيمات تحديد المتطلبات التي من شأنها تحقيق أهداف التخطيط الاستراتيجي، و ذلك من خلال مجموعة من القوانين والتعليمات و طرق العمل و الأوامر الإدارية، بل و الأدوات الاقتصادية التي تمكن من تحقيق أهداف التشريع و على أن يتوفر لهذه التنظيمات الموارد المادية و البشرية الضرورية لتحقيق الأهداف و مع التحديد الأمثل لمستويات السلطة و المسؤولية و مراكز اتخاذ القرار و قنوات الاتصال الفعال.

* وضع مجموعة من الأدوات الإجرائية، مثل التراخيص الخاصة بأنشطة معينة في حالات معينة و التشريعات و اللوائح و التراخيص تحدد تفصيلا ما يفترض الالتزام به في الأنشطة المختلفة في كل مكان و كل وقت حفاظا على البيئة وذلك طبقا للإستراتيجية و الأهداف المسطرة على المستوى الوطني ثم على مستوى الوحدات الإنتاجية.

* وضع نظام رقابي يعمل على جمع البيانات والمعطيات و تحليلها و تقييم النتائج من خلال التغذية العكسية، فإذا اتضح أن الالتزام المطلوب لم يتحقق، فيجب اتخاذ إجراءات إضافية لتحقيق الالتزام، أو للإلزام، وهي لا تعني بالضرورة اعتماد العقوبات بأنواعها بل تتدرج من تقديم المساعدة الفنية -وربما المالية- لاتخاذ إجراءات تصحيحية مرورا بالتنبيه و الإنذار، وصولا إلى العقوبات المتدرجة طبقا للواقعة من عدم الالتزام والضرر الناجم عنه .

*أهمية مراجعة هذه الإجراءات و تحليل نتائجها و ما اعترضها من صعوبات و ما يكشف عنه تطبيقها من نقص وقصور، بغية تعديل التشريعات و التنظيمات و اللوائح تمهيدا لدورة جديدة في الإدارة تكون أفضل من سابقتها في تحقيق الهدف.[*]

[*] وهيبة،مقدم،مرجع سبق ذكره.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ويرى الدكتور محمد أبو القاسم محمد [*] أن من أهم عوامل نجاح الإدارة البيئية هي توافر خطة ذات كفاءة تتضمن مايلي:

1-تحديد أهداف المؤسسة: ضرورة قيام المؤسسة بتوضيح وتحديد الهدف من تطوير الأداء البيئى الخاص بها. ومن بين الأهداف التي يمكن أخذها في الاعتبار الإذعان للقوانين [*]، أو منع التلوث وكذا تحديد المواقع التي سيتم تطبيق نظم الإدارة البيئية عليها.

2- ضمان التزامات الإدارة: ضمان الالتزامات المصرح بها من طرف الإدارة، وهذا يعتبر من الخطوات الهامة عند عملية التخطيط لتنفيذ نظام الإدارة البيئية، و إقناع الإدارة العليا بالنظام .وكذا توضيح وفهم نظم الإدارة البيئية مع شرح مواطن القوة والقيود ومدى توافق أهداف النظام مع أنظمة الإدارة الأخرى مما يساعد على ضمان قناعة الإدارة العليا بفائدة نظم الإدارة البيئية .

3- اختيار نظام الإدارة البيئية : تعد هذه الخطوة نقطة هامة جدا تحتاج إلى سلطة كافية لتفهم احتياجات المؤسسة ومهارات إدارة المشروع. وهى تعتبر العقل المفكر للنظام مع توافر الوقت اللازم.

4-اختيار فريق التنفيذ: يتم اختيار فريق للتنفيذ من بين القطاعات المختلفة من الهندسة– المالية – العمالة – الإنتاج والخدمات، وهذا الفريق يجب أن يكون له القدرة في أن يحدد ويحلل القضايا والعمليات مع مراجعة العقود والموارد المادية وغيرها، وكذلك الالتزام بعقد اجتماعات دورية خاصة في المراحل الأولى.

5- عقد اجتماعات دورية: بمجرد اختيار الفريق يتم بحث و مناقشة الأهداف لتنفيذ نظم الإدارة البيئية والخطوات المبدئية التي يجب اتخاذها ودور الأعضاء.

6-المراجعة المبدئية : الخطوة التالية هي عمل مراجعة مبدئية للإجراءات الحالية والبرامج الأخرى البيئية ومقارنتها بنظم الإدارة ISO14001 مع وضع تقييم هياكل و مكونات المؤسسة، الإجراءات، السياسات والتأثيرات البيئية و برامج التكوين و التدريب والعوامل الأخرى.

7- تحضير الميزانية والجدول الزمني: بحيث يجب أن تتضمن الخطة وصفا مفصلا ودقيقا للاحتياجات ومن المسئول وما أبرز مصادر الاحتياجات ومتى ينتهي العمل منها. مع ضرورة وجود مرونة في الخطة

---

[*] هو دكتور ونائب مدير الدراسات والبحوث البيئية في قسم هندسة التعدين والفلزات كلية الهندسة –جامعة أسيوط

[*] يقصد بها كل التشريعات الصادرة عن الحكومات من تشريعات وقوانين ملزمة للمنظمات والأفراد جميعهم في المجتمع في أثناء قيامهم بالعمليات الإنتاجية والصناعية والزراعية المختلفة، زيادة عن السياسات والقوانين المنظمة للعمل عند إنشاء المشروعات الصناعية وما شابهها أو إدارتها، لتقوم الجهات الحكومية ب ممارسة صلاحياتها في إطار تلك التشريعات بفرض العقوبات وإيقاف العمل في تلك المنشآت المخلة بشروط الترخيص للنظم والمعايير البيئية .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وتحديد أهداف مطولة والبحث عن النجاح بأقل مدة زمنية ممكنة ليزيد من العزم وتشديد فوائد نظم الإدارة البيئية .

8- ضمان الموارد المالية والتمويل: إذ يجب مراجعة الخطة والموازنة و حصول موافقة الإدارة العليا عليها. وكذا البحث عن مصادر تمويل خارجية أو أي مساعدات أخرى .

9- وضع العاملين في الخطة: يعد العاملون الموجودون في أي مؤسسة ومواقع الإنتاج ضخم وينبغي عليهم المعرفة بقضايا البيئة والصحة والسلامة المتعلقة بعملهم، وكذلك كفاءة المختلفة مصدرا الأنظمة الموجودة . كما أن العاملين لهم دور كبير في وضع الخطط المبدئية للإدارة البيئية .

10- استمرار الرصد والاتصالات: يجب رصد وملاحظة التقدم في الأنظمة البيئية وذلك بالتوازي مع خطة المشروع والتعريف به في المؤسسة والتأكد من النتائج التي تم التوصل اليها مع وصف لما حدث. مع التأكد من اطلاع الإدارة العليا وخاصة إذا كانت هناك احتياجات معينة تكون ضرورية .[1]

الفرع الثاني: أدوات تطبيق الإدارة البيئية

تعرف الإدارة البيئية على أنها أحد العوامل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، إذ اهتمت معظم دول العالم بها، كونها أحد متطلبات التوازن البيئي . هذا ما شجع العديد من الحكومات على صياغة أدوات ومواصفات تشريعية للإدارة البيئية . والتي أضحت تحاول استخدامها على أساس تطوعي إلى أن أصبح من الشروط المهمة في التعامل بين المؤسسات والهيئات والمنظمات، وصولا إلى تطبيق نظم الإدارة البيئية . والتي تعد من بين أدواتها :[2]

أولا التشريعات و القوانين : هي عبارة عما تصدره الحكومات من تشريعات و قوانين ولوائح ملزمة للمنظمات والأفراد جميعهم في مجتمع ما أثناء قيامهم بالعمليات الإنتاجية والصناعية والزراعية المختلفة، فضلا عن السياسات واللوائح المنظمة للعمل عند بداية المشروعات الصناعية و الاقتصادية وما شابهها أو إدارتها، لتمكن الجهات الحكومية من ممارسة صلاحياتها الرقابية في إطار تلك التشريعات بفرض العقوبات و إيقاف العمل في تلك المنشآت التي لا تلتزم بشروط التراخيص للنظم والمعايير البيئية .

---

[1] محمد أبو القاسم محمد،"نظم الإدارة البيئية"، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية**،أسيوط،العدد29، جويلية 2005،ص25-27.

[2] مطانيوس مخول و عدنان غانم، "نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ،أسيوط،العدد25، جويلية 2009،ص37.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ويمكن تقسيم التشريعات البيئية إلى قسمين أساسيين هما:

أ - القسم الأول: التشريعات التي تعنى بحماية الماء والهواء والتربة من التلوث وكذلك القوانين والتشريعات الخاصة بالمحافظة على الثروة، وكذلك القوانين التي تعنى بالمحافظة على الثروة النباتية والحيوانية، وكذا القوانين المحافظة على الثروات الباطنية والطاقات المتجددة: ناهيك عن القوانين الخاصة بتنظيم طرق تدوير المخلفات وطرق التخلص منها.

ب- القسم الثاني : يشمل التشريعات الخاصة بالصحة العمومية، المرتبطة أساسا بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية في الدول، وأنجع الطرق للمحافظة عليها وحمايتها . وفيما يتعلق بمحتويات وترتيب القانون فإنه يعتمد على الأهداف الأساسية والسياسية التي تحقق أكبر قدر من التوازن بين البيئة والتنمية وتختلف القوانين في شكلها ومحتوياتها على أساس هذه الأهداف وعلى أساس الاختلاف في النظام القانوني المتبع في مختلف الدول، ولكن القوانين تشمل في كل الدول عادة ما يلي:

-توضيح مجال القانون مع التعريف بالمفاهيم المطبقة و تحديد السلطات المسئولة عن التطبيق و الجهات التي ينطبق عليها هذا القانون.

- ذكر الوثائق و المعايير الأخرى الموجودة التي يرى القانون الاحتفاظ بها و تطبيقها.

- نظام التوجيه و المراقبة و إعداد التقارير و العقوبة التي تحل بمخالفي القانون.

و الجدير بالذكر أن القوانين والتشريعات البيئية من أكثر القوانين تعقيدا وأكثرها حركية و ديناميكية و ذلك راجع إلى:

- تداخل و تشابك الأنظمة البيئية فيما بينها و وجود تأثيرات و تفاعلات متبادلة فيما بينها، فعلى سبيل المثال: أي قانون متعلق بحماية الجو من التلوث لابد أن يتطرق أيضا إلى حماية الأشجار من الأمطار الحمضية وتلوث التربة بالمواد الضارة الموجودة في الهواء، كما أنه يجب أن يولي اهتماما خاصا بالمضرات الصحية التي يسببها تلوث الجو للإنسان، وإذا تطرقنا إلى التلوث بالنفايات نجد نفس المشكلة، فالمطر يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية والتربة، وربما أيضا الهواء، [1] كما أنه يمكن يسبب للسكان في المناطق المجاورة للمطر مضايقات بالروائح الكريهة والحشرات والقوارض التي قد تتكاثر في المطامر إذا كانت غير صحيحة.

[1] سميرة الكندري،تجربة دولة الكويت في الإدارات البيئية وأهم التشريعات المرتبطة بها، **مجلة بيئتنا**، الهيئة العامة للبيئة ، العدد 30

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

- يتم دائما اكتشاف ملوثات حديثة لم يأخذها القانون بعين الاعتبار، و التي ينبغي بالضرورة أن يوجد لها مكان في القانون، ونود الإشارة إلى أن القانون لم يخلق من فراغ بل في مجتمع له نظامه الإداري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومكانته الخاصة في التطور، وكل هذه عوامل يجب مراعاتها عند وضع القانون وفي تطبيق القانون أيضا.[1]

ثانيا جماعات الضغط: هي عبارة عن الهيئات والمؤسسات والمنظمات والجمعيات التي تعنى بحماية البيئة والحفاظ عليها، وتسعى في تقديم المساعدة الفنية والمالية للمشروعات والبرامج الصناعية والزراعية والتنموية، التي تقوم بالالتزام بالتشريعات واللوائح والاتجاهات الحديثة في المحافظة على البيئة، فضلا عن ضغوط المجتمع والضغوط الأدبية والاجتماعية، من خلال علاقة الإنسان بالمحيط البيئي، كما تسعى إلى زيادة الوعي بالآثار البيئية السلبية على صحة وحياة الإنسان في حالة عدم اهتمامه بحماية البيئة.[2]

وتنقسم منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون البيئة إلى جمعيات بيئية أنشأت في بدايتها بقصد الدفاع عن المصالح المشتركة لأعضائها في حماية البيئة، إلا أنه في ثمانينات القرن الماضي شعر المدافعين أن حصر نشاطهم في الجمعيات يعد غير كافي، وأن تحقيق أهدافهم يقتضي منهم ممارسة الضغط على صناع القرار والسياسات البيئية، والمشاركة في الحياة السياسية، فبدأت أوروبا في حركة تكوين الأحزاب البيئية.[3]

ثالثا معايير الجودة والمنافسة: وهي المعايير البيئية التي تلتزم بها المؤسسات والمنظمات المختلفة خلال نشاطها، ناهيك عن مفاهيم الجودة الحديثة، والتي تؤدي دورا كبيرا في المنافسة بين الشركات والهيئات المنتجة، ومدى مراعاتها للشروط البيئية.

و تتكون معايير الجودة البيئية من معايير تقييم للمنظمة و تشتمل على مدى مراعاة الشروط البيئية، و نظم الإدارة البيئية و تقييم الأداء البيئي معايير المنتج وتشمل معايير تقييم دورة حياة المنتوج.[4]

---

1 سميرة الكندري، **المرجع نفسه**.

2 مطانيوس مخول و عدنان غانم، **مرجع سبق ذكره**،ص37.

3 هشام عبد السيد،الصافي محمد بدر الدين، " دور منظمات المجتمع المدني في رعاية البيئة"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية** ،المجلد:09 العدد02، 2020،ص209.

4 عبد المطلب بيصار، " المعايير البيئية وأثرها على القدرة التنافسية للمؤسسات"، **مجلة الامتياز البحوث الاقتصاد والإدارة** ، المجلد 03 / العدد: 02 2020، ص149.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

رابعا التمويل: ويقصد به ما تسعى إليه أغلب الشركات المنتجة في استهلاك الطاقة النظيفة بعيدا عن التلوث البيئي، الأمر الذي يؤدي إلى توفير في تكاليف العملية الإنتاجية وفي زيادة الفرص التسويقية، لذا أعطت الجهات الممولة عناية واهتماما قبل دراسة تمويل المشروعات، من خلال تخفيض الالتزامات البيئية، حتى لا يؤدي إلى ارتفاع التكلفة وصعوبة في استرداد الأموال مرة أخرى.[1]

المطلب الثالث: نظم الإدارة البيئية

تتعدد نظم الإدارة البيئية على مستوى الوحدات والمنشآت وتتكون عادة من مجموعة من المعايير والمقاييس وأدلة الإجراءات ولعل، أشهر هذه النظم هو نظام الإيزو 14000 العالمي.

الفرع الأول : تطور نظم الإدارة البيئية

بالرغم من عدم الإلزامية الخاصة بالمواصفات المتعلقة بلأنظمة الإدارة البيئية، إلا أن القوانين البيئية والضغوط التنافسية في السوق تؤدي دورا هاما في دفع المنظمات لإتباع تلك الأنظمة، وقد كانت بدايات الاهتمام بالجانب البيئي إلى انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام1968 ، والتي خرجت ببيان مفاده ضرورة عقد مؤتمر دولي لمناقشة القضايا البيئية والذي تم بستوكهولم سنة 1972 ، ومع زيادة وعي الدول و الحكومات بالتلوث البيئي، ونتيجة لالتزاماتها الدولية بدأت تفرض قيود على المؤسسات الصناعية من اجل الحد من التلوث وفق مقاربة نهاية الأنبوب * (END OF PIPE) بين سنوات السبعينات والثمانينات وهذا ما أدى بالمؤسسات إلى استعمال تقنيات حديثة في عمليتها الإنتاجية .

و بعد صدور تقرير برونتلاند* سنة 1987 وما أفرزه من أفكار حول التنمية المستدامة تم تشكيل هيئة دولية تعرف باسم UNICED ضمت الأمين العام وبعض رجال الأعمال السويسريين ليكونوا

---

[1] مطانيوس مخول و عدنان غانم، **مرجع سبق ذكره**،ص37.

* هي مقاربة للسيطرة على التلوث الذي يركز على معالجة النفايات السائلة أو الترشيح قبل التصريف في البيئة، بدلا من إجراء تغييرات في العملية التي تؤدي إلى النفايات.

* في عام 1983، قام الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار بدعوة غرو هارلم برونتلاند لتأسيس اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED) ورئاستها، وهي اللجنة التي يشار إليها على نطاق واسع باسم لجنة برونتلاند، لتطوير المفهوم السياسي الواسع المتعلق بالتنمية المستدامة في نطاق جلسات استماع علنية واسعة والتي تميزت بالشمولية وتم نشر تقريرها، مستقبلنا المشترك، في شهر أبريل عام 1987،وقد اشتمل التقرير على 500 صفحة تضمنت توصيف الوضع البيئي العالمي ومقترحات من أجل ، ويمكن الاطلاع على التقرير من خلال الرابط التالي

https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مستشاريه، الرئيسيين في عملية المناقشة و اتخاذ القرارات، والذين بدورهم شكلوا مجلس دعم القرار للأعمال(BUSINESS SUSTAINABLE COUNCIL ON DEVELOPMENT- (BSCD)–

الذي نشر تقريرا عن طرق التغيير كما اتصل الأمين العام بالهيئة الدولية للمواصفات ISO من أجل دراسة إمكانية إصدار مواصفات للإدارة البيئية، بالمقابل مع ذلك قامت غرفة التجارة العالمية (ICC) بإيجاد مجموعة مانجي دعم القرار (BCSD) عام 1990 والذي نظم المؤتمر العالمي الصناعي الثاني حول الإدارة البيئية .

كما اشتقت مؤسسة المعايير البريطانية مواصفة جديدة (BS7750) من مواصفة الجودة (ISO) وذلك سنة 1925، حيث وبعد الاستشارات التجارية لتحسينه وضع عام 1994 فكان من المقومات الأساسية لتكوين نظام الإدارة البيئية (SME) لتليه ظهور المواصفة الأوروبية (EMAS)عام 1995 والتي تمت المصادقة عليها من طرف البرلمان الأوروبي، لكن القيود الكبيرة المفروضة على هذه المواصفة، أدى إلى ظهور سلسلة المواصفات (ISO14000) كجهد يسعى للوصول بالمنظمة والمنشأة المطبقة إلى مستوى المنافسة متجاوزة القيود التجارية وكبديل عن قوانين الأمر والنهي أو قوانين نهاية الأنبوب.[1]

الفرع الثاني: نظام الإيزو 14000 للإدارة البيئة

تتعدد نظم الإدارة البيئية على مستوى الوحدات والمنشآت وتتكون عادة من مجموعة من المعايير والمقاييس وأدلة الإجراءات من أشهرها :

ISO14000	-International organization for standardization
EMAS	-eco-management and audit scheme
Bs-7750	-British standard
X30-200	-French standards
النموذج الكندي	-The Canadian model
نموذج جنوب إفريقيا	-South African model

و لعل أشهر هذه النظم هو نظام الإيزو العالمي، بحيث تعزز الاهتمام المتزايد بالبيئة والحفاظ عليها بعد تقديم نظام إدارة بيئي متكامل ومتوازن عبر صدور سلسلة مواصفات الإدارة البيئية

1 زين الدين بروش و جابر دهيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص647-648.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ايزو 14000 (ISO14000) التي طورتها اللجنة الفنية (ISO/TC207) لوضع المواصفات ضمن منظمة ايزو.

و تمثل مواصفات هذه السلسلة الركيزة الأساسية لنظم الإدارة البيئية، وتسعى العديد من المنظمات والجهات الصناعية والإنتاجية إلى تحقيق توافق أهدافها مع متطلبات هذه المواصفات القياسية أو محاكاتها لتلك النظم، وقد بدأت منظمات عديدة في الدول الصناعية بتطبيق هذا النظام حتى قبل اعتمادها عام 1996 .

و يمكن تصنيف عائلة الإيزو 14000 إلى سبع مواصفات أساسية هي : مواصفات نظام الإدارة البيئية، و مواصفات التدقيق البيئي، ومواصفات الملصق البيئي، مواصفات تقييم الأداء البيئي، ومواصفات تقييم دورة الحياة، ومواصفة مصطلحات الإدارة البيئية، والجوانب البيئية نظم الإدارة البيئية في مواصفات المنتج . وتعبر المواصفة ايزو 14001 عن مواصفات مع دليل الاستخدام

[1]. environmental management systems –specification with guidance for use

و تعرف سلسلة المواصفات الإيزو 14000 على أنها " مواصفات موثقة تستدعى من المنظمة المساهمة في الحفاظ على استخدام المواد الأولية وإنتاج ومعالجة وتصريف الفضلات".

وتشتمل باختصار –مواصفات ايزو 14000- على:

* التزام و انضباط قانوني مؤسسي بتحقيق التنمية المستدامة و إدماج ذلك بصورة واضحة في سياسات الشركة أو المنظمة.

*المراجعة البيئية السابقة لتحديد الوضع الحالي داخل الشركة من حيث قيمة و حجم الموارد المستهلكة و مدى كفاءة التكنولوجيا المستخدمة وتأثيرات استخدام أنواع الطاقة داخل المنشأة إلى غير ذلك من الجوانب.

*تحديد الأهداف المسطرة و المطلوب تحقيقها على ضوء السياسات الموضوعة والمطلوب انتهاجها من طرف لشركة .

*وضع دليل بيئي وخطة عمل لتحديد المهام المطلوب تنفيذها وتوزيع المسؤوليات الإدارية داخل المؤسسة المرتبطة بذلك.

---

[1] ايثار عبد الهادي آل فيحان و سوزان عبد الغني البياتي،"تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الادارة البيئية iso 14001 :2004 دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة البطاريات-معمل بابل1-"العراق،مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد70 ،2008، ص114-115.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

*الاعتماد على أسلوب تقييم دورة الحياة أو ما يعرف بـ:" assessment life cycle" حيث يتم ذلك بالتعامل مع المنتج أو النشاط الناتج عنه بطريقة متكاملة من حيث الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية نفسها.

* التعامل مع مخرجات العملية الإنتاجية بطريقة يتم من خلالها تحقيق التنمية المستدامة و تأخذ العديد من الشركات الآن في اعتبارها الأثر البيئي في تصميم المنتج وهو ما يعرف بـ:" design for the environment".

*قياس الأداء البيئي و ما مدى تحقيقه لأهداف الخطة بغرض تقييم هذا الأداء و رفع أدائه و كفاءته.

*إعداد مراجعة بيئية مرة ثانية مما ثم تحقيقه خلال دورة الإنتاج.

*إعداد تقرير مفصل عن الوضع البيئي داخل المنظمة وخارجها يشتمل على جميع المشكلات التي تواجه المنظمة أو المؤسسة في أنشطتها وكيف تم التعامل معها .[1]

المطلب الرابع: مستويات وأهمية الإدارة البيئية

تنقسم الإدارة البيئية إلى مستويين الأول هو على المستوى الجزء ويختص هذا الجزء بالمنشأة أو ما يطلق عليه في بعض الدراسات بالمشروع، أما المستوى الثاني فهو المستوى الكلي والذي يرتبط بالدولة، وتعتري الإدارة البيئية أهمية كبرى في كلا المستويين وهذا ما يتضح من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول : مستويات الإدارة البيئية

هنالك مستويين للإدارة البيئية تربط بينهما علاقة تبادلية، ألا و هما الإدارة البيئية على مستوى الجزئي ويخص المنشأة والإدارة البيئية على المستوى الكلي ويخص الدولة وأهداف المستوى الأول هي الالتزام بما يحدده المستوى الثاني من قوانين وتشريعات و صفات لنشاطات المنشأة والمنظمة على حد سواء، و بالذات ما يخرج عنها إلى البيئة الخارجية من انبعاثات و تصريفات و مخلفات صلبة، وأهداف المستوى الثاني هي المحافظة على البيئة الصحية للإنسان و لكل مظاهر الحياة في المحيط الحيوي الذي يعيش فيه و العمل على التوازن البيئي و تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبيئة المستدامة.

1 - الإدارة البيئية على مستوى الدولة: ويتم تعريفها على مستوى الدول على أنها ذلك الشق من النشاط الإداري العام الهادف والواعي الرسمي وغير الرسمي (الحكومي والشعبي -المجتمع المدني-)

[1] عبد الرحيم علام، مرجع سبق ذكره، ص6-7.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المعني بإدارة الأنشطة البشرية المحضرة والتي تتسبب بضرر للبيئة. والموارد البيئية هدفها توفير وتأمين الحاجات البشرية من تلك الموارد المتوفرة في النظم البيئية بعيدا عن الإهدار والاستغلال دون الحاجة، وبما يحقق أهداف التنمية المستدامة.[1]

و الإدارة البيئية على مستوى الدولة تتطلب ما يلي :

البيئة ليست قطاعا رأسيا قائما بذاته على نحو ما هو معتاد ومألوف في التنظيم الخطي الرأسي في جل الأجهزة الحكومية، كما في النقل أو الاتصالات أو المياه أو الكهرباء، فالقضايا البيئية تتقاطع عرضا في كل قطاعات التنظيم الرأسي.

و من ثم إيجاد الجهة المسؤولة عن الشؤون البيئية في الدولة كإنشاء وزارة مستقلة أو جهاز مثلا.وذلك من أجل ضمان التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الرأسية لتحقيق الأهداف البيئية التي تم تحديدها و تحقيق الالتزام من جميع الجهات المعنية، من خلال نشر الوعي البيئي و التي هي أقرب إلى طبيعة المشاكل البيئية، و لضمان فاعلية و نجاعة عملية الالتزام و بالتالي تحقيق التنسيق البيئي بين الأجهزة المعنية بالبيئة فانه لا بد من الأخذ بالاعتبار العوامل التالية:

*وضع الأهداف والمتطلبات يمكن الالتزام بها دون تعسف من ناحية، أو ضرر للبيئة يمكن تجنبه، من ناحية ثانية.

*المرونة و الاستمرارية و التقدم بإصرار نحو الأهداف المرسومة، دون القفز فوق محددات الواقع، و بما يسمح بالتلاؤم مع التغيرات و التقلبات في النظام المؤسسي و المناخ السياسي العام.

*إدخال أفكار محدثة في عملية و برامج الالتزام، مثل تشجيع "الإنتاج النظيف" أو الاتفاقيات الجزئية و المرحلية مع المنشآت المطلوب منها الالتزام.

*تنمية العلاقات التعاونية بين الوحدات المطلوب منهم الالتزام بالأهداف البيئية. و تنمية الرقابة الذاتية و ضمان تحقيقها بنزاهة و شفافية.

2- الإدارة البيئية على مستوى الجزئي -المنشأة أو المشروع-: يعتبر مصطلح الإدارة البيئية عند حدود المشروع الصناعي أو الخدماتي مصطلحا جديدا نسبيا، ومهما وسيكون من الأهمية بمكان الاطلاع على اكبر عدد ممكن من التعريفات لكن سنكتفي بالتعريف الأبرز بحيث تعرف على أنها الهيكل الوظيفي والتنظيمي للمشروع والتخطيط والمسؤوليات والممارسات العلمية و الإجراءات والعمليات وإمكانيات

[1] فؤاد راشد عبده، "الإدارة البيئية أهميتها في الحفاظ على الموارد وأثرها على التنمية:نموذج اليمن"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** ،القاهرة،العدد13، 1998،ص66.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

التطوير وتنفيذ وانجاز ومراجعة ومتابعة السياسة البيئية بهدف تحسين أداء المشروع وخفض آثارها البيئية ومحاولة تحجيم أو تقليل تلك الآثار تماما كهدف أساسي.[1]

كما أن هناك فرق في الوطن العربي بين منشأة القطاع العام أو المشترك بينهما-التي تملكها أو تساهم فيها الدولة- و بين المنشأة الخاصة، و الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي في بلادنا، و على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية هو في القطاع الأول أي القطاع الحكومي . و تستهدف المنشأة الخاصة إلى تعظيم أرباحها في سوق تنافسية، في حدود ما تسمح به النظم و التشريعات و التقاليد.[2]

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الإدارة البيئية

تعد الإدارة البيئية جزءا أساسيا ومهما بالنسبة لكل تنظيم حكومي كان أو خاص، وعليه فإن من الأهمية بمكان دراسة أهمية هذه العملية سواء داخل المشروع أو خارجه والتطرق إلى أهم الإضافات التي تقدمها، وأهمية الاعتماد عل الإدارة البيئية في الهياكل التنظيمية للمشاريع الصناعية، والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:[3]

-تساعد على مراقبة مستويات التلوث ومدى انتشاره و تتبنى الإجراءات بالتنسيق مع المنظمات المختلفة.

-تقوم بمتابعة ومراقبة مصادر التلوث وحماية نوعية البيئة في المشروع الصناعي و تتواصل مباشرة مع السلطة التنفيذية ومنه تحديد المسؤوليات في حالة التقصير.

-تحقيق وفرات في رأس المال وتخفيض التكاليف المتعلقة بتشغيل وحدات المعالجة.

-المقدرة على إجراء دراسات وبحوث من أجل التحكم في التلوث دون إهمال أهمية تحقيق الربح للمشروع الصناعي.

-وضع الإرشادات والإجراءات المرتبطة بالنظافة وحماية البيئة الداخلية، والرقي بنوعية البيئة في المشروع نحو الأفضل .

---

[1] ممدوح أبو الفتوح جعفر، دراسة اقتصادية لتطبيق بعض معايير الإدارة البيئية(الايزو 14000) على صناعة الزيوت الغذائية في مصر، **أطروحة دكتوراه في العلوم البيئية**، جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص80.

[2] وهيبة مقدم، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، **الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012، https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159111

[3] سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص235.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وتبرز أهمية الإدارة البيئية بشكل أكبر كونها تتلازم مع المشروع منذ البداية إلى غاية نهايته، فالاعتبارات البيئية تندرج ضمن دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع، فهي جزء جد مهم من عمليات التحضير التي تكون سابقة للدراسات الأولية، وتتزامن معه خلال التخطيط البيئي وعند التنفيذ أيضا، حيث تعمل مراقبة وتحليل كل ما ينتج عن المشروع وكذلك النفايات التي تنجر عنه، مثل هذا التحليل يمكن من وضع مجموعة من الأساليب و الطرق لحماية البيئة .

الشكل رقم 1 المخطط يوضح العلاقة بين الإدارة البيئية ودورة حياة المشروع

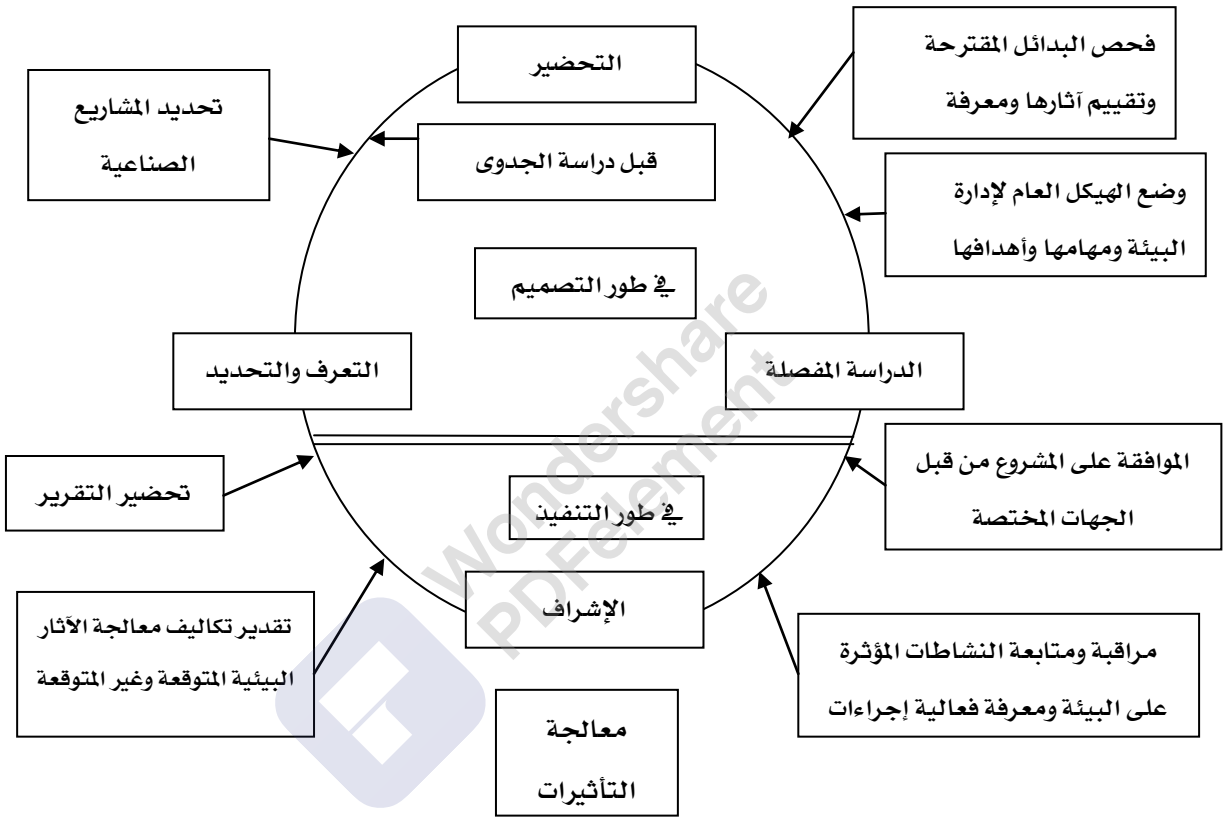

المصدر: world bank, environmental assessment, source book, vol.11991, p51

من خلال المخطط السابق تظهر أهمية العلاقة بين الادارة البيئية ودورة حياة المشروع،إذ أن إدراج الاعتبارات البيئية في المخططات الادارية يعد من الأهمية بمكان، حيث تعد جزءا أساسيا من عمليات التحضير السابقة للدراسة الأولية، وتواكبه خلال فترات التنفيذ فإن عمل الادارة لا يتوقف، حيث تعمل على مراقبة وتحليل منتجات المشروع .

وعليه فان الإدارة البيئية قد أصبحت مجالا خصبا للمنافسة و وسيلة لتحقيق الاستمرارية بالنسبة للعديد من المشاريع الاقتصادية، خاصة أننا نعيش في عالم متغير من حيث التطور

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

التكنولوجي الهائل و متطلبات المستهلكين لذلك بدأت النظرة لهذه الإدارة تتحول إلى إدارة إستراتيجية لعلاقتها الكبيرة بالتخطيط الاستراتيجي .[1]

[1] شراف براهيمي، أثر الإدارة البيئية على كفاءة المشاريع الصناعية –دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE –"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2016-2017،ص46-47.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

أضحى هنالك اهتمام متزايد بمفهوم التنمية المستدامة وذلك بغية ربط الأبعاد البشرية والبيئة في عملية التنمية، والتي تهدف إلى إيجاد التوازن بين النظام الاقتصادي لإحداث النمو والتنمية من جهة دون استنزاف الموارد الطبيعية من جهة ثانية، وذلك في محاولة لوجود معادلة عادلة بين الكفتين، وذلك بالأخذ بالحسبان الأمن البيئي وبما أن هناك بعدا إنسانيا للتنمية المستدامة ملازمة للبعد البيئي فقد أضحت هذه الأجيال مسئولة عن المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة. لذلك يجب الاهتمام بالبيئة واعتبارها أساس التنمية حيث أن هدر واستنزاف الموارد البشرية الطبيعية والتي هي أساس أي نشاط زراعي أو صناعي ستكون له آثار سلبية وضارة بالتنمية بشكل عام.

جاء مفهوم التنمية المستدامة نتيجة إهمال التنمية للجوانب والاعتبارات البيئية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية حديثة تساعد في التغلب على المشكلات البيئية، و قد أفرزت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم (التنمية المستدامة)، ويعتبر هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي جاء تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" " Our common future "[1].

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة.

لقد شهد مفهوم التنمية المستدامة عدة مراحل لتطوره، بداية من التركيز على التهديدات البيئية التي تواجه الأرض و تهدد مستقبل الحياة عليها، و استمرار التنمية في المستقبل وعدم التعرض لحقوق الأجيال القادمة، ثم تواصل تطور المفهوم ليتجاوز غيره من المفاهيم الخاصة بالتنمية مثل التنمية البشرية التي خصت بمستوى الدخل والتنمية الإنسانية و التي لم تهتم بالبعد المستقبلي . وكان للعمومية التي تميز بها مفهوم التنمية المستدامة دورا في جعله شعارا براقا وأكثر شيوعا، مما جعل عددا كبيرا من الحكومات تتبنى التنمية المستدامة كأجندات سياسية، حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات مختلفة ومتباينة اتجاه مفهوم الاستدامة، وتعريفا وفهما وتطبيقا بطرق مختلفة و متباينة، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول المفهوم الذي يعد من المفاهيم الصعبة.[2]

---

[1] عبد الله حسون محمد وآخرون، "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"، **مجلة ديالي**، جامعة ديالي-العراق،العدد67، 2015، ص338.

[2] أحمد حسن السمان،**الصحافة والتنمية المستدامة:دراسة مستقبلية**،مصر،المكتبة الأكاديمية،ط1،2011، ص132.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول :جذور وتطور مفهوم التنمية المستدامة

يعكس مفهوم التنمية المستدامة التطور الحاصل في مفهوم التنمية الذي شهد جدلا واختلافا واسعا في الأوساط الأكاديمية، فبداية من عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات تركز جلها على الاعتبارات الاقتصادية بحثة مثل الدخل القومي، ونصيب الفرد منه، بحيث تمحور مفهوم التنمية في زيادة الدخل الفردي ودخل المجتمع ككل ممثلا في الدولة.[1]

و في سنة 1949 استضافت الأمم المتحدة مؤتمرا في " لا سيكسس- نيويورك" أين ظهر مصطلح "التنمية المستمرة وانتشار تطبيق أسلوب حماية الموارد الطبيعية أثناء استغلالها.[2]

أما في عقد السبعينات فقد تطور مفهوم التنمية واكتسب أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية، ناهيك عن البعد الاقتصادي، فالتنمية لا تعني النمو الاقتصادي فقط بل تتضمن إحداث طفرة و تغييرات هيكلية في المتغيرات الاجتماعية و السياسية والثقافية السائدة في المجتمع عامة.

و قد اكتسب مفهوم التنمية على العموم في عقد الثمانينات بعدا حقوقيا وديمقراطيا يتمثل بالمشاركة السياسية و الشعبية في اتخاذ القرارات التنموية استنادا إلى أن الديمقراطية ترتبط بصلة وثيقة بموضوع الحكم الرشيد أو الراشد الذي له تأثير في محاور التنمية كافة، وأن الديمقراطية تعني مشاركة الناس في صناعة القرارات، والمشاركة هي إحدى الركائز الرئيسية للتنمية الناجحة.

كما اكتسبت التنمية المستدامة أهمية أكبر وذلك بفضل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التي أقامتها الأمم المتحدة في عام 1983م، وقدمت اللجنة تقريرها إليها في عام 1987، والذي تم فيه تحديد التنمية المستدامة على أنها نوع التنمية الذي يستجيب إلى حاجيات الحاضر وذلك من دون تهديد قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة المستقبلية.[3]

و في مؤتمر الأمم المتحدة و التي أطلق عليها (قمة الأرض) سنة 1992 الذي انعقد في مدينة ريو دي جانيرو –البرازيل-، ووضعت هذه القمة قضية التنمية المستدامة من أولوياتها البارزة، و تعد هذه القمة اكبر تجمع دولي على الإطلاق حيث حضره 168 دولة، ووضع هذا المؤتمر نمطا حديث مختلف

---

[1] محمد خليل محمود محمد، **المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة(دراسة التجربة اليابانية)**،مصر:دار حميثرا للنشر والترجمة، ط 1، 2018،ص59 .

[2] Susan Baker, john McCarmik, sustainble development: Compartive Understandings Environmental?and Repones, in Norman j.vig, Michael G.faure (eds), **Green Giants policies of the United States and the European Union**, the MIT press Combridge, England, 2, p. 279.

[3] محمد خليل محمود محمد، **مرجع سبق ذكره**،ص59 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

عما طرحه مؤتمر استكهولم فبينما عني الأول بتلوث البيئة والموارد وعني مؤتمر ريو على إستراتيجية مشتركة في التنمية الإنسانية سليمة على ضوء تنمية اقتصادية اجتماعية مبنية على مفهوم التنمية المستدامة وقد خرج عن قمة الأرض إعلان لمبادئ تتعلق بالبيئة والتنمية، و برنامج أطلق عليه -أجندة القرن -. وكذلك تم في الوقت ذاته عقد اتفاقيتين دوليتين تتعلق بالبيئة هما اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي .

في سنة 1997 تم التأكيد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة على عرض جدول أعمال القرن الحادي والعشرين واعتبار ان الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هي آليات جد مهمة لتحديد أولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والربط بينها .

في سنة 2000 قام زعماء دول وحكومات 147 دولة بالتوقيع على إعلان الألفية، وقد أكدوا مجددا على دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة و لا سيما المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21 التي تم الإعلان عنها في مؤتمر قمة الأرض وتشتمل على الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بهذه المسألة، هدفا يتعلق بالاستدامة البيئية ينص على دمج مبادئ التنمية المستدامة والبرامج القطرية وتجنب الخسائر في الموارد البيئية. و في سنة 2001 عقد ما بين 9 – 7 نوفمبر المحفل الدولي الذي عني بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وتم التوصل إلى دليل يتضمن ضرورة زيادة الحوار بشان استراتيجيات تنضم عمل التنمية المستدامة وتحديد الالتزام بصياغتها وتنفيذها .

في سنة 2002 انعقد المؤتمر العالمي الذي تضمن القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا من 26 أغسطس 4 – سبتمبر، ومنه انطلقت الأعمال التحضيرية على المستوى الوطني باستعراض ما حققته من نجاح وما تواجهه من تحديات في تحقيق التنمية المستدامة، وتمثل التحضير العالمي في تلك المدة في أربعة اجتماعات :

-الأولى في نيويورك وعنيت أعمالها بالعناصر التنظيمية .

-الثانية في نيويورك وتم في أثنائها مراجعة شاملة وتقويم التقدم المحقق في تنفيذ أهداف أجندة القرن 21 واستعراض البرامج المستقبلية.

-الثالثة في نيويورك أيضا تم في أثنائها دراسة ورقة الرئيس التي أجلت من اللجنة التحضيرية الثانية .

- الرابعة في بالي بإندونيسيا بهدف استعراض ورقة عمل الرئيس " وثيقة العهد " وتم في أثناء المناقشات التوصل إلى مسودة " خطة التطبيق للتنمية المستدامة " التي أجلت إلى اجتماع القمة، وأخيرا ان الهدف الرئيس من وراء القمة هو تحديد الالتزامات السياسية وذلك بالخروج بخطة تنفيذ من شأنها

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة ويتم التفاوض بشأنها والاتفاق على محتواها بحيث تتضمن تفصيل الأولويات والأعمال التي ستتولى البلدان القيام بها عقب قمة جوهانسبورغ.[1]

والشكل التالي يوضح تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ الحرب العالمية الثانية:

الشكل رقم 2 جدول يوضح تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ الحرب العالمية الثانية

المرحلة	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية=النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية-منتصف ستينات القرن العشرين	-اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية. -اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية -إهمال الجوانب البيئية	-معالجة كل جانب من الجوانب. -معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان)
2	التنمية=النمو الاقتصادي+التوزيع العادل	منتصف الستينات-منتصف سبعينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. -اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية . -اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية.	-معالجة كل جانب من الجوانب. -معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية /تنمية من أجل الإنسان. الإنسان وسيلة التنمية/تنمية الإنسان.
3	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات-منتصف ثمانينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. اهتمام متوسط بالجوانب البيئية.	-معالجة كل جانب من الجوانب. -معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية /تنمية من أجل الإنسان. الإنسان وسيلة التنمية/تنمية الإنسان. الإنسان صانع التنمية/تنمية بوساطة الإنسان.
4	التنمية المستديمة=الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة بالمستوى نفسه	منتصف الثمانينات من القرن العشرين إلى وقتنا الحاضر	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. -اهتمام كبير بالجوانب البيئية. اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية.	-معالجة كل جانب من الجوانب. -معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية /تنمية من أجل الإنسان. الإنسان وسيلة التنمية/تنمية الإنسان. الإنسان صانع التنمية/تنمية بوساطة الإنسان.

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط،التنمية المستدامة:فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص34.

1 علي مهدي داود سلمان الربيعي ، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسيوية مختارة ،**رسالة ماجستير** ،كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد،جامعة كربلاء،2002،ص29-31.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني : تعريف التنمية المستدامة

لقد كانت الضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية المتاحة واستهلاكها في العالم المتقدم والعالم النامي على حد سواء سببا في ضرورة ظهور التنمية المستدامة، وإلى جانب النمو الديموغرافي، فإن التزايد السكاني والضغط المتزايد على موارد الأرض، والسعي لسد حاجات السكان، كان سببا في التوجه نحو البحث في الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

أما التنمية المستدامة فهي نابعة من مفاهيم التنمية بشكل عام، و التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان مع مراعاة حماية البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية، وحسن استغلالها، وذلك كون بعض الإجراءات التنموية تستنزف الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى فشل عملية التنمية في حد ذاتها، وذلك بزيادة واتساع حلقة التلوث البيئي، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة.

ومن الجلي أن للتنمية المستدامة هدف وجب الوصول إليه –الحفاظ على الموارد من أجل الأجيال القادمة-، ولكن ذلك معقد مثل عديد القضايا الأخرى، والتعقيد هنا هو في التفاصيل أي كيفية الاعتماد على التنمية المستدامة، فهناك الكثير ممن يعتبر أن التنمية اقل استدامة [1]، وهنا بدأ الاستعمال المتزايد لمفهوم التنمية المستدامة وفي ما يلي أبرز التعاريف المقدمة لهذا المفهوم:

-تعريف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (1987):"التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها".[2]

- كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي.[3]

---

[1] Kathy wilson peacock, **natural ressources and sustainable development**, new york :facts on file,2008,p8.

[2] مدحت أبو النصر،ياسمين مدحت محمد،**التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتها**،مصر:المجموعة العربية للتدريب والنشر،2017،ص81.

[3] نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**،القاهرة:مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000،ص220 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

-التنمية المستدامة هي إستراتيجية للتنمية التي من خلالها تدار الموارد الطبيعية والموارد البشرية وكذا الموارد المالية والمادية لأجل تطويرها وزيادتها على المدى الطويل، وتهدف السياسات والممارسات إلى دعم المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع من خلال عدم استنفاد القاعدة الإنتاجية للمشاريع، بما في ذلك الموارد الطبيعية وتركها لأجيال المستقبل مع احتمالات ضعيفة ومخاطر أكبر مستقبلا .[1]

-كما عرف البنك الدولي التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين بأنها عملية متعددة ومتشعبة الأبعاد وتتكون من خمس مكونات:[2]

* رأس المال النقدي: ويتمثل في الإدارة المالية السليمة والتخطيط الاقتصادي الملائم .

* رأس المال المادي: متمثلا في البنية التحتية والأصول الثابتة كالطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة.

* رأس المال البشري: فيتضمن صحة جيدة للأفراد و مستويات التعليم والتكوين.

*رأس المال الاجتماعي: و يقصد به كل المهارات وقدرات الأفراد و أيضا المؤسسات والعلاقات التي تحدد طبيعة هذه العلاقات .

* رأس المال الطبيعي: ممثلا في قاعدة الموارد الطبيعية والخدمات الطبيعية كجودة الهواء وجمال المناظر الطبيعية.

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة

و الملاحظ من خلال التعريفات السالفة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها. و يجتمع المفكرون أن للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية هي : البيئة والمجتمع والاقتصاد . و بالرجوع إلى هذه الركائز على أنها دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التداخل بين الدوائر عند المركز تمثل رفاهية الإنسان؛ فكلما اقتربت هذه الدوائر من بعضها -شريطة أن تكون مكملة لبعضها لا على حساب بعضها-ازدادت منطقة التقاطع.[3]

و هناك من يضيف البعد التكنولوجي ضمن أبعاد التنمية المستدامة، حيث أدى نمو استخدام التكنولوجيا إلى زيادة الإنتاجية و انعكاسه على تحسن المستوى المعيشي.

---

[1] david pearce, edward barbier, anil markandya, **sustainable development** , london : environment economic center , 1997, p4.

[2] الخواجة محمد عال، **العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة** ، بيروت : الدار العربية للعلوم- ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الأول، الطبعة الأولى،، 2006، ص: 420.

[3] نوزاد عبد الرحمان الهيتي وحسن إبراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في قطر الانجازات والتحديات**،قطر:اللجنة الدائمة للسكان،2008،ط1،ص13.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول: البعد الاقتصادي والاجتماعي

إن زيادة الاهتمام بمفهوم التنمية لا يعد جديدا حيث يرجعه المهتمون إلى القرن التاسع عشر ؛ لكن الاهتمام بقضية استدامة التنمية يعتبر حديثا نسبيا. وقد تزايد هذا الاهتمام خلال العقود الأخيرة . فمن المنظور الاقتصادي، تعني الاستدامة استمرارية النمو الاقتصادي و تطويره لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا النمو فيكون في العادة بمعدلات الدخل والاستهلاك، ويتضمن ذلك الكثير من ضروريات العيش مثل الدخل والطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم .

أما في بعدها الاجتماعي، فالاستدامة تعنى بزيادة فرص الحصول على العمل والخدمات العامة و أهمها الصحة و التعليم و العدالة. وعلى هذا الأساس فالاستدامة تعني (كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية و الاجتماعية و الأخلاقية)، و لن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الإختلالات و الفوارق سواء كانت داخل ذات المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله أو بين الدول المتطورة والدول النامية أو بين مختلف الأجيال .[1]

وهنالك من يرى أن مفهوم التنمية المستدامة يرتكز على مؤشرين: الأول، بيئي ويسمى «البصمة الإيكولوجية» ؛ والثاني، اجتماعي ويسمى «مؤشر التنمية الاجتماعية». فالبصمة الإيكولوجية تسمح بقياس المساحة المستغلة من أجل التنمية. بينما شمل مؤشر التنمية الاجتماعية الفقر والبطالة ونوعية الحياة والتعليم والنمو السكاني. حيث أن الاقتصاديات التي تمتاز بالاستدامة هي تلك التي تسعى إلى توفير الشرطين معا واحترامهما، إذ لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية من دون الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه، ويكون ذلك بتوفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص.[2]

أما البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبديد الموارد االقتصادية الطبيعية الباطنية منها و السطحية، و الحد من التفاوت في المداخيل و الثروة، ناهيك عن االتستخدام العقلاني و الرشيد للمقدرات االمقتصادية . و يتجسد كل ما سبق من خلال تغيير نمط الإنتاج ذلك ان الإنتاج المتوافق من النظام البيئي سيختلف اختلافا جذريا عن الإنتاج العادي أو السابق، و يكون ذلك من

---

[1] حافظ بن أعمر، "البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس:العمل والبطالة والفقر كمؤشرات قياس"، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 442،ديسمبر 2015،ص64.

[2] حافظ بن أعمر، **المرجع نفسه**، ص64-64.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

خلال إدخال إصلاحات أساسية وبشكل أولوي على نظام الإنتاج، كالقيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (المصادر الطبيعية)، و يعتبر تغير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الاقتصاد الكلي.[1]

بالإضافة إلى ذلك العمل على خفض المخرجات (المخلفات) من نفايات و ملوثات و تصميم منتجات ذات جودة بيئية عالية تراعي إشباع الحاجات الإينسانية في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات السلبية على البيئة وكذا كثافة استغلال الموارد للوصول بها إلى مستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال الأرض التقديرية.[2]

كما تهدف التنمية المستدامة إلى الرفع من مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، و في ظل محدودية الموارد لن يتحقق هذا المسعى إلا بتوفر العناصر التالية:[3]

-توفير عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية النظيفة.

-رفع مستوى الكفاءة و الفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية .

- زيادة معدلات النمو في مستويات الإنتاج، لزيادة معدلات الدخل الفردي و تفعيل التغذية العكسية بين المدخلات و المخرجات .

كما يبنى البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول عمليات التطوير والتغيير في أنماط ووسائل الإنتاج و استعمال الطاقات النظيفة والمتجددة، ناهيك عن الاهتمام بالتكنولوجيات المحسنة، إضافة إلى مسألة اختيار و تمويل وتحسين التقنيات الصناعية في حسن توظيف الموارد الطبيعية؛ إضافة إلى النشاطات المرتبطة بالاستهلاك (التسيير المستدام للموارد الطبيعية). وأيضا تجسيد استراتيجيات وتوجهات تتشارك فيها جميع الشرائح هذه النظرة تأكدت من خلال مؤتمر ريو دي جانيرو و مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1992 . والذي تقرر فيه أن عملية التنمية المستدامة كمبدأ جديد للتنمية الاقتصادية لا تتطلب التأكيد المطلق على الاعتبارات الاقتصادية، دون الأخذ في عين الاعتبار العدالة الاجتماعية محاربة الفقر، حماية البيئة والموارد الطبيعية . وتوازيا مع البعد الاقتصادي تعمل

---

[1] دوجلاس موسشيت،تر بهاء شاهين، **مبادئ التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 26.

[2] كلود فوسلير و بيتر جيمس : ترجمة : علا أحمد إصلاح، **إدارة البيئة من أجل جودة الحياة**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001، ص 81.

[3] عبد العزيز بن صقر الغامدي، تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة،جامعة نايف للعلوم والأمنية نموذجا، **ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم**، بيروت، 23-2006/04/26،ص9-10.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار التوازنات البيئية على المدى الطويل .

الفرع الثاني: البعد البيئي

يوضح البعد البيئي الأساليب و الاستراتيجيات التي ينبغي توافرها و احترامها في مجالات التصنيع، بهدف التسيير والتوظيف الأمثل للرأسمال الطبيعي بدلا من استنزافه بطريقة غير عقلانية وغير رشيدة، حتى لا يؤثر على التوازن البيئي وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد الطبيعية و توظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى رهان الصناعات النظيفة التي تعتمد على التكنولوجيا النظيفة المنتجة لأقل مستوى من الغازات الملوثة.[1] -بالأخص وأن عملية نقل الكثير من المواد النفط والفحم و الغاز الطبيعي-تساهم في تلويث البيئة إذا لم تؤخذ الاحتياطيات اللازمة لذلك إضافة إلى انتشار غاز ثاني أكسيد الكربون عند احتراق المواد العضوية، و تلوث البيئة عند حرق الوقود في الهواء ناهيك عن التلوث البيئي الناتج عن استخدام الطاقة النووية.

فبالرغم من الأهمية النسبية للطاقة النووية على اعتبارها من التكنولوجيات الحديثة والمهمة والتي تأكد دورها في مجال التنمية وتوليد الطاقة الكهربائية و المياه و استخدامها في قطاعات عدة كقطاع الزراعة مثلا، و معالجة النفايات الخطرة- تجربة الاتحاد السوفييتي-في سنة 1954، و استعمالها في المجال الطبي والصيدلاني في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، وهي منذ سنة 1970 تغطي أكثر من 30بالمئة من الاحتياجات الطاقوية الكهربائية في العالم المتقدم ، (على سبيل المثال في فرنسا 70 بالمئة من الطاقة الكهربائية مصدرها الطاقة النووية)، و تسعى الدول المتقدمة في محاولاتها الدائمة إلى إيجاد موارد طاقة متجددة بديلة للطاقة البترولية إلى زيادة اعتمادها على الطاقة النووية في توليد الكهرباء.

و هي تهدف إلى رفع هذا المعدل إلى 85 بالمئة في العشر سنوات المقبلة إلا أن عدم الاستخدام الأمثل لها ينعكس سلبا على الاقتصاد العالمي وعلى البيئة وحتى على الإنسان والحيوان والنبات، و هو ما تؤكده الآثار السلبية التي تنتج عن استخدام الأسلحة النووية وزيادة المخاطر البيئية الناتجة عن الاستخدام غير الرشيد والعقلاني لها، لاسيما ما تعلق بالمخاطر الناتجة عن النفايات النووية و المخزنة

[1] - مقدم عبيرات و عبد القادر بلخضر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، الجزائر، **مجلة لعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد7، 2007، ص5.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

في الأرض و مخلفات الوقود النووي التي عجزت الدول النووية من إيجاد حلول نهائية وجذرية لمعالجتها.

والأكثر خطورة من ذلك مساعي الشركات الدولية المتعددة الجنسيات إلى نقل وتدويل عناصر إنتاجها وأنشطتها إلى الدول النامية نظرا لغياب دور المنظمات التي تدافع عن البيئة، حيث تسعى العديد منها إلى عقد صفقات بطرق سرية مع هذه الدول للتخلص من النفايات النووية مقابل إغراءات مادية و مالية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث كوارث سيئة من زلازل وتلوث للبيئة و انزلاق للتربة إضافة إلى ذلك تواجه الدول المشاكل الناتجة عن تزايد حجم النفايات سواء الناتجة عن نشاط المصانـع أو نفايات العائلات والنفايات الطبية والأدوية الفاسدة التي أصبحت من أهم ملوثات البيئة.[1]

المطلب الثالث : مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة

الفرع الأول : مؤشرات التنمية المستدامة

بعد بروز فكرة التنمية المستديمة حاول العديد من المهتمين بالموضوع تحديد مؤشرات لها، و تعد أهم هذه المحاولات تلك التي قامت بها لجنة التنمية المستديمة في الأمم المتحدة التي اقترحت 59مؤشر صنفت بناءا على أربع معايير اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية كما استحدثت المنظمة تصنيفا آخر قائم على جمع ودمج المؤشرات في ثلاث فئات رئيسية عرفت بمؤشرات الضغط و الحالة و الاستجابة.

حيث تشير مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة إلى الأنشطة و العمليات و الأنماط، أما مؤشرات الحالة فتعطي صورة واضحة عن الحالة في الوقت الراهن، في حين تمتد مؤشرات الاستجابة إلى وضع و توضيح التدابير التي يمكن اعتمادها للوصول إلى التنمية.[2]

أولا: المؤشرات الاقتصادية: و يندرج ضمن المؤشر الاقتصادي عدة مؤشرات من أهمها :

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : يتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنوات. و الأهمية الاقتصادية لهذا

---

[1] زوليخة سنوسي، "البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة"، **المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة**، المنعقد بجامعة فرحات عباس سطيف،يومي 7و8 أفريل 2008،ص4-5.

[2] سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستديمة مع التركيز خاصة على الإدارة البيئية، **أعمال مؤتمر المنظور الاقتصادي للتنمية المستديمة** ، مصر، المنظمة العربية للتنمية الادارية سبتمبر2006، ص27.

http://search.mandumah.com/Record/122936.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المؤشر تكون من خلال عكسه وتقديمه لمؤشرات تعبر عن معدلات النمو الاقتصادي و كذا قياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه .

- نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعرف تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (Formation Capital Fixed) بأنه ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الحالية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية كالأبنية والإنشاءات و الماكينات و الآلات ووسائل النقل .

وينقسم تكوين رأس المال الثابت إلى قسمين : تكوين رأس المال الصافي الذي يتم استخدامه في زيادة الطاقة الإنتاجية و تكوين رأس المال التعويضي الذي يتم استخدامه للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض الاندثار في رأس المال الثابت القائم .

- نسبة الصادرات إلى الواردات : يبين مؤشر صادرات السلع و الخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات مقدرة البلاد على المواصلة في الاستيراد، وتبرز الأهمية الحيوية لهذا المؤشر مدى حقيقة ارتفاع درجة الانفتاح للاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي .

- مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية : وتشتمل على المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي في بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية و الخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة.

ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، وان إستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد كبير على المعونات و المساعدة الخارجية.

-الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي : يتم حساب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي و يمثل مديونية المترتبة على عاتق البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون .

ثانيا- المؤشرات الاجتماعية: يتضمن المؤشر الاجتماعي عدة مؤشرات من أهمها :

- المسائل المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية : كالتخفيف من الفقر، و توزيع العمالة والدخل ودرجة الشمول الجنسي و الإثني والعمري، ومدى إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية و تكافؤ الفرص بين الأجيال.[1]

[1] محمد باتر علي وردم، **العالم ليس للبيع،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**،الأردن:الأهلية للنشر والتوزيع،1ط،2003،ص211.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

- معدلات البطالة: يعكس هذا المؤشر عدد الإفراد في سن العمل القانونية والقادرين عليه ولم يحتصلوا على فرص عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما .

- معدلات النمو السكاني: يوضح هذا المؤشر متوسط المعدل السنوي للتغير في عدد السكان وأهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان .

-معدلات الأمية بين البالغين : و يحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تجاوز سنهم 15 سنة والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.[1]

-مستوى الفقر: و يقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، و نسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.[2]

-معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعالية : وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس إلى مجموع السكان العام ببلد معين، ويعكس هذا المؤشر مدى انتشار التعليم والمعرفة في بلد ما .

-نسبة السكان في المناطق الحضرية : ويمثل نسبة السكان المتواجدين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان الكلي و يعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري و كذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

-الرعاية الصحية: ويتم قياسها بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال و نسبة استخدام موانع الحمل لدى النساء في بلد ما .[3]

ثالثا- المؤشرات البيئية: يتضمن المؤشر البيئي عدة مؤشرات من أهمها :

- نصيب الفرد من مجموع الأراضي الزراعية : و يتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من مجموع الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة و كذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة والمخصصة للإنتاج الزراعي، إذ أن الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان،ناهيك

---

[1] مهدي سهر غليان وآخرون، « دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة "، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد** ، جامعة بابل، العدد1،2009،ص223-224.

2 محمد عبد الباقي، "مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستديمة-دراسة حالة الجزائر-"، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر – الجزائر،السنة الجامعية: 2009-2010،ص46.

[3] مأمون أحمد محمد النور،"التنمية المستدامة"، **مجلة الأمن والحياة**، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد361، ماي 2012،ص61.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

عن فرص العمل في هذا القطاع و بهذا فإنها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة وإنها من الممكن أن تساهم في تخفيف حدة الفقر و البطالة.

-التغير في مساحات الغابات والأراضي الحجرية : يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة فإن ذلك يدل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي أما العكس فانه يشير إلى توسع التصحر و زحفه إلى الأراضي الخضراء.

-التصحر: يعد قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية لبلد ما كما يعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة .

رابعا- المؤشرات المؤسسية: يتضمن المؤشر المؤسسي عدة مؤشرات من أهمها :

-الحصول على المعلومات وسرعة تدفقها : يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد على الحصول على المعلومات والمدة التي تستغرقها العملية.

-عدد العلماء و المهندسين في مجال البحث العلمي : و هو قياس أعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث و التطوير لكل مليون شخص.

-الإنفاق على البحث والتطوير: ويتمثل حجم الإنفاق المالي على البحث و التطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

الفرع الثاني : أهداف التنمية المستدامة

إن سعي الحكومات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني إلى تحقيق التنمية المستديمة، هو ناجم عن الوعي الذي تكتسبه هذه الفئات، وذلك بالنظر إلى الأهداف الرامية و التي تسعى للتوصل إليها، و كنتيجة لذلك سوف تعطي أو تمنح فرصا للبشرية عند تحقيقها ومن هذا المنطلق وجب الوقوف على أهداف التنمية المستديمة، والتي يمكن أن نعددها فيما يلي:[2]

-تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر أو على الأقل الحد منه، وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرضا، وذلك من خلال التشجيع على إتباع وسائل إنتاج واستهلاك متوازنة ومتكافئة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.[3]

---

1 مهدي سهر غليان وآخرون، **مرجع سبق ذكره**،ص224-225.

[2] محمد عبد الباقي، **مرجع سبق ذكره**،ص30.

[3] محمد صالح الشيخ،**الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل حمايتها منها**،الإسكندرية:مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،ط1، 2002، ص94.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

- احترام البيئة الطبيعية : فالتنمية المستديمة ترتكز في الأساس على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، و تتعامل مع النظم الطبيعية والبيئية ومحتواها على أنها المرتكز الرئيسي لحياة الإنسان و إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام .

-إبراز دور مفهوم التربية البيئية: و التي تسعى في الأساس إلى إعداد الأفراد ليكونوا متوافقين مع بيئتهم معتمدين في ذلك على المدارس في الأطوار الأولى و ذلك من خلال فهم النظم البيئية و الطبيعية المعقدة، التي هم جزء منها واستخدامها بمسؤولية ، كما تعرف التربية البيئية على أنها تعليم كيفية استخدام التقنيات الحديثة والنظيفة وزيادة إنتاجيتها وتجنب المخاطر البيئية و إزالة العطب البيئي . واتخاذ القرارات البيئية العقلانية . والهدف من ذلك هو تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة و تنمية إحساسهم بالمسؤولية عن تدهور البيئي[1] .

-تحقيق الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد على اعتبار أن الموارد الطبيعية موارد محدودة وتتناقص عبر الزمن، وعليه فإن التنمية المستدامة تعمل على عدم استنزافها أو تدميرها بل تعمل على استخدامها بشكل عقلاني و تتحرى الرشادة في استغلالها.[2]

-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع : تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم ويحقق أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي.[3]

-إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات وأولويات المجتمع : و بطريقة تتلاءم وإمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن، الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ، ووضع الحلول المناسبة لها، و يتم التغيير هذا فيما يعرف بالاستهلاك المستدام، و الذي يعرف بأنه استعمال السلع و الخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية للأشخاص وتحقق الرضا لديهم، و تحمل أحسن نوعية للحياة.

بالإضافة إلى ذلك يقلل استعمال من الموارد الطبيعية أما فيما يتعلق بالهدف الرئيسي للتنمية المستديمة فهو الوفاء بحاجات المجتمع وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل

---

[1] محمد عبد الباقي، **مرجع سبق ذكره**،ص31.

[2] الجودي صاطوري، "التنمية المستدامة في الجزائر:الواقع والتحديات"، **مجلة الباحث**،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، العدد2016،ص301.

[3] أحمد حنيش وحفيظ بوضياف، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، **الملتقى الدولي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول** ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 23-24 أفريل 2018،ص4.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

والمستدام، مع المحافظة على الموارد البشرية والطبيعية، و محاولة الحد من التدهور البيئي والحفاظ على البيئة، و من أجل تحقيق ذلك يجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة، و إدارة الموارد وحماية البيئة من جهة ثانية.

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الثالث: ماهية الأمن البيئي

تعد القضايا البيئية من بين أهم الرهانات التي تحتل الريادة في السياسات التنموية المحلية والعالمية، نتيجة ما تواجهه البيئة من تحديات و أخطار تهدد الأمن البيئي للإنسان وسائر الكائنات الحية، الأمر الذي يتطلب تعزيز البيئة التشريعية الوقائية و الردعية من جهة، ومن جهة ثانية الانفتاح على تجارب تشريعية و تنموية إقليمية و دولية ناجحة وناجعة حققت طفرة نوعية في هذا المجال خاصة وأن معظم الاستثمارات الاقتصادية و الممارسات الفردية والبرامج الإنمائية كثيرا ما يتم إهمال البعد البيئي لدى رهاناتها على الوصول إلى أقصى مستويات التنمية الاقتصادية، دون الأخذ بالاعتبار حظ الأجيال القادمة في الانتفاع بخيرات الطبيعة وثروات الأمم.

إن هذا الاهتمام المحلي والعالمي بالمشكلات البيئية أضحى يعبر عنه في عرف الدراسات الأمنية و الإستراتيجية بمصطلح " الأمن البيئي " و يتناول مفهوم الأمن البيئي من واقع بحث ونقاش مسببات هذه المنافسة على شراكة الموارد الطبيعية البيئية من جهة، ومن جهة أخرى دراسة تأثير هذه المخاطر والمشاكل البيئية على مدى رفاهية الأفراد داخل المجتمع والتنمية الاقتصادية للدول بصفه عامة، و يخلص مفهوم أمن البيئة إلى أن الضغط المتزايد على نظم دعم الحياة في الكرة الأرضية و الاستهلاك اللاعقلاني والكبير للموارد الطبيعية المتجددة يحملان أخطارا تهدد صحة الإنسان و رفاهيته لا تقل في خطورتها عن مخاطر دمار الحروب .

بينما تهدف تطبيقات علم الأمن البيئي إلى المحافظة على هذه الموارد وعدم استنزافها حتى تصبح قادرة على سد احتياجات البشر مستقبلا.

وقد ظهر مصطلح "الأمن البيئي" كحقل دراسي مع منتصف ثمانينيات القرن العشرين باعتباره مرادفا لمساعي التحرر من التهديد المتنامي الذي باتت تمثله على حياتهم الضغوطات والانتهاكات التي تعترض البيئة و تؤثر فيها، وتعمل على استنزاف مواردها الطبيعية.

ومن هذه الضغوط: التلوث بكافة أشكاله، إنتاج الوقود الحيوي من محاصيل الغذاء، التغيرات المناخية، نقص الإمدادات المائية، التصحر، الاستهلاك المفرط، وغيرها.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الأول: مفهوم الأمن البيئي

مصطلح الأمن البيئي مصطلح جديد ظهر على الساحة السياسية و الدولية مع نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي وقد ولد مع مجموعة من المفاهيم الجديدة كالديمقراطية، حقوق الإنسان، والتنمية، ومكافحة الإرهاب، الحكم الراشد...الخ، التي جاءت في ظل القطبية الأحادية، و يدور محتوي مصطلح الأمن البيئي حول البيئة، والروابط المعنوية الأخرى غير الملموسة والتي يعبر عليها بالعنف، أو التلوث أو الحروب التي تسبب دمارا شاملا وكليا للبيئة، و قد تم استحداثه في فترة التسعينات -من طرف دول الشمال المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية- بينما تأخرت الدول الأخرى وحتى المنظمات الدولية، والهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة - تعريف محدد لمفهوم الأمن البيئي إلى غاية 1994 أين نوه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باختصار في تقريره إلي مشاكل البيئة والأمن البيئي مؤكدا علي ارتباط أمن الدولة بتحقيق الأمن البيئي.[1]

ولم يعد يقتصر مفهوم الأمن على أمن الدولة وحماية حدودها فقط، وإنما ارتبط في المرحلة الأخيرة بتهديدات جديدة متعلقة بالبيئة و المخاطر التي من الممكن أن تحدثها هده الأخيرة، يطلق عليها التهديدات البيئية، ظهرت بفعل التطورات التكنولوجية والسلوكيات البشرية السلبية الناتجة عن الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، إذ تدهورت البيئة وأصبحت وسطا مملوء بالأخطار، وبسبب ذلك أعيد تعريف الأمن البيئي ليظهر كبعد من أبعاد الأمن الوطني، وكذلك كبعد من أبعاد الأمن الإنساني.[2]

الفرع الأول : تبلور مفهوم الأمن البيئي

إن الأمن البيئي مشروع قديم وليس في مضمون الحداثة التي انتهجتها المفاهيم والمصطلحات، فالدين الإسلامي ينادي صراحة به بعد أن بين أن الحاجة إليه تنبع من واقع التدهور الناتج من الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية، و يقول الله تعالى : " وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ"[3].

---

[1] طارق إبراهيم الدسوقي عطية، **الأمن البيئي النظام لحماية البيئة**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2009،ص 51.

[2] **المرجع نفسه**،ص54.

[3] **القرآن الكريم**،الآية 56، سورة الأعراف .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وهو مصطلح فرضته ضرورة التطور المتسارع في القضايا البيئية ذات الطابع السلبي على حياة الانسان، و يتضمن هذا المفهوم البيئة و الأمن و الكوارث و الحروب المؤدية للدمار البيئي، و يذهب المفهوم إلى التغييرات البيئية السالبة التي تسبب النزاعات والتوترات على مستوى أقاليم الدولة الواحدة. و الأمن البيئي يشمل الأمن الداخلي و يقصد به الحماية و الوقاية للحفاظ على الموارد الطبيعية المحلية .

و قد ورد تعريف الأمن البيئي سنة 1977 على المستوى العالمي بالتقارير العسكرية والأمنية و الدراسات السياسية و الإستراتيجية، لتفادي الآثار البيئية المدمرة الناجمة عن الحروب و كذلك الكوارث الطبيعية.[1]

وجاءت أفكار الأمن البيئي من عدة مصادر مهمة، منها مؤسسات صناعة الفكر think tanks مثل: المعهد العالمي للموارد Institute Resources World و معهد الرصد العالمي Institute watch World بواشنطن، من جهته أشار الاتحاد السوفييتي نهاية الثمانينيات إلى أهمية الكبيرة للأمن البيئي، التي عرفها الفكر الأمني السوفييتي، والعالمي في تلك الفترة حيث ارتكز اهتمام العديد من المفكرين السوفيات حول حادثة المفاعل النووي تشرنوبيل سنة 1986، كما كرس ميخاييل غورباتشوف Gorbachev Mikhail الرئيس الأسبق للإتحاد السوفييتي -بعد مغادرته للسلطة نهاية الحرب الباردة - جزءا كبيرا من اهتمامه لهذه المسائل، وتحدث عن الحاجة إلى التفكير في الأمن البيئي العالمي.[2]

وقد ظهر مصطلح الأمن البيئي منذ منتصف السبعينات، و تم ترسيخ المصطلح في منتصف الثمانينات عندما تضمن تقرير بروتلاند سنة 1987 فصلا عن الأمن البيئي ثم مرت فترة تحقيق و تقييم المهنية للمصطلح حتى منتصف التسعينيات عندما جذب الاهتمام كمحور ومفهوم تم استعماله بصورة أكثر اتساعا، و يعد هذا المفهوم حديث نسبيا و مثير للجدل لحد ما، وإذا حاولنا معالجة هذا المصطلح اليوم لوجدنا أنه قد تحققت عالميته، فلا توجد أي دولة في العالم إلا و تنادي بتطبيق و تنفيذ القوانين و التشريعات البيئية من أجل الحماية و الصيانة و الوقاية، أما في ما يخص المنظمات الدولية الموكل إليها العمل البيئي مثل برنامج الأمم المتحدة البيئي (UNEP) و منظمة الصحة العالمية (who)، لم تضع أي تعريف للأمن البيئي، بينما يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بصورة

---

1 التوم إبراهيم محمد إبراهيم و الفايق أحمد حمد إبراهيم، "أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية"، **مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني**،جامعة الخرطوم،العدد7، 2016.،ص167.

[2] Simon, Dalby, Environmental security, in Paul, Williams, **Security studies: an introduction**, 1st ed. USA: Routledge , 2008. p. 261.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مقتضبة وموجزة جدا للأمن البيئي في تقريره السنوي لسنة 1994 عن التنمية البشرية، وفي فقرة وحيدة ورد الآتي:

(Environmental threats countries are facing a combination of the degradation of local ecosystems and that of the global system. These comprise threats to environmental security.)[1]

وتذكر منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) أن إدراج الأمن البيئي من بين أهم أولوياتها ضمن الأجندات المعاصرة للبيئة و التغير المناخي. و من الواضح أن الأمن البيئي أصبح في الوقت الراهن من الحياة منشاة مركزية لسياسة البلدان في جميع أنحاء العالم وقد تم مناقشة المفاهيم بصورة أوسع لاحقا خلال هذا المبحث.[2]

الفرع الثاني: تعريف الأمن البيئي

الأمن لغة: و وفق معجم لسان العرب لابن منظور"الأمن والأمان بمعنى:وقد أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف." [3] و الأمن يعني الطمأنينة و الاطمئنان إلى عدم وقوع المكروه.[4]

أما اصطلاحا فالأمن البيئي هو الضبط والحد من التدمير المنظم للبيئة بوضع طوق أمني (قانوني أو استراتيجي) لحماية البيئة الطبيعية، ليس من التلوث فقط، بل لمراقبة التحولات الفجائية التي تطرأ على البيئة الطبيعية، سواء كان ذلك بفعل تدخل الإنسان أو بمعزل عن إرادته.[5]

أما المعنى الإتمولوجي اللاتيني للأمن Sécurité فهو يفضي إلى التناقض الجوهري بين الجزء Sineو الذي معناه "بلا أو بدون Sans " ، و الجزء Cura و معناه " عناية soin " ، اللفظتين تكونان مع بعضهما معنا غريبا للأمن "دون عناية أو غياب العناية " و بالتالي فهو عكس المعنى الحالي للأمن أي الحالة التي يغيب فيها الخوف .[6]

---

[1] **Human development report 1994**, published for the united nations development programme(undp), oxford, oxford university, 1994, p28.

2 إبراهيم محمد التوم إبراهيم وأحمد حمد إبراهيم الفايق، **مرجع سبق ذكره**،ص7.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير و آخرون، القاهرة: دار المعارف، 1979،ص254.

[4] محمد عمارة، **مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام**، القاهرة،مصر، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولى، 2009،ص 13.

[5] خالد محمد غانم، مشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 46، العدد186، أكتوبر 2011، ص29 .

[6] Thierry Balzacq, "Qu'est-ce que la sécurité nationale?", **La revue internationale et stratégique**, n°:52, hiver 2003- 2004,p.35.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و الأمن البيئي حسب إليزابيث شالسكي :" Chalecki .L Elizabeth " يعبر عن قدرة أمة أو مجتمع ما على مقاومة ندرة الثروات البيئية، و المخاطر البيئية أو التغيرات المضادة، أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة " .[1]

و لقد ركزت شالسكي في تعريفها على عامل ندرة الموارد باعتباره السبب الرئيسي في نشوب النزاعات و الصراعات، وهو الموضوع الذي تعمق فيه كل من توماس هومر دكسون و نورمان مايرز.

و الأمن البيئي يتعلق بالأمان والسلم العام من جميع الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية، أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة الإهمال أو الحوادث أو سوء الإدارة، [2] و إن المتمعن في هذا التعريف يلاحظ أنه اشتمل على كل من الأخطار الطبيعية، والأخطار التي تنجم عن الإنسان نتيجة حوادث أو إهمال، أو تسيير، ولكن لم يشمل الجوانب المتعلقة بالأمن البيئي للأجيال المستقبلية، وحماية البيئة كتراث مشترك للإنسانية.[3]

هذا القصور أدى إلى ظهور تعريفات أخرى أهمها:

الأمن البيئي : " هو إعادة تأهيل و رسكلة البيئة التي تدمر في الحرب، ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي، وهذا التعريف جيد يغطي جانبا مهما من الأمن البيئي و الذي يعرفه البعض بـ: تدوير الموارد الطبيعية إلى منتجات ثم إلى موارد طبيعية، في حين يرى البعض الآخر أن الأمن البيئي يهتم بالمحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع و تلبية احتياجاته من دون التأثير على المخزون الطبيعي".[4]

المطلب الثاني:مستويات الأمن البيئي وعلاقته بأنواع الأمن الأخرى

لقد أفرز الاهتمام المتزايد بموضوع الأمن البيئي التخصص بالموضوع فظهرت عدة مستويات للأمن. و بما أن الأمن البيئي يدخل في صميم الاهتمامات ضمن أدبيات دراسات الأمن الموسع فإن منظري "مدرسة بحوث السلام " يرون أن القطاع البيئي للأمن واحد من أهم و أخطر القطاعات، حيث

---

[1] Elizabeth L .Chalecki , "**Environmental Security : A case study of climate change** '', Politic Institute for studies in Devlopment , Environment , and security , P.2 , Assecced : 03/01/2013 .
http: //www.bvsde.paho.org/bvsacd/cd68/EChalecki.pdf.

[2] طارق إبراهيم الدسوقي عطية، **مرجع سبق ذكره**،ص52.

[3] الأزهر داود ، "الأمن البيئي من منظور القانون الدولي"، **مذكرة ماجستير**، كلية الحقوق قسم القانون العام، جامعة الجزائر 1 – الجزائر،السنة الجامعية: 2015-2016،ص18.

[4] أحمد جلال،**الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة**،السعودية:دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، 2017،ص143.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

يعتقد ليفي (Levy.A Macc) أن التدهور البيئي يبقى سببا أساسيا في النزاعات الإقليمية كما يعتبر ذا صلة وثيقة بأنواع الأمن الأخرى.

الفرع الأول : مستويات الأمن البيئي

في السنوات الأخيرة بدأ العلماء في العلاقات الدولية وغيرها من المجالات تصور الأمن على نطاق أوسع، و الابتعاد عن المفهوم التقليدي المرتبط بالدولة و الذي يرتكز على الأمن القومي في مقابل الأمن الإنساني و الذي يؤكد على الفرد و رفاه الإنسان و بدأ النظر للتغير البيئي من خلال عدسة أمن الإنسان .

كما يتخذ الأمن البيئي منحنيين، الأول هو الأمن الوقائي الذي يحتاج إلى آليات شعبية و محلية و قوانين أكثرها ملتصق بنوع الإنسان و درجة إدراكه و تعلمه تجاه البيئة المحيطة به، ثانيا الأمن العقابي و الذي تنتهجه الدولة كمؤسسة تقويمية للحفاظ على الممتلكات التي من ضمنها البيئة، هنا تسن القوانين و التشريعات البيئية المنظمة لاستخدام الموارد الطبيعية و الرامية للمحافظة عليها وفقا لمسودة الأحكام المعمول بها.

كما أن هنالك دور كبير تقوم به الهيئات و مؤسسات الأمن البيئي في كثير من الدول التي تبنت الفكرة و وافقتها النخبة السياسية الحاكمة للدولة، ولذلك نجد في المقابل معظم دول العالم الثالث التي لا تهتم حكوماتها بالجوانب البيئية و الاجتماعية بصورة كبيرة، تعاني من جراء عدم تطبيق أي من التشريعات التي تضبط الموارد الطبيعية و تديرها وتحافظ على سلامة البيئة و صيانتها. [1]

تتراوح مفاهيم الأمن البيئي من أعلى مستوياتها و أوضحها ارتباطا بمصطلح الأمن، مثل التهديدات الأمنية (بمفهوم الاستقرار الأمني)، و الأمن السياسي للدولة (يعني الحكم وملحقاته)، إلى المستويات التي استعملت المفهوم و لم ترتبط بالمجتمع المدني بقدر ارتباطها بالاستراتيجيات و الدراسات البحثية و الأكاديمية مثل الأمن الاقتصادي، الأمن الحضاري، الأمن العسكري، والأمن الإنساني، إلى المستويات التي ربطت الأمن القومي بالأمن البيئي بعد ظهور التهديدات والمخاطر البيئية التي ضربت أرجاء العالم ولم تعرف في ظهورها دولة غنية أو فقيرة.

الأمن البيئي عبر الدول : ترجع أهمية هذا المستوى من الأمن إلى طبيعة تداخل وانتشار القضايا والظواهر البيئية المختلفة، من حيث الأسباب والعوامل والحلول، مثل إزالة الثروة الغابية

[1] إبراهيم محمد التوم إبراهيم و أحمد حمد إبراهيم الفايق، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وتلوث المياه و التربة و الهواء، و ندرة المياه، و نمط و أساليب توزيع الموارد الطبيعية التي تفضي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي مع الانعكاسات الاقتصادية والسياسية الخطيرة.[1]

كما أن للأمن البيئي مستويات عدة كذلك منها محلية و قومية و عالمية، و يصنف أيضا بحسب الموارد البيئية إلى أمن الماء و الهواء و الغذاء، و يضاف إليها أيضا الأمن الصحي و الأمن من الإشعاعات الكونية أو النووية....الخ.[2]

الفرع الثاني: علاقة الأمن البيئي بأنواع الأمن الأخرى

في سياق الارتباط بين منظومة الأمن جميعها، نجد أهمية الأمن البيئي في تلك المنظومة لاستمرار نشاط بقية أنواع الأمن الأخرى و التي تحتاج إلى توفر الموارد المادية اللازمة لتسيير نظامها و لا يتحقق لها ذلك في ظل انعدام الأمن البيئي الذي يضمن استغلال الموارد بالكيفية المثلى و التي تعود على بقية عناصر الحياة بالنفع المادي، و بالتالي استدامتها مما يحرك اتجاهات الأمن الأخرى لأداء وظائفها بصورة طبيعية و سليمة داخل المجتمع المعني و ذلك ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم 3 المخطط يوضح العلاقة بين الأمن البيئي وأنواع الأمن الأخرى

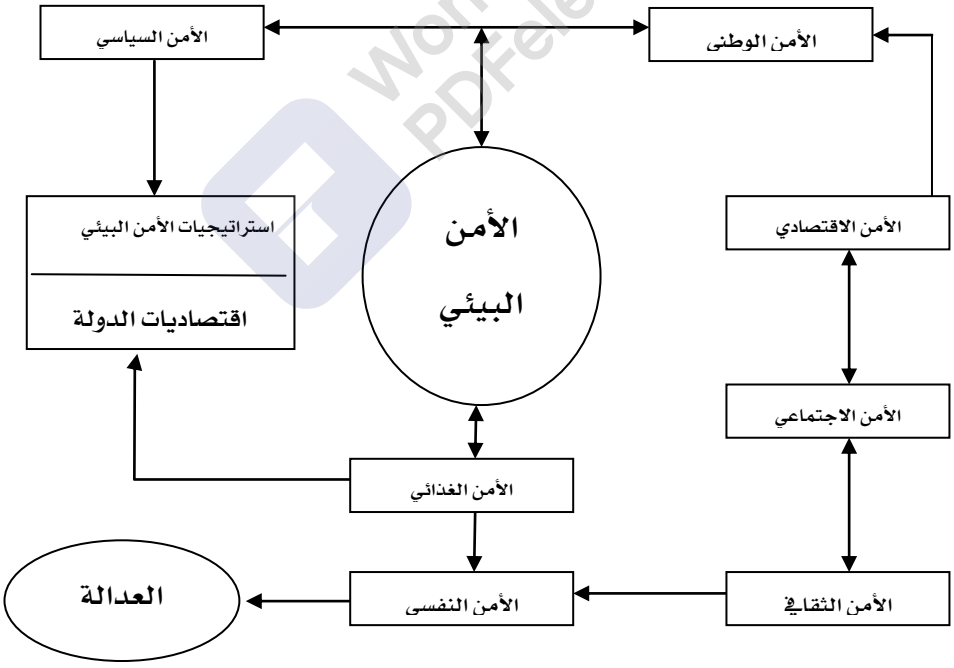

[1] إبراهيم محمد التوم إبراهيم و أحمد حمد إبراهيم الفايق، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] مصطفى يوسف كافي،التنمية المستدامة،عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،ط 1،2017،ص31

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

حيث أن الحاجة إلى الأمن البيئي من كل الاتجاهات مع ملاحظة الثنائية المفروضة أحيانا بين الأمن البيئي مع أنواع الأمن الأخرى، فتظهر العلاقة التبادلية والارتباط الإيجابي الذي يحقق التوازن المجتمعي والسياسي والأمني بالضرورة.[1]

ويعتبر الأمن البيئي أحد أهم أبعاد الأمن الإنساني بسبب تأثيره ذو الطابع السلبي على حياة الإنسان، وبالتالي هناك علاقة وطيدة بين البيئة، الأمن والإنسان، التي تظهر كعلاقة متداخلة، وهذا من أجل عكس الاهتمامات والتي تمس الإنسان بالدرجة الأولى، فأنواع الأمن البيئي نجدها تؤكد على العمليات الأساسية التي تؤثر في المحيط الحيوي ذات الصلة المباشرة بالأنشطة البشرية .

كما يعد الأمن البيئي أحد مركبات الأمن الإنساني ويظهر ضمن ثلاث مستويات : الفردي، الوطني والعالمي.[2]

المطلب الثالث: خصائص و نماذج الأمن البيئي

للأمن البيئي مجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي أنواع الأمن هذا ما أفرز عدة بحوث لتمييزه، كما أفرز عدة نماذج تفسيرية فأفردنا لذلك هذا المطلب

الفرع الأول : خصائص الأمن البيئي

يندمج الأمن البيئي في برنامج عام لوزارة الدفاع الأمريكية (منذ عام 1996)، ذلك البرنامج الذي يتسم بالطابع المؤسسي وقدراته الفائقة في دعم إدارة الدفاع و البيئة و التوعية بالصحة والسلامة المهنية، وتفعيل الدور المستمر لأمن الأنشطة البيئية، باستخدام وسائل العلاج المبكر والالتزام بالمعايير البيئية والحفاظ على البيئة و كذا منع التلوث من المنبع ونشر تقنيات الأمن البيئي بالإضافة إلى مراقبة الأنشطة الدولية. ويؤكد برنامج وزارة الدفاع الأمريكية خصائص الأمن البيئي، من خلال ما يلي:

- مداومة التشخيص والتقييم والسيطرة والعلاج لإزالة آثار التلوث في مرحلة مبكرة قبل أن تؤثر في صحة البيئة والسكان.

---

[1] التوم إبراهيم محمد إبراهيم و الفايق أحمد حمد إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**،ص8-9.

2 فوزية هوشات،"الأمن البيئي بين مقاربة الأمن الوطني والأمن الإنساني"، **مجلة العلوم الإنسانية** ، جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد 50 ديسمبر 2018،المجلد ب،ص384.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

- الالتزام بكافة التشريعات والقوانين والمعايير المنظمة للأمن البيئي داخل حدود الوطن وكذلك فيما وراء البحار.

- منع الاستغلال الجائر ومظاهر الإهمال لكافة الموارد الطبيعية والثقافية، من خلال تنفيذ خطط التنمية المستديمة لصالح الأجيال في الحاضر والمستقبل.

- تؤسس أي إستراتيجية للحد من مصادر التلوث ومنع التلوث من المصدر، و كافة إجراءات خفض أو منع الملوثات عن طريق الزيادة في كفاءة الاستخدام للمواد الخام والطاقة والمياه والموارد الأخرى.

- من أهداف برنامج الأمان البيئي البعيد و الطويل المدى هو تجنب الخسائر في الموارد البشرية و المادية، و الحماية من الحوادث المحتملة لوزارات الدفاع وأضرارها البيئية.

- يشتمل مجال الصحة المهنية، على الطب المهني وأبحاث الأمراض و الإصابات و علم الأوبئة و رعاية بيئة العمل في الصناعة و الأنشطة التي تستخدم المواد المشعة.[1]

- تستخدم حالات الطوارئ و الحرائق للتدريب و تعزيز القدرات القتالية للجيوش من أجل الحفاظ على أرواح الأفراد وممتلكاتهم، كما تقوم وزارة الدفاع بتقديم خدمات المكافحة والوقاية من الحريق باستخدام هندسة و إستراتيجية مكافحة الحرائق.

- كثيرا ما تؤدى عملية تخزين الذخائر والمتفجرات إلى مجموعة لا حصر لها من المخاطر ومن واجبات وزارة الدفاع حماية و سلامة الأفراد والممتلكات و المعدات العسكرية، وكذلك حماية البيئة المحيطة من أخطارها المحتملة.

- تستخدم وسائل مكافحة الحشرات للوقاية و السيطرة على ناقلات الأمراض والحشرات التي قد تؤثر بالسلب على المهام الدورية والاعتيادية، بما في ذلك حماية صحة المواطنين ورفاهيتهم والمنشآت والمواد والممتلكات.

- تشتمل تقنيات الأمن البيئي، البحث و التطوير و الاختبارات و التقييم و كذلك تنظيم إصدار شهادات للتقنيات المبتكرة والمتوافقة مع احتياجات المستخدمين.

- تدعم السياسات الدولية الأنشطة البيئية بالاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، و تبادل المعلومات واتفاقيات التعاون بما في ذلك محاولة الابتعاد عن المخاطر البيئية الناتجة عن استخدام الموارد العسكرية على المستوى الدولي و الوطني.[1]

---

[1] حمدي هاشم، الأمن البيئي العالمي والدمار الشامل للحروب،
http://www.feedo.net/Environment/EnvironmentalProblems/EnvironmentalSecurity.htm

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني: نماذج الأمن البيئي

للأمن البيئي مجموعة من النماذج نجمل أبرزها فيما يلي:

1-نموذج الإطار القياسي لإدارة الأمن البيئي: ينسب الإطار أو الأنموذج (Normative governance framework for Envirenmental Security) إلى الباحث (stucker) و يهدف نموذجه إلى توفير الأسس النظرية لصيانة الاستراتيجيات متعددة القطاعات من الإدارة البيئية (Sustainable livelihood)* ويوضح هذا النموذج و يناقش واحدة من أهم نقاط الدخول لسياسات الأمن البيئية المتمثلة في العقوبة، والإعلام، وتوجيه الأصول .

يتماشى النموذج بالتوازي مع الإطار الخاص بسبل وطرق العيش المستدامة، لكن يتحول بالتركيز على الإدارة و الهياكل و العمليات، خاصة الأصول، يمثل النموذج التفاعلي الإيجابي والسلبي بين القطاعين العام والخاص وقطاعات المجتمع المدني من حيث تأثيرهما على المسائل البيئية و المجتمعية (Envirenmental and Societal Context)، كما يؤكد الإطار على أن الأصول لا تقتصر على القيم، السلطة، صنع القرار، المساءلة، المعرفة، القيادة القدرة التنظيمية و التمويل فقط بل تعتمد على الجمع، الدرجة و الطريقة القياسية التي يتم تطبيق إدارة الأصول، و الأنشطة و السياسات التي قد تعزز الأمن البيئي أو انعدامه عندما تسيطر القيم مثل الجشع والطمع، وتعظيم الذات و الشخصنة، والسلطة غير الشرعية في المجتمع، تكون النتيجة انعدام الأمن البيئي لغياب الالتفات إلى المصلحة الوطنية للحفاظ على الموارد و البيئة الطبيعية.[2]

---

[1] حمدي هاشم، **المرجع نفسه** .

[*] يبرز هذا المفهوم عند تقاطع دراسات التنمية والدراسات البيئية لتقديم طريقة جديدة للتفكير و العمل ، وخاصة عمل السكان المعرضين للخطر (على سبيل المثال: السكان ذوي الدخل المنخفض الذين يعيشون تحت خط الفقر). يعكس المفهوم اهتماما بتوسيع نطاق تركيز دراسات الفقر إلى ما وراء المظاهر المادية للفقر ليشمل أيضا الضعف والإقصاء الاجتماعي.

[2] التوم إبراهيم محمد إبراهيم و الفايق أحمد حمد إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**،ص179-180.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

والشكل الموالي يبسط الإطار القياسي لإدارة الأمن البيئي.

الشكل رقم **4** المخطط يمثل نموذج الإطار القياسي لإدارة الأمن البيئي

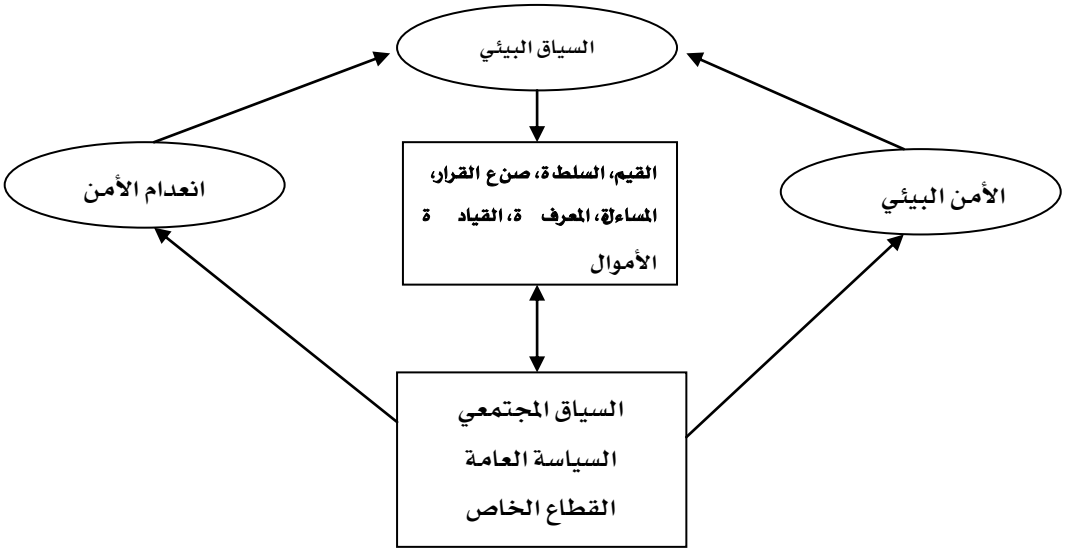

من ناحية ثانية نجد من معززات الأمن البيئي مايلي : صنع القرار بالمشاركة والمساواة بين الجنسين، مع الإشارة إلى المشاركة في صنع القرار بحيث يجب أن تكون شاملة وممثلة لجميع الفئات (Inclusive and Presentative) كما أن رؤية القيادة (Vision of the leadership) و القدرات البشرية العالية، و الكفاءة التنظيمية، يمكن أن تعزز من المشاركة في البيانات الاجتماعية و العلمية، إضافة إلى ما ذكر نضيف توفر التمويل الكافي الذي يعزز الأنظمة الفاعلة و التطبيق العادل، الذي يدفع بالأمن البيئي إلى الأمام في النهاية .من الشكل نلاحظ أن المجتمعات التي يسودها الأمن البيئي تتمتع بالاستدامة البيئية مع التعزيز المستمر في اتجاهات القيم والسلوك البيئي الموجب.[1]

2 - نموذج هومر-ديكسون[*]: عام 1990 طور هومر ديكسون نموذج يشرح العلاقة السببية التي تشرح أن ندرة الموارد تتم وفق شبكة من التفاعلات المعقدة من واقع العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، و التي جميعها يمكن أن تؤدي إلى النزاع الأهلي في دول العالم الثالث. يظهر من خلال هذا النموذج أن هومر نادى بإعطاء الاهتمام الكبير للمشاكل البيئية العالمية والتي تأسست على مخاطر الأمن الناتج عن عدم الاستقرار الإقليمي. وقد أوضح هومر العلاقة بين ندرة الموارد البيئية التي تؤدي إلى انعدام الأمن البيئي و الصراع الاجتماعي . حيث يوضح النموذج الروابط بين الضغط

---

[1] التوم إبراهيم محمد إبراهيم و الفايق أحمد حمد إبراهيم، **الوجع نفسه** ، ص179-180.

* بدأ هومر ديكسون مسيرته التعليمية في جامعة تورنتو في عام 1990 لقيادة العديد من المشاريع البحثية التي تبحث في الروابط بين الإجهاد البيئي والعنف في البلدان الفقيرة في عام 1993، التحق بالكلية قسم العلوم السياسية، وتقدم إلى منصب أستاذ كامل في عام 2006. وخلال هذا الوقت، كان مدير برنامج دراسات السلام والنزاعات .يشغل هومر ديكسون منصب رئيس مركز النظم الدولية للابتكار في مجال الحوكمة العالمية في كلية بالسيلي للشؤون الدولية في واترلو، أونتاريو.وهو مدير مؤسس لمعهد واترلو للتعقيد والابتكار.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

السكاني و الجفاف و عمليات التدهور و التصحر و الأمن الغذائي . فإذا نظرنا إلى أي من المتغيرات المذكورة لوجدنا لها تأثيرا مباشرا على الأنشطة البشرية و أولها النشاط الزراعي و الرعوي الذي يوفر الأمن الغذائي . تؤدي الأسرة و المجتمع دورا واضحا في هذا النموذج.

الشكل رقم 5 المخطط يوضح مصادر ونتائج الندرة البيئية التمثيل المبسط لنموذج هومر-ديكسون

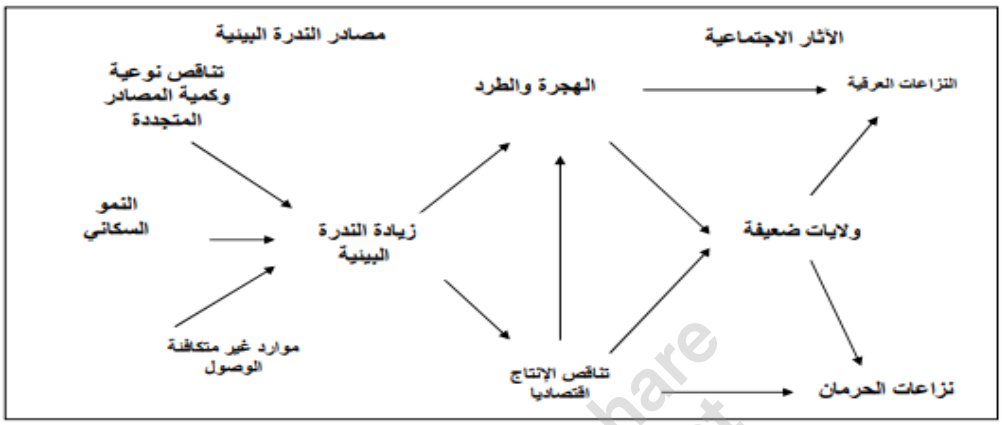

المصدر: إبراهيم التوم محمد إبراهيم و الفايق أحمد حمد إبراهيم، "أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية"،مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني،جامعة الخرطوم،العدد 7، 2016،ص22.

3-العلاقة بين الأمن البيئي والأمن الغذائي:

من النموذج تظهر العلاقة في اتجاهات التغير التي تعتري البيئة الطبيعية من واقع استغلال الموارد، و هنا يمثلها الطرف الأيسر من النموذج الخاص بعناصر الأمن الغذائي للأسرة،ويشترك مع الطرف الأيمن الخاص بالأمن البيئي في دائرة الفقر التي تثبت التدهور البيئي الناتج من سوء استغلال الموارد مما يحتاج إلى الضبط والتحكم .يتم كل ذلك وفق عامل الزمن الذي تتغير فيه موارد البيئة الطبيعية وهذه محكومة-كما هو ظاهر في النموذج –بالضغط السكاني ودرجة الوعي.اتجاهات التراجع تزداد نحو دائرة التدهور البيئي حيث ينعدم الأمن البيئي وسط المجتمعات والذي يتفاوت وفق معايير اتجاه التغيير .[1]

[1] التوم إبراهيم محمد إبراهيم و الفايق أحمد حمد إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**،ص182.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الشكل رقم 6 المخطط يوضح العلاقة بين الأمن البيئي والأمن الغذائي

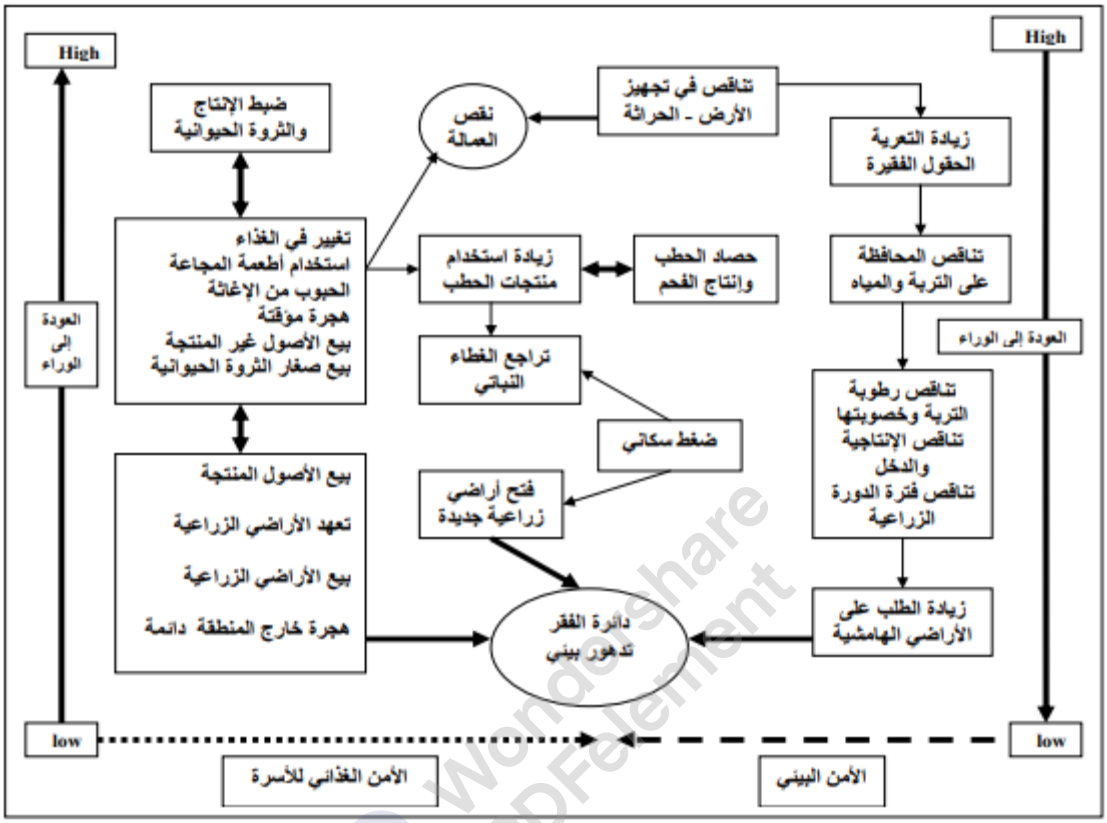

المصدر: إبراهيم التوم محمد إبراهيم و الفايق أحمد حمد إبراهيم، "أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية"،مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني،جامعة الخرطوم،العدد7، 2016،ص23.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الرابع: مفهوم الحوكمة البيئية

يعتبر مفهوم الحوكمة البيئية مفهوما متشعبا كغيره من مفاهيم الحوكمة، لذا انقسمت و تعددت التعريفات المقدمة لهذا المفهوم لكنها تشترك في إبراز خصائص أساسية للحوكمة البيئية التي تؤكد على الأبعاد السياسية والإدارية للضبط البيئي .

و بناءا على السياق العام للدراسة ارتأينا أنه يجب تخصيص جزء من البحث لمناقشة مفهوم الحوكمة البيئية، وذلك بالتطرق إلى نشأتها وتطور ها مما يسمح باستنتاج مجموعة من الخصائص في إطار نقد الفهم القائم على الدور المركزي للدولة في الإدارة البيئية، كما حاولنا تبينا مستويات وخصائص ومقومات الحوكمة البيئية لنتطرق في الأخير إلى الانتقال من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية التي تتحدد من خلالها فعالية النظام البيئي وأثرها على التنمية المستدامة (المطلب الثالث).

المطلب الأول : الحكم الراشد والبيئة مدخل مفاهيمي

قبل الحديث عن تعريف الحوكمة البيئية فإننا سنحاول التطرق في البداية إلى تعريف كل متغير على حدة، فمصطلح الحوكمة هو عبارة عن ترجمة لـ: corporate governance، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح فهي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة.[1]

أما البيئة فأشار معجم العلوم الاجتماعية إليها بأنها كل ما يثير سلوك الإنسان ويؤثر فيه،[2] كما تعرف اصطلاحا على أنها الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية الأخرى ويمارس فيها نشاطاته المختلفة الإنتاجية والاجتماعية .[3]

الفرع الأول : الحكم الراشد نظرة حول المفهوم

في البداية يجب الإشارة إلى أن مفهوم الحكم الراشد مثله مثل المفاهيم الاجتماعية التي تعتريها عدة إشكالات منهجية، منها إشكالية الترجمة، فلا يوجد هناك ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس الدلالة التي تعكسها اللغة الإنجليزية و الفرنسية، فعلى سبيل المثال لا الحصر هنالك

---

[1] مليكة قادري،"دور الحوكمة البيئية في تفعيل التنمية المستدامة"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، جامعة تبسة، ا لعدد 6،جويلية 2018،ص153.

[2] إبراهيم مدكور، **معجم العلوم الاجتماعية**، مصر:الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975 .ص 103.

[3] عبد العزيز محمد مخيمر عبد الهادي، **دور المنظمات الدولية في حماية البيئي**،القاهرة:دار النهضة،ط1،ج2، 1986،ص19.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

عدة دلالات للمفهوم منها، الحكم الراشد، أسلوب الحكم، الحوكمة الحاكمية، إدارة شؤون الدولة والمجتمع...إلخ.

بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يوجد هناك تعريف واحد و موحد يعبر عن المعنى الدقيق للمفهوم، بل هناك أكثر من تعريف و هذا ما يثير الجدل حول طبيعة و محتوى هذا المفهوم [1]، حيث يوجد العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحكم الراشد أو الحوكمة و يرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين و التباين في المداخل الفكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.[2]

كما أصبح مفهوم الحكم الراشد من الجانب الاصطلاحي مرتبط بالنقاشات التي دارت حول إشكالية التنمية، إذ لا تنمية دون حكم راشد، و لا حكم راشد دون رشادة في التسيير و في هذه المرحلة تم طرح مصطلح الحاكمية أو الحوكمة "gouvernabilité" كمصطلح جديد في ميدان الدراسات السياسية، التي وضعت الحق و النظام و طريقة الحكم في قلب عملية التنمية.[3]

ويشتمل الحكم الراشد من وجهة نظر مؤسسات الأمم المتحدة و على رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدولة، و لكن يتعدى ذلك ليضم كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني، هذه الأطراف الثلاثة ضرورية لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، فالدولة تؤسس البيئة القانونية و التنظيمية، و القطاع الخاص يخلق فرص العمل للأفراد و الدخل و المجتمع المدني يسهل التفاعل السياسي و الاجتماعي، و تعبئة الجماعات في المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية .

أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فقد عرفت الحكم الراشد على انه قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، و ضمان القانون و النظام، و الترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي و ضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي، كما تم تعريفه على انه قدرة

---

[1] خيرة بن عبد العزيز،"دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري"، **مجلة المفكر** ، جامعة بسكرة،العدد الثامن،نوفمبر2012،ص316—317.

2 حميدة ميلاد أبو روينة وأنس بوبكر بعيرة، "الحكم الراشد أساس التنمية المستدامة"، **ندوة دولة القانون**، جامعة سرت-كلية القانون، 2013، ص2.

[3] Isabelle Johnson, **La gouvernance: vers une re-définition du concept**, Agence canadienne de développement international, Mars 1997, Canada, p 1.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة عالية وشفافة بحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين، وتدعم من النظام الديمقراطي للحكومة.[1]

وقد اتفقت بعض التعاريف للمفهوم مع رؤية المؤسسات الدولية التي تركز على ممارسة السلطة أو القوة من قبل الدولة، و ذلك ما ذهبت إليه محاولة كل من دانيال كوفمان (Kaufmann Daniel)، وارت كراي (Kraay Aart) تعريف الحكم الراشد بأنه "مجموعة من القواعد و المؤسسات و العمليات التي تمارس على أساسها السلطة في الدولة"، ويشتمل على الأبعاد الثلاثة التي أشار إليها التعريف السابق لمؤسسات الأمم المتحدة.[2]

في الأخير يمكن القول من خلال ما سبق من التعريفات أنها تقدم تصورات مختلفة للحكم الراشد، بين الحكم الراشد كمفهوم معياري من قبل المنظمات الدولية، حيث ركزت في تعريفه على تقديم رؤية شاملة دون تحديد الاستراتيجيات و شكل الحكم و نوعيته، والحكم الراشد كمفهوم تحليلي الذي عكسته رؤية معينة للتسيير العمومي و المناجمنت، من خلال رؤية جديدة للدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص و طرق التسيير الجيدة والحديثة، و تحديد الآليات و المتطلبات السياسية و المؤسسة، لذلك وفق هذا التصور نستطيع أن نقول أن الحكم الراشد أسلوب حكم قائم على مبدأ المشاركة، وتكون الدولة فيه فاعلا من بين الفواعل المتعددة، تدلي بدلوها في وضع السياسات العامة.

الفرع الثاني : مفهوم البيئة

يستخدم لفظ Environnement في اللغة الإنجليزية للدلالة على الظروف العامة التي تؤثر على النمو و التنمية، و تستخدم كذلك للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل الهواء والماء و الأرض التي يعيش فيها الإنسان .

أما من حيث الوجهة العملية فهي المكان الذي يحيط بالشخص و يؤثر على مشاعره وأخلاقه وأفكاره . و عن اللغة الفرنسية تعرف كلمة البيئة Environnement بأنها مجموعة الظروف

---

[1] شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر 2000-2010-"، **أطروحة دكتوراه** ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر – الجزائر،السنة الجامعية: 2011-2012،ص9.

[2] راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في أفريقيا- دراسة تحليلية لمبادرة النيباد-**، جامعة القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط 1،2005، ص59.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الطبيعية للمكان من هواء و ماء و أرض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان كما تشمل ما يقيمه الإنسان من منشآت.[1]

و يشير مفهوم البيئة إلى ذلك الوسط الفيزيائي، و الكيميائي، والحيوي الذي يحيط بالكائن الحي و يتفاعل معه بكل ما فيه من موارد اجتماعية و مادية و ضروريات العيش المختلفة يسخرها الإنسان بدوره لإشباع حاجاته و يضمن بها استمراريته، و بذلك البيئة هي جل الموجودات المتصلة بالإنسان والمؤثرة بهم.

كما عرفت على أنها: " نظام مركب من التربة، الماء، الهواء، و عالم الحيوان و النبات، والمناخ يعتبر من مكوناته الكبرى "، و قد عرفت أيضا بأنها : "مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية و الطبيعية و الجغرافية و المناخية المحيطة بالإنسان و المساحات التي يسكنها والتي تحدد نشاط الإنسان و اتجاهاته تؤثر في سلوكياته و نظام حياته".[2]

و تعرف كذلك بأنها "مخزون الموارد المادية، والاجتماعية المتاحة، في وقت ماء وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته".[3]

من خلال ما سبق يمكن القول أن البيئة هي ذلك المحيط الذي يضم كل العوامل الحيوية و غير الحيوية التي تؤثر على الكائنات الحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة البيئية

أفرزت العولمة مجموعة من المفاهيم الجديدة من بينها مفهوم الحوكمة البيئية كمفهوم جديد في أدبيات التنمية المستدامة و النقاشات المتعقلة بحماية البيئة من المخاطر العابرة للحدود، لهذه الأسباب كلها أفرزنا هذا المطلب من أجل البحث في جذور المفهوم ومحاولة إبراز أهم التعريفات التي قدمت له.

---

[1] محمود عبد المولى، **البيئة والتلوث**، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة،ط2، 2005، ص 22_25.

2 فؤاد بن غضبان، **المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط مستدام**، عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2014، ص، 131.

3 شادي خليفة الجوارنة، **اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي**، عمان :عماد الدين، 2014، ص: 28.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول : نشأة وتطور المفهوم

يعد مفهوم الحوكمة البيئية من المفاهيم الجديدة الوافدة إلى حقل الدراسات في مجال العلوم السياسية ، إذ تعتبر كلمة البيئة في معناها السياسي أو الاجتماعي جديدة نسبيا، حيث ظهرت في الخمسينيات لتشير إلى توسع في المفهوم يتعدى حدود بيئة المنزل أو العمل، [1] و قد ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة [2]، و قد أشرنا إلى ذلك في المطلب السابق.

و مع نهاية الستينيات من القرن العشرين بدأت الحكومات بإدراك الحاجة للتعاون لمعالجة مشاكل البيئية العالمية في ما بينها، و النتيجة كانت مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية عام 1972، إذ ظهر اتفاق عالمي بشكل تدريجي في السبعينيات و الثمانينات حول مفهوم التنمية المستدامة حسب التعريف الموضوع من طرف لجنة Brundtland سنة 1987.

وقد وضع في قمة ريو في 1992 جدول أعمال طموح للتنمية المستدامة العالمية، رغم التقدم الذي كان بطيئا وغير المتساوي في العقد التالي، و بعد عشر سنوات سعت قمة جوهانسبورغ لتسهيل تطبيق أهداف ريو و قد ركز هذا المؤتمر على البعد الإنساني للتنمية المستدامة و على فحص عملية تنفيذ أهداف مؤتمر ريو سنة 1992، كما أدت هذه القمة إلى تعزيز وزيادة الشراكات.[3]

و هكذا، استمر السعي للتوصل إلى السياسة البيئية العالمية بعد مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992، حيث أهتم العديد من الطلبة في الأبحاث حول التغيير البيئي العالمي في التسعينات، كما بدأت العديد من الكليات في تقديم دورات في السياسة البيئية العالمية .

وقد استمر تطور الحوكمة البيئية العالمية من خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة عام 2002، و التي ركزت على البعد الإنساني للتنمية المستدامة، و على أهمية تمحص عملية تنفيذ أهداف مؤتمر ريو سنة 1992 كما تناولت الأجندة 21 بعض القضايا الناشئة حديثا، مثل: خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول إلى المرافق الصحية الأساسية بحلول عام 2015 كما أدت هذه القمة إلى تعزيز وزيادة الشراكات حيث تم رصد أكثر من300 شراكة مرتبطة بالشق البيئي .

---

[1] Peter Dauvergne, Research in global environmental politics:history and trends, in, Peter Dauvergne and (ed), **Handbook of Global Environmental Politics**, University of British Columbia, Canada, 2005, p 11.

[2] Ali Kazancigil: " **la Gouvernance: Itinéraires d'un concept, in à la recherche de la démocratie**", Paris, Karthala, 2004 ,p122.

[3] مراد بن سعيد،" الحوكمة البيئية والتجارة العالمية: نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية"، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**،العدد2، 2014،ص208.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وفي ذات السياق و خلال تطور كل هذه السنوات تم تحقيق انجازات جيدة، حيث ساعد بروتوكول مونتريال (1987) حول المواد المستنزفة لطبقة الأوزون على وقف استنفاد طبقة الأوزون، كما زاد إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (1972) و الاتفاقية الأممية الإطارية حول تغير المناخ (1992)، إضافة إلى لجنة التنمية المستدامة، و فواعل أخرى القدرة المؤسساتية لمواجهة مختلف التحديات البيئية إلى جانب تعقد النظام.[1]

الفرع الثاني : تعريف الحوكمة البيئية

و تستخدم " الحوكمة البيئية " للإشارة إلى جملة من العمليات التنظيمية و الآليات و المنظمات التي من خلالها تؤثر الجهات و الفواعل السياسية على الإجراءات البيئية و النتائج ويشمل تصرفات الدولة بالإضافة إلى ذلك، تشتمل الجهات الفاعلة مثل المجتمعات والشركات، والمنظمات غير الحكومية.[2]

و تعرف الحوكمة البيئية: " بأنها الترتيبات و الإجراءات الرسمية وغير الرسمية والتي تحدد كيفية استخدام الموارد البيئية، فهي مجموعة الإجراءات و الآليات التنظيمية لترشيد تعامل الإنسان مع بيئته في كافة الاستعمالات ومختلف الأنشطة".[3]

كما يقصد بالحكامة البيئية كيفية تعامل المجتمعات مع المشاكل البيئية، كما تعني التعاون و التفاعل بين المؤسسات الرسمية و الفواعل المجتمعية الرسمية وغير الرسمية من اجل تحديد هذه المشاكل و محاربتها، إضافة إلى الطريقة التي يمكن أن تصل من خلالها القضايا البيئية إلى الأجندة السياسية و طرق وضع السياسات و البرامج البيئية و تنفيذها.[4]

و تعرف أيضا بآليات صنع القرار التي تعنى بإدارة البيئة و الموارد البيئة، و تعرف كذلك بأنه مبدأ شامل ينظم السلوك العام و الخاص على جميع الأصعدة و المستويات نحو مزيد من المساءلة، الشفافية والمسؤولية من اجل البيئة، و تنطلق من المستوى الفردي مرورا بالمستوى الحكومي والقومي

---

[1] خديجة ناصري، **مرجع سبق ذكره**،ص12-13.

2 Arun Agrawal, Environmental Governance ,**Annual Review of Environment and Resources**, University of Michigan,2014 ,p298.

[3] مليكة قادري ، **مرجع سبق ذكره**،ص156.

[4] Kazu Kato Yohei Harashima**" :Improving Environmental Governance in Asia A Synthesis of Nine Country Studies"**, 2000,p3, in the site: .
https://iges.or.jp/en/publication_documents/pub/discussionpaper/en/922/eg_asia.pdf

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و صولا إلى المستوى العالمي، و تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية و الحفاظ على الموروث البيئي من أجل الأجيال المستقبلية، و هي كذلك مجموع الترتيبات الرسمية و غير الرسمية التي تحدد كيفية استخدام الموارد البيئية، و كيفية تحديد المشاكل البيئية و تقديرها و تحليلها، و ما هي أبرز السلوكيات و القوانين و العقوبات في المجال البيئي. [1]

المطلب الثالث: خصائص ومقومات الحوكمة البيئية

إن التطرق لمفهوم الحوكمة البيئية و الخوض في معظم التعاريف الآنفة الذكر يفضي بنا إلى مجموعة من الخصائص والميزات، كما يظهر لنا مقوماتها لذا أفردنا هذا المطلب لذات الغرض بغية تحديد أدق و أكثر شمولي للمفهوم.

الفرع الأول :خصائص الحوكمة البيئية

و على الرغم من أن الحوكمة البيئية موضوع حديث، إلا أن السياسة البيئية تعد مجال سياسة ديناميكي للغاية، وقد تميزت بخصائص عدة، و هاته الخصائص و المميزات تختلف باختلاف الباحثين في هذا المجال، على الرغم من اختلاف التعاريف و المفاهيم الخاصة بالحوكمة البيئية إلا أنها تجتمع في مجموعة من الخصائص و لعلها تشترك مع الحوكمة عموما في أبرز خصائصها:

*زيادة المشاركة: و المشاركة هي حق الجميع في اتخاذ القرار، [2] و التي لم تعد تقتصر على الدول فقط، بل تتميز بالمشاركة المتزايدة للفواعل الخاصة مثل: حماة البيئة والشركات متعددة الجنسيات، ناهيك عن الوكالات جديدة و تشارك في المؤسسات العالمية لمعالجة المشاكل البيئية، دون أي ضغط من الدول، أو الوكالات العامة، و من هنا يمكن القول أن عناصر المشاركة تتمثل في زيادة عدد الفواعل، و درجة مشاركتهم في الحوكمة البيئية المحلية و الدولية، و زيادة تنوع أنواع المنظمات، وأخيرا تكييف المنظمات التي تم إنشاؤها مع أدوار، ومسؤوليات جديدة. [3]

1وردة مهي،"دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الجزائر:جامعة فرحات عباس-سطيف، العدد 24،جوان 2007،ص125.

2 نوال ثعالبي، **مرجع سبق ذكره**،ص25.

3 خديجة ناصري، "مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية "، **مذكرة ماجستير**، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، السنة الجامعية: 2011-2012، ص14-15.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

*زيادة التجزؤ من خلال التفرع : حيث يلاحظ أنه في حقل السياسة البيئية تم تأسيس أكثر من 200 منظمة دولية في العقدين الأخيرين على شكل أمانات عامة هدفها تنفيذ السياسة العامة للعديد من الاتفاقيات البيئية الدولية.[1]

* زيادة الخصخصة : وذلك بالتفاوض من خلال الشراكات بحيث أضحت الحوكمة البيئية تشير إلى التحول من الأنظمة بين حكومية إلى التعاون عام/خاص، وخاص /خاص في صنع السياسة البيئية . فقد أصبحت الفواعل الخاصة شريكة للحكومات في تنفيذ المعايير الدولية كالوكالات شبه التنفيذي للعديد من برامج المساعدة التنموية التي يديرها البنك الدولي أو الوكالات الثنائية.

بالإضافة إلى أن التعاون عام/خاص قد تلقى اهتماما كبيرا في القمة العالمية حول التنمية المستدامة سنة2002 ، حيث ساهم في تطوير شراكات جديدة مع تحسين فعالية القائمة منها، من خلال التركيز على شراكات الحكومات و المنظمات غير الحكومية و القطاع الخاص.[2]

الفرع الثاني : مقومات الحوكمة البيئية

ترتكز الحوكمة البيئية Governance Environmental على مبادئ جديدة للتنظيم العام ترتكز في الأساس على مشاركة جميع الفاعلين في تسيير الشؤون العامة، من خلال أنظمة المشاركة و التفاوض فهي سبيل لتحقيق مشاريع مشتركة، و ذلك من خلال وضع أسس تسيير و معايير بيئية توضح شروط وضع فكرة المصالح العامة بمفهومها الواسع والشامل بإشراك جميع الفاعلين المعنيين في اتخاذ قرارات بيئية لأن حرمان أي طرف من العملية يعني أنهم يصبحون ضحايا البيئة في كل الأحوال، و من خلال هذا المنظور أضحى من اللازم ضمان التنسيق بين وظائف وأساليب الحوكمة البيئية.[3]

كما تقوم الحوكمة البيئية على ثلاث عناصر أساسية، ألا وهي:[4]

-دمج القضايا البيئية كافة في المسارات و العمليات الخاصة ببلورة القرار و صنعه.

-الانطلاق من اعتبار أن كل القطاعات، سواء السياسية أو الاقتصادية... إلخ، و التي تمارس تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على البيئة.

---

[1] مراد بن سعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص108.

[2] خديجة ناصري، **مرجع سبق ذكره**،ص16-17.

[3] سارة عجرود،عزوز غربي،"الحوكمة البيئية:مقاربة مفاهيمية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،العدد الثالث عشر،جويلية 2018، ص311.

4 الحسين شكراني، "نحو حوكمة بيئية عالمية"، **مجلة رؤى إستراتيجية**،العدد الرابع، أكتوبر 2014،ص35.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

- وجود روابط قوية – وإن اختلفت مستوياتها – بين ممارسات الأفراد أو الدول أو الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، و مستويات استنزاف النظام البيئي العالمي من جهة أخرى.

و مما سبق فإن الحوكمة البيئية تقوم على إعادة النظر في دور مختلف الفواعل لصالح مقاربة تفاعل السلطة، بحيث يعتبرها البعض وسيلة لمواصلة واستمرارية الليبرالية في المجتمعات باعتبارها تحد من دور الحكومات، و تغير من دور ومسؤوليات الأطراف المكلفة تقليديا بصياغة السياسات العامة وذلك بتدخل أطراف أخرى من المجتمع المدني والمبادرات المحلية.[1]

وقد أبرز برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة من المقومات التي يجب تقوم عليها الحوكمة البيئية :[2]

-دعم الملتقيات و اللقاءات الوزارية الإقليمية و شبه الإقليمية و حتى المحلية منها لتبادل السياسات و تحديد الأولويات للقضايا البيئية الرئيسية .

-تقديم مساعدات فنية و تقنية للحكومات لتعزيز قدرتها على تعزيز وتنفيذ القانون البيئي ودعم الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف.

-دعم تعميم الاستدامة البيئية في عمليات التنمية الوطنية و عمليات البرمجة القطرية والشاملة المشتركة للأمم المتحدة.

-دعم تعميم الاستدامة البيئية لصالح الفقراء في الحد من الفقر ومحاولة القضاء عليه من خلال مبادرة الفقر والبيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

-تعزيز ودعم الاستشارة العلمية و الفنية في مجال العلوم والسياسات لاتخاذ القرارات البيئية.

-تدعيم دور المجتمع المدني و أصحاب المصلحة في حوار السياسات البيئية و السياسات العامة.

---

1 نخلة بلخير و عيسى معزوزي، " البنى التحتية للحوكمة البيئية كاتجاه لتحديث القطاع العام"، **المؤتمر العلمي الدولي حول تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات**، المنعقد بجامعة فرحات البليدة،يومي 27 و 28 نوفمبر 2018،ص6.

2 https://www.unenvironment.org/ar/regions/zapadnaya-aziya/almbadrat-alaqlymyt/tzyz-aladart-albyyyt. اطلع عليه يوم 2020/08/13.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

خاتمة الفصل الأول

خلاصة القول،ومن خلال مجموعة المفاهيم والشبكة المصطلحية، التي تم ذكرها يمكن القول أن الحكامة البيئية مفهوم حديث نسبيا ظهر في خضم النقاشات المتعلقة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة،والتي ساهمت في ظهور مفهوم الأزمات البيئية التي مر بها العالم، حيث جعلت منها موضوعا مهما في النقاشات والاتفاقيات الدولية وكذا الملتقيات المتعلقة بالبيئة على كلا الصعيدين الدولي والمحلي.

ناهيك عن أهمية باقي المفاهيم لا سيما مفهوم التنمية المستدامة والذي ما فتئ يتفرع ويرتبط بباقي المفاهيم في شتى المجالات والميادين، الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية وبروز مفهوم الأمن البيئي بقوة من خلال النقاشات البيئية الوطنية و الدولية و زيادة رقعة البحث الأكاديمي الذي خص موضوع البيئة بالأبحاث .

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

الفصل الثاني

واقع البيئة

و

الادارة البيئية في الجزائر

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفصل الثاني: واقع البيئة والإدارة البيئية في الجزائر

أضحت الجهود الرامية لحماية البيئة و الهادفة إلى الحفاظ على التوازن البيئي وترشيد استخدام مواردها الطبيعية، و كذا منع حدوث التلوث أو الحد منه لدى الأفراد و الحكومات ضرورة يجب إدراجها كبعد أساسي في عملية التنمية، للوصول إلى تنمية مستديمة تلبي جميع احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ذلك قصد تعظيم المكاسب الحالية و المستقبلية وتلبية الحاجيات المستقبلية بالتركيز على الجوانب الكمية و النوعية للنمو، حيث أن مراعاة الاعتبارات البيئية يدخل ضمن متطلبات التنمية.

إن الحماية الوطنية للبيئة أخذت صورها في المجالات التي سعت السياسات العامة في الجزائر من خلالها إلى وضع إستراتيجيات تهدف في مجملها إلى مكافحة المشاكل التي تعتري البيئة حيث توجد تنظيمات إدارية بيئية تنظم المجالات التي من الممكن أن تصب لمصلحة البيئة و تحميها من الأضرار و الأخطار حيث تلعب الإدارة فيها دور جد هام في حماية البيئة لما تتمتع به من صلاحيات السلطة العامة و سلطة ضبط النشاطات التي يمارسها الأفراد و المؤسسات و الشركات الخاصة و العامة.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الأول: البناء القانوني و المؤسساتي للبيئة في الجزائر

خصصنا هذا المبحث من الدراسة لتسليط الضوء على البناء القانوني و المؤسساتي للبيئة في الجزائر و الذي أقره المشرع جزائري من أجل حماية البيئة، حيث يلاحظ أن المشرع الجزائري قد اتبع طريقتين لحماية البيئة:

- الطريقة الأولى تتمثل في الحماية القبلية أو السابقة للبيئة أي قبل حدوث أي خطر أو خطأ من الأفراد والمؤسسات و هي حماية وقائية استباقية تأخذ طابع الضبط الإداري.

- أما الطريقة الثانية فهي الحماية القمعية اللاحقة التي يتقاسم فيه الدور كل من الإدارة و القضاء.

فإذا كانت المخالفة ترتبط بجانب الإجراءات والتدابير فإن الإدارة من خلال مهام الضبط الإداري تتولى عملية ترقيع الضرر بالردع الإداري والذي قد يأخذ طابع العقوبات لكن بشقه الإداري، أما إذا تعلقت المخالفة بالإخلال بالنظام العام بعناصره، فإن المخالفة الإدارية تصبح جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبات ذات طابع جنائي.

وقد عملت الجزائر جاهدة على تنفيذ التزاماتها الدولية في حماية البيئة و المحافظة عليها، حيث بادرت بسن العديد من النصوص التشريعية و التنظيمية سواء البيئية أو التي لها صلة بها، آخذة بعين الاعتبار البعد التنموي و البعد البيئي و أنهما متلازمان و هو ما توج بإصدار قانون البيئة في إطار التنمية المستدامة . و عليه فقد مر التشريع بتطور كرونولوجي مهم مر بعدة دساتير و تشريعات نحاول أن نجمل أهمها خلال المطالب التالية.

المطلب الأول : في الدساتير الجزائرية

عرفت الجزائر منذ استقلالها عدة دساتير وقد تفاوت اهتمام الدساتير بموضوع البيئة من اهتمام كبير الى تجاهل تام لموضوع البيئة وسنستعرض في ما يلي أهم المحطات التي مر بها.

الفرع الأول: دساتير قبل 1999

لم يرد ما يتعلق بالبيئة في دستور 1963[1]، لكن تضمنت المادة 16 منه حق كل فرد في حياة لائقة، حيث اعترفت المادة ضمنيا بحق الانسان في البيئة على اعتبار أن الحياة اللائقة تلتزم توفر

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 1963 المؤرخ في 10 سبتمبر 1963،**الجريدة الرسمية**،العدد64 المؤرخة في 10 سبتمبر1963.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

البيئة السليمة والنظيفة.[1]

وقد تمت الإشارة لها في الميثاق الوطني سنة 1976 في الباب السابع بعنوان مكافحة التلوث وحماية البيئة،حيث تم التأكيد على أهمية صيانة المحيط وحماية صحة السكان من المضار، و فرض على الجماعات المحلية و كذا مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد لعب دور أساسي في مجابهة التلوث وحماية البيئة وهي سياسة يجب أن تشكل انشغال كل المواطنين و لا يجب أن تفهم على أنها من مهام ومسؤوليات الدولة فقط .[2]

كما تناول ميثاق 1986 محور البيئة بنفس الطريقة من خلال الفصل الخامس والمتعلق بالتهيئة العمرانية و تطوير المنشآت القاعدية، مع الإشارة إلى أن هذا الميثاق قد نص بالإضافة إلى ما سبق على ضرورة و أهمية تحسين المعيشة.[3]

و بالعودة إلى دستور 1976، فقد جعل حماية البيئة من اختصاص المجلس الشعبي الوطني، حيث جعل للتشريع الخطوط العريضة لسياسة تهيئة الإقليم و البيئة وحماية الثروة الحيوانية و النباتية و المحافظة على التراث الثقافي و التاريخي، و كذلك النظام العام للغابات والنظام العام للمياه.[4]

وتجدر الإشارة إلى أن دستور 1976 جاء بعد انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 الذي تعتبر الوثيقة المنبثقة عنه دستور البيئة العالمي الأول الذي كرس مفهوم الحق في البيئة الملائمة والمناسبة لحياة أفضل للإنسان، كونه حق من حقوق الجيل الثالث غير أن هذا الحق لا يوجد له انعكاس واضح على أرض الواقع، وذلك يعود في الأساس لسببين:

- عدم مشاركة الجزائر في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972.

---

1 صالح بلحاج،**المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال وإلى غاية القترة اليوم** ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010 ،ص309.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 76-57 المؤرخ في 05 جويلية 1976 المتضمن نشر الميثاق الوطني لسنة 1976،**الجريدة الرسمية**، العدد 61، المؤرخة في 30 جويلية 1976،ص966.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 86-22 المؤرخ في 09 فيفري، **الجريدة الرسمية** ، العدد 07، المؤرخة في 16 فيفري 1986،ص250.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور، 1976، ،المادة 151،**الجريدة الرسمية**،العدد94،المؤرخة في 24 فبراير 1976.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

- رغبة الجزائر المستقلة حديثا آنذاك إلى السعي من أجل تحقيق التنمية بمختلف أشكالها وهو ما يتطلب منها استغلال الموارد والثروات التي تتوفر عليها من أجل تحقيق التقدم المنشود وتحقيق الرفاه، وعليه فإن الاعتبارات البيئية لم تكن محور اهتمام الدولة الجزائرية إنما كانت وسيلة لتحقيق الغاية المذكورة سلفا.[1]

و لم يشهد التعديل الدستوري لسنة 1989 أي تغيير ملموس في مجال البيئة على العموم، حيث توافق مع دستور 1976 في إسناد صلاحيات تحديد القواعد العامة بالبيئة وإطار المعيشة إلى المجلس الشعبي الوطني، بما في ذلك الثروة الحيوانية و الثروة النباتية والمحافظة على التراث الثقافي و التاريخي و الغابات و الأراضي الرعوية والنظام العام للمياه.[2]

و على الرغم من تغيير الدولة الجزائرية للنهج السياسي والاقتصادي المتبع في البلاد ، بالتحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي ، من خلال سن الدستور الجديد لسنة 1989 ، إلا أنه لم نلمس تطورا على مستوى حماية البيئة ، خاصة مع الحركات الدولية المتنامية المنادية بتكريس البيئة كحق من حقوق الإنسان ، حيث بقي الوضع على ما هو عليه أي دون إقرار صريح بالحق في البيئة مع منح البرلمان صلاحيات التشريع في مسائل تتعلق بالبيئة.[3]

وتطرق الدستور المعدل عام 1996 في المادة 122 منه الذي أجاز للبرلمان التشريع في الميادين التي يخصصها له الدستور إلى نفس الصلاحيات التي كانت متواجدة في الدستور سنة 1989 ما عدا القواعد المتعلقة بالتهيئة العمرانية التي أضيفت في ظل الدستور الجديد المعدل.[4]

الفرع الثاني: دساتير بعد 1999

أما التعديل الجزئي لسنة 2002 ،[1] فلم يضف الشيء الكثير حيث أن التعديل مس المادة 2 من الدستور فقط و المتعلق باللغة الوطنية فقط، و جاء التعديل الآخر سنة 2008 [2]، في فقرته 19 من

---

[1] عبد الغني حسونة و عمار الزعبي،"دسترة موضوع البيئة في الجزائر" ،مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر-جامعة لخضر حمة بالوادي، العدد 14، أكتوبر 2016، ص113.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 1989، المادة 115، **الجريدة الرسمية**،العدد09،المؤرخة في 01 مارس 1989.

[3] فاطنة طاوسي ،"الحق في البيئة السليمة في التشريع الدولي والوطني"، **مذكرة ماجستير** ، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية، 2014-2015، ص106.

[4] إلياس شاهد وعبد النعيم دفرو،"البيئة ومقومات حمايتها في الجزائر"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية** ،الوادي-جامعة الشهيد حمة لخضر،العدد 20، ديسمبر 2016، ص61.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المادة 122 أن البرلمان يشرع في الميادين التي يخصصها له الدستور، وكذلك في القواعد العامة المتعلقة بالبيئة وإطار المعيشة، والتهيئة العمرانية.

في تعديل سنة 2016[3] لوحظ زيادة الاهتمام بموضوع البيئة في الدستور نتيجة التطورات الدولية و الإقليمية و زيادة المؤثرات السلبية على البيئة و استنزافها، حيث كان لزاما على المشرع الجزائري أن يخطو خطوة في مجال حماية البيئة، وذلك من خلال إدراج حمايتها في الدستور و دسترة الحق في بيئة نظيفة باعتباره عماد الحماية الفعالة للبيئة.

حيث تم الإشارة في الديباجة أن المواطن الجزائري يظل متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية و القضاء على أوجه التفاوت الجهوي و يعمل على بناء اقتصاد منتج و تنافسي في إطار التنمية المستدامة و الحفاظ على البيئة، كما تم دسترة الحق في البيئة من خلال المادة 68 و التي نصت على أن للمواطن الحق في بيئة سليمة و تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة إضافة إلى أن القانون يحدد واجبات الأشخاص الطبيعيين و المعنويين لحماية البيئة.

هذا كله جاء كإضافة للمادة 140 والتي كرست ما جاء في الدساتير السابقة كون أن البرلمان يشرع في الميادين التي يخصصها له الدستور، و كذلك في القواعد العامة المتعلقة بالبيئة و إطار المعيشة، و التهيئة العمرانية، القواعد العامة المتعلقة بالبيئة و إطار المعيشة والتهيئة العمرانية.

و عليه نرى التطور الملحوظ خاصة في دستور 2016 في الاهتمام بموضوع البيئة حيث تم تكليل الجهود المبذولة من قبل الدولة فيما يخص المحافظة على البيئة و تحسين الإطار المعيشي للمواطن من خلال دسترة الحق في البيئة كما تعدد ذكر البيئة و أهميتها في حياة الأفراد حيث تم ذكر كلمة البيئة خمس مرات ما يوحي باهتمام المشرع بموضوع البيئة والتنمية المستدامة.[4]

وقد لقي موضوع البيئة في العصر الحديث اهتماما دوليا حيث أخذت الأمم المتحدة زمام المبادرة في رعاية المؤتمرات والاتفاقيات الرامية لحمايتها،وانعكس هذا على الشأن الداخلي للعديد من الدول العربية التي أدرجت حماية البيئة في التشريع الداخلي الخاص بها، ومن هذا المنطلق بدأ اهتمام

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، رقم 25، المؤرخة في 14 أبريل 2002، القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 المتعلق بالتعديل الدستوري.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، العدد63، المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 المتعلق بالتعديل الدستوري، المادة 122 منه.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ،العدد14المؤرخة في 07 مارس 2016،القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتعلق بالتعديل الدستوري،الديباجة،المادة 68-المادة140.

[4] http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=197 اطلع عليه يوم 2020/08/22 الصفحة الرسمية لوزارة البيئة والطاقات المتجددة.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الجزائر بقضايا البيئة عندما شاركت في قمة ريو دي جانيرو عام 1992، وتكمن أهمية ذلك في وضع حجر الأساس لرؤية عالمية للبيئة من خلال الأجندة الدولية نحو التنمية المستدامة وإثارة الرأي العام العالمي بالعلاقة بين الأبعاد المختلفة لها .[1]

الجدير بالذكر، أن البيئة أساس الحياة لذا من الأهمية بمكان أن تحظى بالجدارة الدستورية التي تستحقها وفي هذا يترتب على الاعتراف الدستوري في الجزائر بالحق في البيئة بما يلي:

-تكريس البيئة في أحكام الدستور يرفع من أهميتها بما يجعل لها قيمة دستورية مما يفتح الباب أمام المدافعين عن قضايا البيئة حيث يصبح بإمكانهم الدفاع عنها، باعتبار ذلك يضعها في مصاف القضايا الدستورية الهامة كحقوق الانسان الأساسية.

-النصوص الدستورية المعالجة لموضوع معين تتميز عم أي أداة تشريعية أخرى في كونها تكون أكثر ثباتا وأكثر استمرارية ودوام حيث تحتاج التعديلات التي تمسها الى وقت أكبر وإجراءات معقدة ، ما يضع موضوع حماية البيئة يمتاز بالثبات والاستمرارية لمدة أطول، بل إن الدستور باعتباره الوثيقة الأسمى في الدولة فهو يتصدر القمة في مراتب القواعد القانونية الأمر الذي يجعل النص في أحكامه على الحقي في البيئة له حجية أكبر، وعليه فإن دسترة موضوع البيئة يترتب عليه منع المشرع من تجاهل البيئة عند إرساء باقي القواعد القانونية، الأمر الذي من شأنه عدم إهمال أجهزة الدولة للشق البيئي عند رسم خططها القطاعية .

-دعم وتعزيز الوعي البيئي لدى الأفراد والهيئات على اعتبار أن الدستور أكثر الوثائق انتشارا في المجتمع.

-التكريس الدستوري لحق الانسان في البيئة يساهم بلا ريب في تعزيز تمتعه بالحقوق الأخرى، كاحق في الحياة والصحة وفضلا عن دعم وزيادة رفاهية الأفراد من خلال الحفاظ على التراث البيئي المشترك الذي يعني فتح المجال لاستفادة الأفراد دون تمييز من الحقوق البيئية.

-يمنح الاعتراف الدستوري بالبيئة الحق للأفراد في إتباع الطرق القضائية كلما تم انتهاك هذا الحقي من طرف الغير.[2]

---

[1] نصيرة بن تركية، "تكريس الدستور الجزائري للحق في البيئة في تعديل 2016 بموجب القانون01/16"، **مجلة المعيار**، الجزائر ، العدد الثامن عشر، جوان 2017، ص51.

2 **المرجع نفسه**، ص55.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الثاني: البيئة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجزائرية

سعت الجزائر إلى تعزيز الإطار القانوني المؤسساتي بهدف وضع سياسة بيئية عامة تتلاءم و المقدرات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، و ذلك من خلال إيجاد آليات قانونية تبرز من خلالها سلطات الضبط الإداري في حماية البيئة و دور الإدارة في ذلك على كل من المستوى الوطني و المحلي و قد شهد موضوع البيئة في الجزائر عناية مضاعفة و اهتمام قوي ابتداء من منتصف التسعينات ، إذ تم إعادة الاعتبار له و احتل الموقع الذي ينبغي أن يكون له في الحكومة كدائرة وزارية تتكفل بقطاع البيئة كما اشتملت الآليات القانونية لحماية البيئة آليات ردعية تمثلت في المسؤولية الإدارية و تكون في أشكال عدة سيتم التطرق لها في الفروع التالية، هدا فضلا عن إقرار نظام للمسؤولية و يلتزم بمقتضاه من الحق ضررا بالبيئة بالتعويض عن الضرر البيئي والذي يكون في شكل تعويض عيني أو نقدي .

الفرع الأول: التشريعات البيئية في الجزائر قبل سنة 1999

يعد القانون رقم 83-03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق ل 05 فبراير 1983 [1]، المتعلق بحماية البيئة، أول نهج تشريعي و قانون مستقل لحماية البيئة، و هو نقطة تحول جد مهمة في حماية البيئة حيث عالج القانون موضوع البيئة برؤية شاملة، تضمن 140 مادة و ست أبواب على الشكل التالي:

الباب الأول: الأحكام العامة من خلال وضع الأهداف و رسم المبادئ و تحديد الهيئات المكلفة بالتطبيق.

الباب الثاني:اهتم بموضوع حماية البيئة الطبيعية بجعلها مصلحة وطنية، كما رتب إجراءات لحماية الحيوان و النبات و كيفية إنشاء المحميات الطبيعية و الحظائر الوطنية ناهيك عن الجزاءات القانونية المطبقة على المخالفين.

الباب الثالث : اهتم بحماية أوساط الاستقبال مع تحديد العقوبات الموقعة على المخالفين.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، رقم 06 المؤرخة في 08 فبراير 1983، القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الباب الرابع: تم فيه التركيز على الحماية من الأضرار التي من الممكن أن تنجر عن بعض المنشآت المصنفة أو تولدها النفايات أو تثيرها المواد المشعة أو تنتج عن تداول المواد الكيميائية أو الناتجة عن الضجيج، كما حدد الجنح ذات الصلة و العقوبات التي تلحق بمرتكبيها .

الباب الخامس والباب الأخير: خصص لدراسة مدى التأثير التي تحدثها المنشآت، والبحث عن المخالفات ومعاينتها.[1]

ومع إحالة المسائل التفصيلية و التنظيمية المرتبطة بتطبيقه للقوانين الأخرى على سبيل المثال قانون التهيئة و التعمير رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، وقانون البلدية رقم 90-08 المؤرخ في 11 أفريل 1990، و قانون الولاية رقم 90-09 المؤرخ في: 11 أفريل 1990، كما جاءت عدة تشريعات تنظيمية متعلقة بكل عنصر من عناصر البيئة أو بآلية من آليات حماية البيئة مكرسة أهدافها ومبادئها على حدة، [2] ومن هذه القوانين التنظيمية على سبيل المثال نذكر:

-المرسوم 83-457 المؤرخ في 23 جوان 1983 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لحماية البيئة، الملغى بموجب المرسوم 95-107 المتضمن إنشاء المديرية العامة للبيئة، الملغى بموجب المرسوم 01-09 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لتهيئة الإقليم.

-المرسوم 83-458 المؤرخ في 23 جويلية 1983 المتضمن القانون الأساسي للحظائر الوطنية، المعدل والمتمم بالمرسوم 98-216.

-المرسوم 83-509 المؤرخ في 20 أوت 1983 المتعلق بأصناف الحيوانات غير الأليفة.

-المرسوم التنفيذي رقم 91/177 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 والمرسوم التنفيذي رقم 12/148 المؤرخ في 28 مارس2012.

-المرسوم التنفيذي رقم 91/178 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد لإجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي،المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 05-318 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005.

---

1 مونية بن بوعبد الله و وردة بن بوعبد الله، "تقييم الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري"، **Route Educational &Social Science Journal**, Volume 6, Issue 5 (April 2019). ص281.

2 المرجع نفسه، ص 281-282 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

-مرسوم تنفيذي رقم 55/06 المؤرخ في 30 جانفي 2006،المحدد لشروط وكيفيات تعيين الأعوان المؤهلين للبحث في مخالفات التشريع والتنظيم في مجال التهيئة والتعمير ومعاينتها وكذا إجراءات المراقبة.

-المرسوم التنفيذي رقم 198/06 المؤرخ في 31 ماي 2002، المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.

-المرسوم التنفيذي 145/07 المؤرخ في 19 ماي 2009،الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة.

-المرسوم التنفيذي 01/10 المؤرخ في 04 جانفي 2010 المتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المالية والمخطط الوطني للمياه.

الفرع الثاني: التشريعات البيئية في الجزائر بعد سنة 1999

ومع صدور القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادي الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003[1]، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي اشتمل على جل القواعد القانونية التي نص عليها المشرع بهدف تنظيم المجالات المتعلقة بحماية البيئة، سواء ما تعلق منها بحماية الأوساط الطبيعية و الاصطناعية، و قد حاول المشرع الجزائري خلافا للقانون 03-83 السابق إعطاء تعريف للبيئة بتعداد عناصرها دون إعطاء تعريف قانوني دقيق لها.

فجاء في المادة الرابعة منه : " تتكون البيئة من الموارد الطبيعية الحيوية كالهواء والجو و الماء و الأرض و باطن الأرض و النبات و الحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، و أشكال التفاعل بين هذه الموارد، و كذا الأماكن و المناظر و المعالم الطبيعية.[2]

مع إحالة المسائل التفصيلية والتنظيمية المرتبطة بتطبيقه للتشريعات الأخرى نذكر من بينها:[3]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، رقم 43 المؤرخة في 10 جويلية 2003، المتضمنة القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 فيفري 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

[2] عبد الهادي بورويسة، "الحماية الجزائية للبيئة في القانون الجزائري "، **مذكرة ماجستير** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية، السنة الجامعية: 2015-2016، ص6.

[3] http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=1382 **الموقع الرسمي لوزارة البيئة و الطاقات المتجددة**

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

-المرسوم التنفيذي رقم 2006-138 مؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1427 الموافق 15 أبريل سنة 2006، ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو وكذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها.

-المرسوم التنفيذي رقم 2007-207 مؤرخ في 15 جمادى الثانية عام 1428 الموافق 30 يونيو سنة 2007، ينظم استعمال المواد المستنفذة لطبقة الأوزون و أمزجتها و المنتجات التي تحتوي عليها.

-المرسوم تنفيذي رقم 13-110 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 17 مارس سنة 2013، ينظم استعمال المواد المستنفذة لطبقة الأوزون وأمزجتها والمنتجات التي تحتوي عليها، والذي عدل المرسوم التنفيذي رقم 2007-207 مؤرخ في 15 جمادى الثانية عام 1428 الموافق 30 يونيو سنة 2007.

-المرسوم تنفيذي رقم 14-264 مؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1435 الموافق 22سبتمبرسنة2014، يتعلق بتنظيم مكافحة التلوثات البحرية وإحداث مخططات استعجاليه لذلك.

-المرسوم تنفيذي رقم 15-207 مؤرخ في 11 شوّال عام 1436 الموافق 27 يوليو سنة، 2015 يحدد كيفيات المبادرة بالمخطط الوطني للنشاط البيئي والتنمية المستدامة وإعداده.

وقد أدرك المشرع الجزائري خطورة المخلفات الصناعية السائلة على البيئة، لما يمكن أن تحتوي عليه من مواد خطيرة، وعليه عمد إلى إخضاع بعض عمليات كيماوية أو ضارة بالبيئة يصعب تحليلها أو التخلص من آثرها الضارة بسهولة، لذلك عمد إلى إخضاع بعض عمليات الصب أو الغمر في البحر لآلية ضرورة صدور رخصة بذلك من السلطات الدارية المختصة، حيث قضت المادة 53 من القانون 10/03 بأنه يجوز للوزير المكلف بالبيئة ، بعد تحقيق عمومي، أن يقترح تنظيمات و يرخص بالصب أو الغمر أو بالترميد في البحر، ضمن شروط تضمن بموجبها هذه العمليات انعدام الخطر وعدم الإضرار.[1]

المطلب الثالث: التطور المؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر

[1] محمد جارد و آمنة محتال ،"الآليات القانونية لحماية البيئة من الأضرار الناجمة عن المخلفات الصناعية السائل"، ورقة مقدمة **للمؤتمر الدولي التاسع للتنمية والبيئة في الوطن العربي**، 15-17 أفريل 2018، مركز الدراسات والبحوث البيئية، مصر-جامعة اسيوط، ص 295.
http://www.aun.edu.eg/arabic/society/pdf/conf/2018-4.pdf.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفصل الثاني: واقع البيئة و الإدارة البيئية في الجزائر

شهدت الجزائر تطورا كرونولوجيا هاما و ملحوظا في ما يخص البناء المؤسسي والإداري لحماية البيئة في الجزائر و ذلك منذ الاستقلال ليومنا هذا و سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم المحطات التي تطور من خلالها هذا البناء.

الفرع الأول: قبل ظهور وزارة البيئة والطاقات المتجددة

لقد عرف قطاع البيئة في الجزائر عدة تشكيلات مختلفة خلال ربع قرن من الزمن، مما جعله يكون تابعا لقطاعات مختلفة و متعددة (الري، الغابات، الفلاحة، البحث العلمي، التربية و الداخلية) مما يدل على أنه يمتاز بالتحويل و الإلغاء و الإلحاق و الحل، تلك هي القرارات الرئيسية التي طغت على هذه المراحل مما أضفى على القطاع صفة اللااستقرار.

فكانت البداية في سنة 1974 أين تم إنشاء المجلس الوطني للبيئة، وهو هيئة مكونة من عدة لجان من ميادين مختلفة (الغابات، الري، البحار، التهيئة الساحلية)، في شهر أوت 1981 تم حل المجلس الوطني للبيئة، و تم تحويل مصالحه إلى وزارة الري و استصلاح الأراضي و حماية البيئة، حيث تم استحداث مديرية للبيئة ضمن مخطط الوزارة .في شهر مارس 1981 كما تم إلغاء مديرية البيئة وتحويل مصالحها إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي بحيث تم تسميتها مديرية المحافظة على الطبيعة و ترقيتها، في جويلية 1983 تأسست الوكالة الوطنية لحماية البيئة (ANPE) .

و لقد كلفت هذه الهيئة بعدة مهام كالقيام بالدراسات و الأبحاث قصد تقدير الأخطار البيئية و تقييمها، و إنشاء شبكة وطنية لمتابعة الوضع البيئي. في سنة 1984، أسندت المصالح المتعلقة بالبيئة إلى وزارة الري و البيئة و الغابات، حيث أنشئت أربع مديريات مركزية تتكفل كل منها بجانب لحماية البيئة، في سنة 1988، تحويل الاختصاصات المتعلقة بحماية الطبيعة إلى وزارة الفلاحة.

في سنتي 1990-1992، تم تحويل الاختصاصات البيئية إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعات، وفي عام 1994 [1] تم إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية و الجماعات

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94-247 مؤرخ في 10 أوت 1994 , يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري، **الجريدة الرسمية** ،رقم 53.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المحلية والبيئة حيث أنشأت المديرية العامة للبيئة الحالية، وفي شهر سبتمر 1994 أنشأ المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة الذي يضم 12 وزارة و غيرها من الجمعيات البيئية والباحثين.

في سنة 1998-1999 أنشأت كتابة الدولة المكلفة بالبيئة تشرف على السياسة العامة للبيئة و مصالح أخرى، [1] وفي عام 1998 تم استحداث كل المتفشيات الولائية للبيئة 48 ولاية آنذاك .[2]

في أواخر سنة 1999 وعلى إثر التعديل الحكومي، تم إلحاق قطاع البيئة بوزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99-300[3]، وتم تأكيد ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-135[4] .

في سنة 2001 ، ونظرا للتحويلات التي شهدها قطاع البيئة، تم إحداث وزارة خاصة هي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، لتصبح الوزارة المكلفة بحماية البيئة، وتأكد ذلك بصدور المرسوم الرئاسي رقم 01-139[5] .

بعد التعديل الحكومي لسنة 2002 تمت صياغة تسمية جديدة لهذه الوزارة لتصبح وزارة التهيئة العمرانية والبيئة [6]، وبقيت على هاته التسمية إلى غاية التعديل الحكومي لسنة 2007 ،حيث صدر في هاته الفترة القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة [7] الذي ألغى أحكام القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة.

بعد التعديل الحكومي لسنة 2007 ، أدمجت مرة أخرى البيئة مع السياحة في وزارة واحدة لتصبح وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة [8]، لتستمر حالة عدم الاستقرار النسبي.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 96-01 المؤرخ في 05 جانفي 1996 ,والمتعلق بتعيين أعضاء الحكومة، **الجريدة الرسمية** ،رقم: 01 .

[2] عبد النور ناجي،"دور الإدارة المحلية في حماية البيئة من أخطار التلوث –التجربة الجزائرية"، **مجلة الاجتهاد القضائي** ،جامعة محمد خيضر-بسكرة،العدد 12 سبتمبر 2016،ص98-99.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **جريدة رسمية عدد 93** ، مرسوم رئاسي رقم 99-300 مؤرخ في 24 ديسمبر 1999 ،المتضمن تعيين أعضاء الحكومة،مؤرخة في 26 ديسمبر 1999 ،ص 5.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **جريدة رسمية عدد 36** ، مرسوم تنفيذي رقم 2000-135 مؤرخ في 20 يونيو 2000 ،يحدد صلاحيات وزير الأشغال العمومية و تهيئة الإقليم والبيئة والعمران، مؤرخة في 21 يونيو 2000 ،ص4.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **جريدة رسمية عدد 31** ، مرسوم رئاسي رقم 01-139 مؤرخ في 31 ماي 2001 ،المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، مؤرخة في 06 جوان .ص5، 2001.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **جريدة رسمية** عدد 42 ، مرسوم رئاسي رقم 02-208 مؤرخ في 17 جوان 2002 ،المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، مؤرخة في 18 جوان 2002 . ص 4.

[7] **مرجع سبق ذكره**.

[8] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **جريدة رسمية** عدد 37 ، مرسوم رئاسي رقم 07-173 ،مؤرخ في 04 يونيو 2007 ،المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، مؤرخة في 07 يونيو 2007 ،ص 10.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

بعد التعديل الحكومي لسنة 2010، تم صياغة تسمية الوزارة مجددا لتصبح وزارة التهيئة العمرانية والبيئة بموجب المرسوم الرئاسي 10-149[1]، ليتأكد ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-258[2].

في بداية سبتمبر 2012 وعلى إثر التعديل الحكومي، تم إعادة تسمية الوزارة مع إضافة تسمية المدينة لتصبح وزارة التهيئة العمرانية والبيئة و المدينة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 12-326[3]، والمرسوم التنفيذي رقم 12-437[4].

على إثر صدور المرسوم الرئاسي رقم 13-312 [5]، وذلك بعد التعديل الحكومي، تم إعادة صياغة تسمية الوزارة من جديد لتصبح وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، ليتم تأكيد ذلك بالمرسوم التنفيذي 13-395 [6]، لتستمر وتبقى التسمية على حالها إلى غاية التحويل الأخير.

أخيرا تم ضم البيئة إلى وزارة الموارد المائية لتصبح وزارة الموارد المائية والبيئة و ذلك بعد التعديل الحكومي لسنة 2015 [7]، ليصدر بعد أقل من سنة مرسوم تنفيذي يحدد صلاحيات وزير وزارة الموارد المائية والبيئة ، ومرسوم تنفيذي أخر متضمنا الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة.

الفرع الثاني: ظهور وزارة البيئة والطاقات المتجددة

تم إنشاء وزارة للبيئة و الطاقات المتجددة في سنة 2017 بالجزائر و كان ذلك للمرة الأولى، حيث تزامن ذلك و صدور المرسوم التنفيذي رقم 17-364[8] ، المحدد لصلاحيات وزير البيئة و الطاقات

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **جريدة رسمية** عدد 36 ، مرسوم رئاسي 10-149 مؤرخ في 28 ماي 2010 ، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، مؤرخة في 30 ماي ، 2010، ص 5 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **جريدة رسمية** عدد 64 مرسوم تنفيذي رقم 10-258 مؤرخ في 21 أكتوبر 2010، يحدد صلاحيات وزير التهيئة العمرانية والبيئة ، مؤرخة في 28 أكتوبر 2010 ،صفحة 04 ،المعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12 -437 مؤرخ في 26 ديسمبر 2012 ،المعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-395 المؤرخ في 25 نوفمبر 2013.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **جريدة رسمية** عدد 49 ، مرسوم رئاسي 12 -326 مؤرخ في 04 سبتمبر 2012 ،المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، مؤرخة في 09 سبتمبر 2012 ،ص 04.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **جريدة رسمية** عدد 71 مرسوم تنفيذي رقم 12 -437 مؤرخ في 26 ديسمبر 2012 ،يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 10-258 ،الذي يحدد صلاحيات وزير التهيئة العمرانية والبيئة ، مؤرخة في 26 ديسمبر 2012 ،ص 13.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **جريدة رسمية** عدد 44، مرسوم رئاسي رقم 13-312 مؤرخ في 11 سبتمبر 2013 ،يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، مؤرخة في 15 سبتمبر 2013 ، ص5.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **جريدة رسمية** رقم 62 ، مرسوم تنفيذي رقم 13-395 مؤرخ في 25 نوفمبر 2013 ، مؤرخة في 11 ديسمبر 2013 ،يحدد صلاحيات وزير التهيئة العمرانية والبيئة 2013 ، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 10-258 المؤرخ في 21 أكتوبر 2010، ص9.

[7] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **جريدة رسمية** عدد 25 ، مرسوم رئاسي رقم 15 - 125 مؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق لـ 14 مايو 2015 ،المتضمن تعيين أعضاء الحكومة مؤرخة في 18 مايو 2015 ،ص 13.

[8] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 17-364 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1439 الموافق ل 25 ديسمبر سنة 2017 , يحدد صلاحيات وزير البيئة والطاقات المتجددة، **الجريدة الرسمية** ، رقم 74.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المتجددة، حيث نصت مادته الأولى على أن وزير البيئة و الطاقات المتجددة يقترح في إطار السياسة العامة للحكومة و برنامج عملها عناصر السياسة الوطنية في ميادين البيئة و الطاقات المتجددة، ما عدا توليد الطاقة الكهربائية من مصادر طاقة متجددة مربوطة بالشبكة الكهربائية الوطنية. و يتولى تنفيذها و متابعتها و مراقبتها وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، و يقدم تقريرا مفصلا بنتائج نشاطاته إلى الوزير الأول و الحكومة ومجلس الوزراء حسب الأشكال و الكيفيات و الآجال المقررة .

والملاحظ من هذا التطور الملموس في ما يخص التأطير و التطور التشريعيين، ومجموع الصلاحيات التي تميز بها وزير البيئة و الطاقات المتجددة تماشيا و التشريعات الدولية و الاهتمام الدولي والعالمي المتزايد بموضوع الاستدامة، البيئة و الطاقات المتجددة حيث كرست ذلك مواد المرسوم من 2 وحتى 12 منه و أصبح الوزير يختص بالكثير من المهام نذكر من بينها :

-أن وزير البيئة والطاقات المتجددة يمارس جميع صلاحياته بالاتصال مع القطاعات والهيئات المعنية في حدود اختصاصاته كل منها، في مجال البيئة والطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

-يقدم تصور لاستراتيجيات ومخططات العمل لا سيما تلك المتعلقة بالمسائل الشاملة للبيئة، و منها التغيرات المناخية و حماية التنوع البيولوجي و طبقة الأوزون، و ينفذ ذلك بالاتصال مع القطاعات المعنية.

- حماية الأنظمة البيئية و تحديثها بالتنسيق مع القطاعات المعنية، والتقييم المستمر للحالة العامة للبيئة.

-المبادرة بكل الأعمال المرتبطة بمكافحة التغيرات المناخية و المساهمة في خفض الغازات ذات الاحتباس الحراري، و إعداد دراسات إزالة التلوث لا سيما في الوسط الحضري والصناعي. ومن مهامه أيضا:

-يقدم تصور بالتنسيق و الاتصال مع قطاعات أخرى الاستراتيجيات ومخططات العمل المتعلقة بتطوير و ترقية الطاقات المتجددة، كما يقترح التدابير التحفيزية المرتبطة بالطاقات المتجددة.

-يضع وزير البيئة و الطاقات المتجددة الأنظمة الإعلامية المتعلقة بالنشاطات الداخلة ضمن مجال اختصاصه، و يضبط الأهداف و يتولى التنظيم و يحدد الوسائل البشرية و المادية والمالية الضرورية لذلك. و يضع أدوات الرقابة و التفتيش المتعلقة بالنشاطات الداخلة في مجال اختصاصه.

- يتولى في إطار التعاون الدولي بالتشاور مع الهيئات المعنية عملية الترقية و التطوير لعلاقات التعاون على المستوى الجهوي، الإقليمي والدولي و السهر على تجسيد تطبيق الاتفاقيات الدولية، كما يشارك في جميع المفاوضات الدولية.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

-بالإضافة إلى يساهم في مكافحة الإمراض المعدية المتنقلة و الأوبئة و التلوث البيئي والأضرار بالتنسيق مع الدوائر الوزارية الأخرى و المعنية.[1]

المبحث الثاني:الهياكل المنظمة للبيئة في الجزائر

بغرض تحقيق أهداف حماية البيئة، كان وجوبا على السلطات العمومية، التفكير في إيجاد هياكل إدارية و مؤسساتية، تتولى مسؤولية حماية البيئة، في إطار أسس ومبادئ القانون الإطار لحماية البيئة، ومن خلال هذا ضرورة تجسيد هذه المؤسسات الإدارية، على أرض الواقع على كافة مستويات التنظيم الإداري في الجزائر؛ من المصالح المركزية وهي الوزارة المكلفة بالبيئة، إلى الوزارات الأخرى ذات الصلة المباشرة بالبيئة، أو المؤسسات الاستشارية، وعلى المستوى اللامركزي، من خلال المصالح الموجودة في الولاية من مديريات ولائية و مفتشيات البيئة، واللجان الولائية المسؤولة عن البيئة و الصحة العامة، إضافة إلى ذلك الهيئات الإدارية على المستوى المحلي الخاصة بالبلديات، من خلال مندوبي البيئة، و مكاتب النظافة و الصحة العمومية، و الهيئات المسؤولة عن تسيير النفايات المنزلية.

المطلب الأول : المنظمات والتشريعات الدولية لحماية للبيئة

تطورت فكرة حماية البيئة في العقود الأخيرة، وذلك راجع بالأساس إلى حجم الأخطار التي أصبحت تهدد الوسط الطبيعي الذي يعد الانسان جزءا منه، و بالتالي أضحى محل تهديد هو الآخر، مع هذا التنامي برزت بعض الجهود الدولية و التي تهدف إلى حماية الطبيعة من الأخطار الوشيكة فظهرت منظمات دولية و إقليمية هدفها الأساسي هو ترقية الجهود و المساعي بغرض الوصول إلى بيئة أكثر نظافة و أكثر أمان و استدامة توجت هذه المساعي بعقد عدت اتفاقيات و معاهدات دولية هدفها الأسمى هو الحفاظ على البيئة.

الفرع الأول : دور المنظمات الدولية في حماية البيئة وأثرها على الأداء البيئي

تندرج تحت هذا الإطار عدة منظمات أهمها:

[1] المرجع نفسه.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أولا منظمة الأمم المتحدة : إن الجهود الدولية على المستوى الدولي للمحافظة على البيئة ظهر خلال و قبيل الحرب العالمية الثانية عندما قامت عصبة الأمم المتحدة بالتعاون مع بعض الحكومات بإبرام اتفاقية دولية للحد من تلوث البيئة البحرية بواسطة السفن، و مع بداية الأربعينات و الخمسينات تم ابرام عدة اتفاقيات دولية للمحافظة على الأحياء المائية و الحياة البرية على حد سواء، لكنها لم تفعل على أرض الواقع وذلك نتيجة عدم تصديق الدول عليها مثال ذلك الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان لعام 1946م.

و في بداية الستينات كانت البداية و مع بروز مجموعة من الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية بشان المواضيع المتعلقة البيئة، و التي تهدف لإيجاد حلول للمشاكل البيئية من خلال القوانين و التشريعات المحلية و الاتفاقيات الدولية والتي تبين كيفية حماية البيئة و النهوض بها، هذا إلى جانب استخدام أساليب الإدارة البيئية و التوزيع العادل وغير الضار بالمصادر والثروات الطبيعية.

وعلى المستوى الدولي اهتمت المؤتمرات ببحث مشكلة التلوث، ففي عام 1972 عقدت مدينة ستوكهولم بالسويد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية و تتابعت بالمؤتمرات الدولية والعالمية و الإقليمية الهادفة إلى حماية البيئة من أخطار التلوث، و مثال ذلك المؤتمر الدولي للتربية البيئية الذي عقد عام 1977م بمدينة تبيليسي بالاتحاد السوفياتي سابقا، كما تم أقامة الهيئات والأجهزة الدولية المكرسة لحماية البيئة وعلى رأس ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أقيم في أعقاب مؤتمر ستوكهولم كوسيلة للأمم المتحدة في مجال النهوض بالتعاون الدولي لحماية البيئة و من بينها الأقسام و الفروع التي خصصتها كثير من المنظمات الدولية للعناية بالبيئة و تعمل هذه الأجهزة على إجراء البحوث و رصد الملوثات وتبادل الخبرات والمعلومات وتنسيق الخطط والمشروعات في ما بينها و إعداد التوصيات والاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة.[1]

و في النصف الأول من شهر جوان عام 1992م في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل انعقد مؤتمر "البيئة والتنمية"[*]، و هو اكبر اجتماع عالمي في التاريخ حيث ضم ممثلي 178 دولة، و حضره أكثر من 100 من رؤساء الدول والحكومات، مؤتمر قمة الأرض استهدف حماية كوكب الأرض و موارده و مناخه

---

[1] عبد العزيز زيرق، "دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث "، **مذكرة ماجستير** ، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة،السنة الجامعية: 2012-2013، ص49-50.

* قمة ريو أو قمة الأرض هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريو دي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة والتقدم. وكان ذلك من 3 يونيو حتى 14 يونيو 1992.شارك في المؤتمر 172 حكومة، منها 108 دول أرسلت رؤساءها أو رؤساء حكوماتها. وحوالي 2400 ممثل لمنظمات غير حكومية و 17,000 شخص في المنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية (بالإنجليزية: NGO Global Forum) الذي عقد موازيا للقمة وأطلق عليه المركز الاستشاري.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و وضع أجندة سياسية للنمو العالمي، و القضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة ، و قد بدا المؤتمر بدقيقتي صمت احتراما لمتاعب الكوكب المريض، ثم قام الأمين العام للأمم المتحدة بإلقاء كلمة افتتاحية للمؤتمر، أكد فيها أن الأرض مريضة بالتخلف و التقدم معا وعلى حد سواء. بل وان الدول الأغنى تتحمل النصيب الأكبر من المسؤولية تلويث الأرض و ان الجميع معنيون، و أضاف أن التنمية يجب أن لا تتم على حساب البيئة، و أن إنقاذ الأرض من أجل الأجيال المقبلة يستلزم جهدا دوليا موحدا، وتعاونا عالميا أكثر تنسيقا بين جميع أجناس الجنس البشري.

واصدر المؤتمر في ختام أعماله "إعلان ريو" الذي تبنته كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويضم 27 مبدأ يجب الاستناد إليها في إدارة الكرة الأرضية باعتبارها "دار الإنسانية" من اجل الحفاظ على البيئة في عملية التنمية.[1]

و في سنة 2002 تم عقد القمة العالمية للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في جوهانسبورغ، المعروفة بقمة ريو + 10، وفي سنة 2007 تم عقد مؤتمر بالي حول تغير المناخ، الذي يعتبر خارطة طريق بعد اتفاقية كيوتو. واختتمت المؤتمرات البيئية العالمية بقمة كوبنهاغن لعام 2009 حول الاحتباس الحراري.[2]

ثانيا: المنظمات الدولية المتخصصة

1 - منظمة الأغذية و الزراعة: أنشأت سنة 1945، وكان الهدف من إنشائها تجسيد التنوع البيئي و ذلك بالبحث في ظروف الزراعة و دراسة مصادر المياه و التربة، و قد عملت المنظمة على مجابهة التصحر في جوان 1994 منبهة بخطورة التأثيرات السلبية العالمية التي تنجر عنه . كما تطرقت لمشكلة ندرة المياه الصالحة للشرب، حيث أصبح أرضية صراع عالمي للحصول على منابع مياه الأنهار، و قد كان هذا التوجه من طرف المنظمة الدولية المتخصصة عن طريق المشاركة في الملتقى العالمي لعام 1997، حيث ثم الاتفاق فيه على خطورة ندرة هذه المادة بالإضافة أهمية الحفاظ على الغابات.[3]

2 - المنظمة العالمية للتجارة: تتدخل السياسات البيئية في تخصيص الموارد البيئية لتفضيل استعمالها الرشيد و المستدام، و هكذا تصطدم مع تيار التبادلات الدولية، فالمحافظة على البيئة

[1] **المرجع نفسه**، ص50-52.

[2] مراد بن سعيد وصالح زياني،"فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،العدد09ديسمبر2013،ص218 .

[3] نذير مسعد،"دور المنظمات الدولية في حماية البيئة"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**،جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم،العدد الأول،جوان 2013، ص 249.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

تستوجب بالتأكيد نوعا جديدا من يسمى الحماية الخضراء، و في هذا الصدد تناولت المنظمة العالمية للتجارة مجال البيئة و ذلك بحمايتها من الجرائم المحيطة بها .

بالإضافة إلى إدراجها للتنمية المستدامة على أساس أنها مرتبطة بالمحافظة على البيئة و هذا في نصها التأسيسي، و الذي ينعكس على القضايا البيئية يوضع لجنة التجارة و البيئة.[1]

3 - منظمة الصحة العالمية: إذ تقوم كافة الجهود لمساعدة الدول النامية من أجل الوقاية من الأمراض و الأوبئة و محاولة التغلب على ارتفاع نسبة الوفيات، و تكريس جهودها في تدعيم الأنشطة المختلفة بهدف حماية الدول من انتشار الأوبئة و الأمراض التي ترتبط بشكل كبير بالفقر و نقص المياه و الغذاء، و قد منح لها دستور المنظمة الحق في التفتيش الدوري على الموانئ و التأكد من نقاء مياه الشرب سواء من خلال التخزين أو التداول بصورة تؤمن حمايتها من التلوث[2] .

كما تقوم المنظمة بالتنسيق مع الأمم المتحدة للبيئة بوضع معايير الصحة البيئية، و يهدف هذا التعاون المشترك بالأساس إلى تحديد الحد الأقصى المسموح بها لكل مادة من المواد الملوثة.[3]

بالإضافة إلى المنظمات السالفة الذكر فإنه توجد هنالك منظمات دولية أخرى تسهم في الحفاظ على البيئة على غرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تسعى بدورها إلى المحافظة على البيئة من التلوث، لاسيما الملوثات الصادرة من المنشآت النووية والوقاية من المخاطر التي تنتج عنها.إضافة إلى منظمة اليونسكو والتي تسعى إلى التوعية و إبراز أخطار التلوث البيئي من خلال الطرق التقنية و العلمية الحديثة و معرفة مدى التزام الدول بإدراج البعد البيئي في السنوات الدراسية بالأخص الابتدائية .[4]

الفرع الثاني : التشريعات الدولية في مجال حماية البيئة

مع بداية الستينات تزايد عدد الاتفاقيات الدولية بشكل ملحوظ، فلا يمر عام إلا وهو متوج باتفاقية أو معاهدة أو بروتوكول بشأن حماية البيئة. ويفيد الحصر الكامل لهذه الاتفاقيات

---

[1] **المرجع نفسه**،ص250.

2 محسن عبد الحميد أفكرين، **القانون الدولي للبيئة**، القاهرة : دار النهضة العربية، ط 1، 2006،ص385.

[3] مبارك علواني،"دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث"، **مجلة المفكر** ،جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد14،د.ت.ن،ص591 .

[4] **المرجع نفسه**،ص593-594.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و المعاهدات الدولية أنها وصلت إلى (152) اتفاقية سنة 1991 وفقا لسجل المعاهدات و الاتفاقيات في ميدان البيئة.

هذا ناهيك عن الاتفاقيات الدولية الثنائية التي يرجع تاريخ إبرامها إلى عام 1869م، حينما وقعت اتفاقية ثنائية بين مقاطعة بادن بألمانيا و سويسرا للحفاظ على مياه البحيرات المشركة .

و في عام 1909 م تم توقيع اتفاقية بين أمريكا و كندا للحفاظ على المسطحات المائية المشتركة و حسن استخدامها، و تعد مشكلة الحفاظ على المياه المشتركة بين الدول المتجاورة من المشاكل القانونية المعقدة إذ أنه من الصعب الوصول إلى اتفاق بشأن " المعايير البيئية " التي يجب توافرها.[1]

أولا: الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة البحرية:

ومن قبيل ذلك اتفاقية لندن، سنة 1954، المعدلة بواسطة المنظمة الاستشارية الحكومية للملاحة البحرية، سنة 1962 ، سنة 1969، سنة 1971، و الاتفاقية الخاصة بمنع تلوث البحار بزيت البترول، ودون نسيان اتفاقية أوسلو لسنة 1972، المتعلقة بالرقابة على التلوث البحري بالإغراق من السفن والطائرات[2] .

كما تمت المصادقة على البروتوكول الخاص بالمياه و الصحة في 1999/16/07 والهدف الأساسي منه هو حماية صحة الإنسان و رفاهيته بتحسين إدارة المياه، و حماية الأنظمة الحيوية للمياه و منع الأمراض المتعلقة بالمياه و التحكم أو التقليل منها .

وقد تم إلزام الدول الأطراف بضمان خلو المياه من الكائنات الميكروبية الدقيقة و الطفيليات و المواد الكيماوية السامة، و ضرورة التأكد من أن الأنظمة الصحية كافية لحماية الصحة و البيئة، وحماية مصادر مياه الشرب الجوفية الخام من التلوث، و ضمان عدم وجود مخاطر على الصحة من استخدام المياه و الري أو استخدام مياه الصرف في الزراعة و وضع أنظمة للرصد والاستجابة الفورية لحالات تفشي الأمراض بسبب المياه.[3]

---

[1] سحر مصطفى حافظ، "الالتزامات المصرية اتجاه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حماية البيئة ومدى الامتثال لتطبيقها"، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية**، العدد 30،يناير 2006،ص136 .

[2] http://law.tanta.edu.eg/files/conf5/pdf اطلع عليه يوم 2020/02/13.

[3] أمبارك علواني، **مرجع سبق ذكره** ، ص68.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ثانيا : الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة البرية :

تعد اتفاقية روما المتعلقة بحماية النباتات لسنة 1951، بالإضافة لاتفاقية رام سار المرتبطة بالمناطق الرطبة سنة 1971 من بين الاتفاقيات الأوائل، كما تعد اتفاقية التلوث بعيد المدى للهواء عبر الحدود التي تم التوقيع عليها في 13 نوفمبر 1979 ضمن نطاق اللجنة الاقتصادية الأوروبية من أهم الاتفاقيات الدولية التي عقدت على المستوى الدولي فيما يتعلق بمشكلة تلوث الهواء.[1]

ثالثا : الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة الجوية :

بخصوص البيئة الجوية توجد مجموعة من الاتفاقيات أهمها اتفاقية فيينا 1985 المتعلقة بطبقة الأوزون، و كذا اتفاقية فيينا الخاصة بالمساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي سنة 1946، و قد أنشأت اليونيب (UNEP)* سنة 1994 فريق عمل معني بالمسؤولية و التعويض عن الأضرار البيئية و ذلك في إطار برنامجه طويل الأجل لوضع قانون البيئة، وعرضه من سنة 1990(برنامج مونت فيديو الثاني).

ومن بين الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة الهوائية اتفاقية موسكو المتعلقة بحظر إجراء التجارب للأسلحة النووية في الفضاء الخارجي وتحت المياه، وكذا اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية سنة 1968، و اتفاقية جنيف بشأن حماية بيئة العمل من التلوث الهوائي سنة 1977، ضف اليها اتفاقية جنيف بشأن تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود سنة 1979، ناهيك عن اتفاقية ريو دي جانيرو بشأن تغيير المناخ سنة 1992 و غيرها من الاتفاقيات .[2]

المطلب الثاني: التنظيم الإداري المركزي وأهم الهياكل المركزية للبيئة في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم التنظيمات الادارية البيئية المركزية بالجزائر، وكذا أهم الهياكل المركزية.

---

[1] أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، **التشريعات البيئية**، القاهرة:الدار العربية للنشر والتوزيع، 1995، ص 89.

* برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP يونيب) هو جهة النشاط المعني بالبيئة والتابع لمنظمة الأمم المتحدة. أنشئ البرنامج وقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان في مدينة ستوكهولم بالسويد في يونيو العام 1972، ويقع مقره في مدينة نيروبي في كينيا ولدى البرنامج ستة مكاتب إقليمية في مناطق مختلفة من العالم.تأسس برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتشجيع قيام شراكات لرعاية البيئة على نحو يتيح للأمم والشعوب تحسين نوعية حياتها دون الإضرار بنوعية حياة الأجيال المقبلة، كما يقيم الاحتفاليات الدولية والفعاليات مثل يوم البيئة العالمي في 5 يونيو من كل عام.

[2] امبارك علواني، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول: التنظيم الإداري المركزي لحماية البيئة في الجزائر

أدى تراوح موضوع الحماية البيئية على مختلف القطاعات الوزارية إلى عدم استقرار الإدارة البيئية المركزية في الجزائر و عدم وضوح آثار نشاطها طيلة الخمسين سنة الماضية، ما أدى إلى تفاقم آثار التلوث الحضري و الصناعي و تسارع وتيرة تدهور الأوساط الطبيعية، إذ ساهم هذا الوضع في اقتناع السلطات العامة بضرورة إيجاد وزارة خاصة بالبيئة أو على الأقل وزارة تدمج اختصاصات متجانسة مع موضوع حماية البيئة.

و قد ترجم هذا الاقتناع من خلال إحداث وزارة خاصة بحماية البيئة تسمى " بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة "[1] و التي تتشكل من عدة مديريات و كل مديرية تحتوي على مديريات فرعية، و وضعت الإدارة المركزية لـ وزارة تهيئة الإقليم تحت سلطة الوزير الذي حددت مهامه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-08[2]، و بالنظر إلى خصوصية الطابع الوزاري المشترك لحماية البيئة فإن وزير تهيئة الإقليم و البيئة يمارس صلاحياته بالتواصل مع الدوائر الوزارية الأخرى و الهيئات الأخرى، و في حدود اختصاصات كل منها .

ونتيجة لعدم إمكانية تدخل الوزير المكلف بالبيئة دون أن يتمتع بمركز أسمى يسمح له بالتنسيق و الإشراف و الرقابة على أعمال بقية الوزارات فيما يتعلق بحماية البيئة وضع المشرع الجزائري حلا وسطا، حيث يتولى من خلاله إعداد الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم و تنفيذها، و التخطيط لأدوات التحكم في تطور المدن واستعمالها، بالإضافة إلى التوزيع المتوازن للنشاطات والتجهيزات والسكان، زيادة على تطوير الهياكل الأساسية والطاقات الوطنية و تثمينها الأمثل و كذلك الحفاظ على الفضاءات الحساسة و الهشة بما فيها الساحل و الجبال و السهوب و الجنوب و المناطق الحدودية و إعداد الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بحماية البيئة و التنمية المستدامة و اقتراحها، و اقتراح المخطط الوطني للبيئة وإعداده ومتابعته.

كما يسهر الوزير على الممارسة الفعالة للسلطات العمومية في مجال حماية البيئة، و يقدم حصيلة نشاطه إلى رئيس الحكومة و مجلس الوزراء ، وقد خول لوزير تهيئة الإقليم والبيئة صلاحية

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم تنفيذي رقم 01-09 المؤرخ في 07 يناير 2000 ,يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة . **الجريدة الرسمية**، رقم 04.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم تنفيذي 01-08 ,المتضمن صلاحيات وزير تهيئة الإقليم والبيئة . **الجريدة الرسمية**،رقم: 04 في 14 يناير 2001 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

تطوير و تنظيم إطار أو أطر التشاور على المستويات القطاعية و الجهوية و يبادر الوزير المكلف بالبيئة في حالة وقوع كوارث إيكولوجية بتصور و اقتراح بالتواصل مع القطاعات المعنية باتخاذ التدابير الخاصة بالحماية و الوقاية من كل أشكال التلوث و تدهور البيئة و الإضرار بالصحة العمومية و بإطار المعيشة، و يتخذ التدابير التحفظية الملائمة، إضافة إلى ذلك يقوم بالسهر على مراقبة و متابعة تطبيق السياسة الوطنية للبيئة، التي يقترحها وفقا للقوانين و التنظيمات المعمول بها.[1]

في سنة 2017 أصبحت الوزارة تحت مسمى "وزارة البيئة والطاقات المتجددة"[2] وهذا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 17-180، إذ تقوم وزارة البيئة بموجبه بالمراجعة البيئية الحكومية بالإضافة إلى تقييم السياسة البيئية للدولة بمختلف أنواعها،ويمكن تحديد دور وزارة البيئة في المراجعة البيئية من خلال المديريات الفرعية التابعة لها و أهم مديرية تقوم بوضع دليل إرشادي للمتابعة البيئية للمشروعات و دراسة التأثير البيئي هي المديرية الفرعية لتقييم الدراسة البيئية.[3]

الفرع الثاني: الهياكل المركزية لحماية البيئة في الجزائر

استحدثت الجزائر عدة هياكل و هيئات عمومية مختلفة تحت مسميات مختلفة–مرصد، محافظة، وكالة...الخ-من الهيئات و المسميات تساهم و تساعد على تسيير الأمور المتعلقة بالبيئة و تتخصص في مجالات بيئية معينة ولها تأثيرها في هذا المجال.

أولا: المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة(ONEDD)

و الذي يعد مؤسسة وطنية عمومية ذات طابع صناعي و تجاري يتمتع بالاستقلال المالي و الشخصية المعنوية، تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 03 أفريل 2002،[4] إذ يخضع للقواعد المطبقة على الإدارة، و يكون تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة. بالإضافة إلى ذلك يتم تكليفه بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية و الهيئات المعنية بجمع المعلومات المتعلقة بالبيئة و معالجتها و إعدادها و توزيعها حسب المادة الرابعة من نفس المرسوم.

---

[1] يحي وناس، "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان،السنة الجامعية: 2006-2007، ص16-17.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المادة 01 من المرسوم الرئاسي رقم 17-180 المؤرخ في 25 ماي 2017 والمتعلق بتعيين أعضاء الحكومة، **الجريدة الرسمية** ، عدد 31، مؤرخة في 28 ماي 2017، ص6.

[3] بوحفص رواني، "المراجعة البيئية وسبل تطبيقها في الجزائر على ضوء التجارب الدولية-دراسة حالة مجمع سوناطراك 2013-2016"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان،السنة الجامعية: 2017-2018، ص161.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم تنفيذي 02-115,المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة . **الجريدة الرسمية**،رقم: 22 في 03 أفريل 2002 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وبغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة قام المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة ، بوضع تحت تصرف السلطات العمومية و الجماعات المحلية و المؤسسات، شبكة مراقبة مكونة من عدة محطات من أجل الاستجابة لمهام الأساسية للمرصد و هي مراقبة الأوساط البيئية و وضعت شبكة وطنية من المخابر و المحطات المراقبة للاستجابة لمطالبهم.

وهنالك أربعة مخابر جهوية:

-مخبر جهوي وسط (الجزائر).

-مخبر جهوي غرب (وهران).

-مخبر جهوي شرق (قسنطينة).

-مخبر جهوي جنوب (ورقلة).

و يطلع المرصد بمجموعة من المهام نذكر من أهمها ما يلي :[1]

-وضع شبكات الرصد و قياس نسب التلوث، وكذا حراسة الأوساط الطبيعية و تسيير ذلك.

- جمع المعطيات و المعلومات المرتبطة بالبيئة لدى المؤسسات الوطنية و الهيئات المتخصصة.

-معالجة البيانات و المعلومات البيئية قصد إعداد أدوات الإعلام.

-المبادرة بالدراسات والملتقيات الرامية إلى تحسين المعرفة البيئية للأوساط و الضغوط الممارسة، وانجاز هذه الدراسات أو المشاركة في إنجازها، ونشر المعلومة البيئية و توزيعها .

ثانيا: الوكالة الوطنية للنفايات (AND)

قد تم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ 20 مايو 2002، وضعت تحت إشراف وزارة البيئة والطاقات المتجددة، و هي مكلفة في إطار مهمة تخضع للخدمة الجمهور لإعلام و تعميم تقنيات فرز النفايات و جمعها و نقلها و معالجتها واستعادتها و القضاء عليها، إذ يجب عليها الاستفادة منها وتشكيل خلفية وثائقية حول إدارة النفايات و ضمان نشرها على السلطات المحلية و قطاع الأعمال.

[1] عبد القادر طاري فوضيل بلمختار ومنصور بلطرش،"تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة:دراسة حالة المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD بمستغانم-الجزائر"، **مجلة المالية وحوكمة الشركات**،الجزائر ،المجلد2، العدد2، ديسمبر 2018،ص75.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

بالإضافة إلى ذلك تتمثل مهمتها في مساعدة و معونة الجمعيات لإنشاء إدارة نفايات صلبة متكاملة، و تحسين الفرز الانتقائي، و إعادة الاستخدام، و إقامة نظام وطني للاستعادة وإعادة استخدام نفايات التغليف.

بالإضافة إلى مجموعة من المهام الأخرى:

-كتقديم المساعدة للمجتمعات المحلية في مجال إدارة النفايات و معالجة بيانات النفايات والمعلومات .

- و بناء و تحديث قاعدة بيانات النفايات الوطنية.فيما يتعلق بفرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها واستعادتها والقضاء عليها، فإن الوكالة مسؤولة عن: البدء أو إجراء أو المساهمة في إجراء الدراسات والبحوث والمشاريع التوضيحية و نشر المعلومات العلمية و التقنية.

-ناهيك عن البدء والمساهمة في تنفيذ برامج التوعية والإعلام.

-تنفيذ وتشغيل النظام العام لاستعادة واستعادة نفايات التغليف.[1]

ثالثا: المعهد الوطني للتكوينات البيئية(CNFE)

المعهد الوطني للتكوينات البيئية مؤسسة هو عمومية ذات طابع تجاري وصناعي وتتمتع بالاستقلالية المالية و الشخصية المعنوية، و تسمى في صلب النص "المعهد "يخضع المعهد للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقته مع الدولة، و تاجرا في علاقته مع الغير يوضع المركز تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، يوجد مقره في مدينة الجزائر، كما انه يمكن نقله إلى أي مكان أخر في التراب الوطني، بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على اقتراح الوزير المكلف بالبيئة .

وتتمثل مهام المعهد في ضمان التكوين و ترقية التربية البيئية و التحسيس، و يكلف المعهد في إطار المهام المنصوص عليها في المادة 04 من المرسوم 02-263[2] على الخصوص بما يأتي:

أ: في مجال التكوين : يقدم تكوينات خاصة في مجال البيئة لفائدة جميع المتدخلين العموميين أو الخواص، و يطور الأنشطة الخاصة في مجال تكوين المكونين، و كذا تكوين رصيد و ثائقي وتحيينه.

ب: في مجال التربية البيئية و التحسيس: وضع البرامج البيئية و تنشيطها كما يقوم بأعمال تحسيسية توعوية و تلائم الجمهور . ويدير المعهد مجلس إدارة و يسيره مدير عام ويزود بمجلس توجيهي. يرأس مجلس الإدارة الوزير المكلف بالبيئة أو ممثله و يتكون من ممثل عن العديد من الوزارات، و يشارك

---

[1] https://and.dz/presentation/apropos/ اطلع عليه يوم 2020/03/11

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 02- 263 المؤرخ في 17 أوت 2002، يتضمن إنشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية، **الجريدة الرسمية**، عدد 56،مؤرخة في 18 أوت 2002، .المعدل والمتمم.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المدير العام للمعهد في اجتماعات المجلس بصوت استشاري ويتولى مجلس أمانة الإدارة، و يمكن أن يستعين مجلس الإدارة بكل شخص من شأنه أن يساعده في مداولاته أو لمناقشة مسائل خاصة بحكم كفاءته .

و يجتمع مجلس الإدارة بناء على طلب من رئيسه مرتين في السنة على الأقل في دورة عادية، و يمكن أن يجتمع في دورة غير عادية، كلما اقتضت الضرورة ذلك، إما بطلب من رئيسه عندما تقتضي مصلحة ما و إما بطلب من ثلثي الأعضاء على الأقل، يعد الرئيس جدول الأعمال بناء على اقتراح من المدير العام للمعهد، و ترسل الاستدعاءات مرفقة بجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل 15 يوم على الأقل تاريخ الاجتماع، و يمكن أن تتقلص هذه المدة في الدورات غير العادية دون أن تقل عن 08 أيام.[1]

المطلب الثالث: التنظيم الإداري المحلي لحماية البيئة في الجزائر

يعتبر موضوع حماية البيئة مسألة محلية أكثر منها مسألة مركزية و ذلك بحكم قرب الهيئات المحلية من الواقع وخصوصيات المناطق و مكونات البيئة التي تتميز بها، حيث تختلف بين الولايات و البلديات (مابين داخلية، ساحلية أو صحراوية)، و تلعب هذه الهيئات والتنظيمات المحلية دور المنسق بين مختلف المتعاملين في حماية البيئة.[2]

المؤسسات المتخصصة في التمثيل : تعتبر هذه المؤسسات محددة المهام، إذ يتم جمع ممثليها في لجنة أو جهاز تشاوري و تنسيقي للتشاور و البحث المشترك للموضوع المراد معالجته، و نظرا لتعدد هذا النوع من الهيئات نكتفي بالإشارة إلى اللجان الجهوية و الولائية هذه الأخيرة يتم استحداثها بمقتضى المرسوم التنفيذي المتعلق بمكافحة تلوث البحر .حيث أنشأ هذا النص إلى جانب اللجنة

[1] بوعلام بوزيدي، "الجباية الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة-دراسة مقارنة-"، **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق-القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان،السنة الجامعية: 2017-2018، ص52.

[2] فاطنة طاوسي،"دور الجماعات المحلية والإقليمية في الحفاظ على البيئة "، **مجلة جيل حقوق الانسان** ،مركز جيل البحث العلمي-طرابلس-لبنان،العدد 02 جوان 2013،ص71.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الوطنية، لجانا جهوية و ولائية، تشترك في تشكيلها كل الهيئات المحلية المعنية بموضوع حماية البحر من التلوث. تقتصر مهمة هذه اللجان في عدة أعمال تنسيقية و عملية.[1]

الفرع الأول: الولاية

تعتبر الولاية هيئة إدارية تتربع على جزء من إقليم الدولة ولها اختصاصات سياسية واقتصادية و اجتماعية و ثقافية، وللولاية هيئتان هما :الوالي و المجلس الشعبي الولائي وهو مجلس منتخب يعد هيئة المداولة في الولاية. ويظهر دور الولاية في حماية البيئة أساسا في قوانين خاصة بحماية عنصر من عناصر البيئة منها ما يلي:

ويتمثل دور الولاية في حماية البيئة الطبيعية: أي حماية مختلف عناصر البيئة الطبيعية و تتمثل في:

-المحافظة على موارد المياه الجوفية : و هو ما أكدت عليه كل من قانون المياه رقم 12/2 والمرسوم التنفيذي رقم 164/93، و طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 270/94 المتضمن مكافحة تلوث البحر و إحداث مخططات استعجاليه من أجل ذلك تم التأكيد على أن الوالي يرأس لجنة " تل البحر الولائية" التي من مهامها مكافحة كل أشكال التلوث البحري .

- حماية الهواء من التلوث : أسندت المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 12/16 المؤرخ في 2006/1/7 للوالي صلاحية اتخاذ كل التدابير التي ترمي إلى حماية صحة الإنسان و البيئة والمتعلقة بالحد من النشاطات الملوثة .[2]

-حماية التربة والتنوع البيولوجي : حيث تسعى الولاية المعنية لمنع التربة من الانجراف والتصحر باتخاذ جل التدابير الكفيلة بتحقيق ذلك للمحافظة في نفس الوقت على الكائنات الحية كالنبات و الحيوان، و قد صدر أول قانون يتعلق بحماية الثروة الغابية سنة 1984، ثم تم تعديله بالقانون رقم 12/91 المتضمن النظام العام للغابات الذي أكد أن الولاية تتخذ كل إجراءات الحماية لكي تضمن دوام الثروة الغابية، ثم جاء المرسوم 47/87 الذي ينظم وينسق الأعمال في جمال مكافحة حرائق الغابات، و حماية للثروة الحيوانية أوكل المرسوم التنفيذي رقم 227/07 إلى الوالي المختص إقليميا المصادقة

[1] عتيقة بلجبل،"دور الادارة المحلية الجزائرية في حماية البيئة "، **مجلة الاجتهاد القضائي**، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد12 سبتمبر2016،ص73.

[2] فاطنة طاوسي، "دور الجماعات المحلية والإقليمية في الحفاظ على البيئة "، **مجلة جيل حقوق الانسان، مرجع سبق ذكره**، ص74-75.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

على رخصة الصيد التي تعدها السلطات الأجنبية للصيادين الأجانب لممارسة الصيد السياحي وبالتالي فهذا الإجراء يهدف إلى حماية الأصناف الحيوانية من الانقراض .[1]

الفرع الثاني: البلدية

تقوم البلديات بمهامها في إطار حماية البيئة بإجراءات مباشرة عن طريق إنشاء مصالح إدارية متخصصة تكلف بإدارة وتسيير مهامها، أو بطرق غير مباشرة عن طريق تجنيد القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية أو تكليف أشخاص معنوية أو طبيعية .

-المصالح الإدارية: يمكن للبلدية في إطار مصالحها المحلية أن تنشأ أو تؤسس مصالح عمومية لتوفير الاحتياجات الجماعية لمواطنيها، لا سيما في جمال البيئة (المادة رقم 132 من قانون البلدية).

-اللجان البلدية: بغية تمكين المجالس البلدية من أداء مهامها نصت المادة 24 من قانون البلدية على إنشاء لجان دائمة وأخرى مؤقتة تتشكل من النواب، فمن بين اللجان الثلاثة توجد لجنة التهيئة العمرانية و التعمير المكلفة بحماية المواقع الطبيعية و الحفاظ على البيئة والسهر على النظافة العمومية و طرق معاجلة المياه وحماية التربة و الثروة المائية .

و يتلخص الأمر بصفة أساسية في مصالح النظافة وجمع النفايات، التي تعتبر مصالح تابعة للبلدية، و ذلك من خلال وضع إستراتيجية بلدية لتسيير النفايات و توفير الإمكانيات الضرورية من أجل ذلك، و يمكن للبلدية أن تسند حسب دفتر شروط نموذجية لتسيير النفايات الناتجة عن الأشغال المنزلية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون العام أو الخاص و ذلك من خلال وضع نظام لفرز النفايات و تنظيم جمعها و تنظيف الطرقات و نقلها و معاجلتها و اتخاذ إجراءات تحفيزية، قصد تطوير و ترقية نظام فرز النفايات، و السهر على تنظيم البناءات الفوضوية .

[1] المرجع نفسه، ص75.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ونسجل هنا أن نشاط ومجال تدخل مثل هذه الهيئات المحلية في مجال حماية البيئة من التلوث، هو مجال واسع يشتمل على جميع الأعمال و النشاطات و المهام المختلفة التي تتطلبها عمليات الحماية، على النحو الذي سنبينه فيما بعد، عكس الهيئات المتعددة التمثيل التي عادة ما تختص بمهام معينة و محددة في نصوص إنشائها.[1]

المبحث الثالث : المبادئ الأساسية لحماية البيئة في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث تعداد المبادئ الأساسية لحماية البيئة في الجزائر والتي يمكن حصرها حسب المطالب التالية.

المطلب الأول: مبدأ الإدماج

لم يكن من المتعارف عليه في السابق الأخذ بالاعتبارات البيئية و الاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية، إلا انه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الإنمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد و استخداماتها على أساس تحليل التكلفة و الفائدة و كيفية المحافظة عليها، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية ومادية، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة، إذ أنه عندما يتعلق الأمر بحماية ووقاية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا و أكثر فعالية من العلاج حيث تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم الحد من الضرر المحتمل من خلال الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، و باتت تضع في الحسبان التكاليف و المنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئية عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و التجارية و البيئية، وفي الإطار القانوني نلمس هذا المبدأ ضمن الفصل الثامن من جدول أعمال القرن 21 في المتطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الأبعاد البيئية

[1] عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص107-108.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

عند صنع القرار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بإدماج البيئة والتنمية على المستويات السياسية و التخطيط و الإدارة، وكذا في الإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة و الاستخدام الكفء للأدوات الاقتصادية و حوافر السوق، و كذلك التوصية بإنشاء نظام محاسبي جديد يتضمن تلك الاعتبارات .[1]

الفرع الأول: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

هو عبارة عن برنامج و إستراتيجية عمل تعلن من خلاله الدولة مشروعها الإقليمي حيث يبين الطريقة و الأسلوب التي تقوم الدولة من خلاله بضمان التوازن بين الأضلع الثلاث و هي الإنصاف والعدل الاجتماعي و الفعالية الاقتصادية و الإسناد البيئي في إطار التنمية المستدامة على المستوى الوطني بالنسبة للعشرين سنة القادمة.[2]

كما يعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وثيقة توجيهية للتخطيط الإقليمي لكونه يترجم التوجهات الإستراتيجية لتهيئة و ضمان تنمية مستدامة لكامل الإقليم الوطني فهو يشكل المرجع الأساسي لعمل السلطات العمومية في هذا المجال.[3]

اعتبر المشرع الجزائري المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، أداة لترجمة التوجهات الأساسية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، و إطارا مرجعيا لعمل السلطات العمومية، دون أن يكتسي صفة الإلزامية، مما جعل الالتزام به مجرد التزام أدبي و أخلاقي، و هذا باستقراء أحكام القانون رقم 20-01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة خاصة المادة الثامنة منه.[4]

و نظرا لأهمية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، استدرك المشرع الجزائري الوضعية بإضفاء الصفة الإلزامية عليه، بمناسبة عرضه على البرلمان من أجل المصادقة عليه، أين ساهم النواب بتكوين فكرة الطابع الإلزامي لهذا المخطط على إثر تدخلاتهم، توج في الأخير بوضع مادة ثانية في القانون من أجل المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، لتكرس هذا الاتجاه حيث تنص على مايلي ": تلتزم كل القطاعات الوزارية و كذلك الجماعات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية والمحلية،

---

[1] زينب شطيبي، "الجباية كآلية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة"، **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 – الجزائر،السنة الجامعية: 2016-2017، ص55.

[2] عبد الغني حسونة، "الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013،ص168.

[3] زينب شطيبي، "الجباية كآلية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**،العدد77،القانون رقم 20-01 مؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

باحترام ضوابط وقواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والعمل بها في إعداد كل مشاريعها ومخططاتها."

ومن بين أهم المخططات في العشريتين الأخيرتين و التي شكلت رهانا وطنيا و تحديا من أجل البناء و التنمية المستدامة، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي صدر بموجب القانون 10-02 و الذي تضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حيث اعتمد في فحواه على العديد من الأوامر و القوانين التي تعكس أهمية و أهداف هذا القانون .[1]

الفرع الثاني: آلية التخطيط البيئي

يحمل التخطيط العديد من الإيحاءات التي تهدف في مجملها إلى التنظيم، باعتباره من أبرز النشاطات الادارية، و هو أول مراحل العملية الادارية التي تجعلها هادفة و موجهة بغية تحقيق هدف معين ممكن التحقيق في المستقبل .[2]

و التخطيط بشكل عام هو تعبئة الموارد المادية والبشرية المتاحة بغرض إحداث معدل معين من النمو خلال فترة قادمة أو بعبارة أخرى فالتخطيط عبارة عن أهداف محددة يسعى الفرد و المجتمع إلى تحقيقها في الفترة القادمة باستغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال.[3]

و على مستوى التشريع في الجزائر نلحظ عدم وجود تعريف قانوني للتخطيط البيئي على الرغم من الإشارة إليه في العديد من المواضع كما هو الحال بالنسبة للمادة 03 من القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث أشارت إليه في سياق تحديد المبادئ التي يقوم عليها هذا القانون، و كذلك المادتين 13 و 14 من نفس القانون حيث أشارتا إليه في سياق تحديد الجهة المختصة بإعداد المخططات الخاصة بالنشاطات البيئية، الأمر الذي يدعونا لتحديد المقصود منه من خلال المفاهيم الفقهية .[4]

---

[1] نور الدين يوسفي، "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وسيلة للمحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن"،جامعة محمد خيضر-بسكرة، **مجلة الحقوق والحريات**،العدد التجريبي،2013،ص434 .

[2] نور الدين يوسفي، **المرجع نفسه**، ص434-435.

[3] رضا إسماعيل السوني، **التخطيط الإداري**، مصر: طيبة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى. 2009، ص 06.

[4] عبد المنعم بن أحمد، "التخطيط البيئي القطاعي في الجزائر"، جامعة الجلفة، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد 4، 2019، ص469.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و قد أقر الميثاق المغاربي لسنة 1992 المنعقد في نواكشوط، أهمية الاعتماد على البعد البيئي في سياسة التخطيط الوطني، و إدخالها ضمن النصوص القانونية، حيث جاء في المادة 05 من قانون حماية البيئة . و تتجلى آلية التخطيط البيئي وفق أربع أشكال و هي:[1]

-أولا : التخطيط البيئي المركزي : تم تبني التخطيط البيئي المركزي كإطار توجيهي يرمي إلى تطور الحلول الكفيلة بالمواجهة الشمولية للتحديات و الرهانات البيئية المنتشرة على المستوى الوطني.

-ثانيا: التخطيط البيئي القطاعي: و الذي يختص بعنصر من العناصر البيئية، أو مشكلة بيئية معينة، بتناول كل قطاع على حدة، هذا النوع من التخطيط يساعد الحكومة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، من خلال السماح لكل قطاع من أجل العمل منفردا ومستقلا عن باقي الأجهزة.

-ثالثا:التخطيط البيئي المحلي: من خلال تمحص المادة 14 من قانون حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة 10-03 قدمت السلطات المحلية دور رئيسي من خلال المشرع لهذه الأخيرة الآليات القانونية من أجل تفعيل التخطيط البيئي المحلي، و على سبيل الذكر الميثاق البلدي لحماية البيئة و التنمية المستدامة الذي اعتمد في إطار الإنعاش الاقتصادي الثلاثي 2001-2004 المنبثق عن أجندة القرن الواحد والعشرين.[*]

-رابعا:التخطيط البيئي المتخصص في مواجهة الكوارث أو المخاطر الكبرى:حيث أقر المشرع الجزائري نظاما قانونيا شاملا بغرض الوقاية من المخاطر و التسيير العقلاني للكوارث ويتضح ذلك من خلال وضع مخططات تتناسب مع جل الكوارث والمخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.

المطلب الثاني : مبدأ النشاط الوقائي ومبدأ الحيطة

في هذا المطلب سنحاول معالجة مبدأي النشاط الوقائي و مبدأ الحيطة من خلال الفرعين الآتيين:

---

[1] آمال عبسي، "التخطيط البيئي كآلية قانونية مستحدثة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"،جامعة العربي التبسي-تبسة، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**،العدد 01،2019،ص20 .

[*] **يقصد بها جدول أعمال القرن 21** (بالإنجليزية: Agenda 21)، و هي خطة عمل غير ملزمة وطوعية تقوم الأمم المتحدة بتنفيذها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، مجموعة من التدابير والتعليمات الصادرة عن مؤتمر قمة الأرض لعام 1992 لتنفيذ اتفاقية ريو دي جانيرو، تهدف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية إلى مكافحة الفقر، ولا سيما في البلدان النامية، وتغيير أنماط الاستهلاك، وتعزيز الصحة ، وتشمل حفظ وإدارة الموارد من أجل التنمية حماية الغلاف الجوي ومكافحة إزالة الغابات وحفظ التنوع الحيوي ومراقبة التلوث وإدارة التكنولوجيا الحيوية والنفايات المشعة ، ويشمل تعزيز دور المجموعات الرئيسية من الأطفال والشباب والنساء والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية وقطاع الأعمال والصناعة والعمال؛ وتعزيز دور الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية والمزارعين ، أما وسائل التنفيذ تشمل العلوم ونقل التقنية والتعليم والمؤسسات الدولية والآليات المالية.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الأول: مبدأ النشاط الوقائي

عرفه المشرع الجزائري في الفقرة الثالثة من المادة 05 من القانون 10/03 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنه " مبدأ النشاط الوقائي و تصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر و يكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة بتكلفة اقتصادية مقبولة و يلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة، مراعاة مصالح الغير قبل التصرف".

والجدير بالذكر أن مبدأ الوقاية لم يكن وليد قانون البيئة لسنة 2003 و حسب بل تم النص عليه في عدة نصوص أخرى، و نذكر على سبيل المثال لا الحصر المرسوم التنفيذي رقم 95/99 المتعلق بالوقاية من الأخطار المتصلة بمادة الأميانت، حيث نصت المادة 01 منه على أنه :" يحدد هذا المرسوم تدابير وقائية من الأخطار المتصلة بالنشاطات التي يتعرض فيها العمال أو السكان جميعهم للغبار الناجم عن الأميانت أو عن المواد التي تحتوي عليها أو من المحتمل أن يتعرضوا لها."[1].

و عليه فمبدأ الوقاية يكمن في منع التلوثات أو الاعتداءات على البيئة و ذلك من خلال التنبؤ بالآثار الضارة لمشروع أو نشاط ما، ذلك أنه إذا أظهرت دراسة مدى التأثير على البيئة مثلا أن مشروعا ما سيترتب عنه أضرار في حالة إنجازه، فإنه من الواجب أن يحظر على الإدارة الترخيص به و تساهم عدة وسائل قانونية و إدارية في إدخال هذا المبدأ حيز التطبيق ومن بين هذه الوسائل نجد على سبيل المثال الترخيص الإداري المسبق و دراسة التأثير إلى جانب آليات أخرى.

على هذا الأساس نظم المشرع الجزائري عن طريق الأحكام التنظيمية، جميع الحدود والمستويات القصوى لطرح بعض المواد الملوثة و ذلك بتحديد خصائصها الفيزيائية والكيميائية و النسب التي لا يمكن تجاوزها وكل ذلك بما يتوافق مع درجة تحمل العناصر الطبيعية لتلك المواد، كما تضمن أيضا التدابير المتخذة لضمان المراقبة الذاتية و تطبيق لأحكام الخاصة بهذه الحدود من خلال تدوين تلك العمليات في دفاتر خاصة تخضع للمراقبة الدورية للمصالح المختصة و اتخاذ التدابير اللازمة لتقليص الثلوت و الحد منه.

و لا تختلف دراسات مدى التأثير على البيئة من حيث الأهمية في حماية و تقليل الأضرار الناجمة عن التلوث بتحديد المقاييس البيئية، حيث يقع على الدولة تحديد هذه المقاييس، و ضبط

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**،العدد29،المرسوم التنفيذي رقم 95/99 مؤرخ في 19 أفريل سنة 1999،يتعلق بالوقاية من الأخطار المتصلة بمادة الأميانت .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

القيم القصوى المحددة و مستوى الإنذار و أهداف النوعية لاسيما فيما يتعلق بالهواء والماء والأرض وباطن الأرض و كذلك حراسة هذه الأوساط و التدابير التي يجب اتخاذها في حالة وضعية خاصة، وذلك تطبيقا لأحكام القانون رقم 03-10 المتضمن حماية البيئة التي تفرض تحديد مقاييس بيئية معينة، أصدر المشرع المرسوم التنفيذي رقم 06-02، ليحدد القيم القصوى و مستويات الإنذار و أهداف نوعية الهواء في حالة تلوث جوي.

كما عرف المشرع أهداف النوعية على أنها مستوى تركيز المواد الملوثة في الجو المرجو تحقيقه و المحددة على أساس معارف علمية، بهدف تلافي الآثار الضارة لهذه المواد على صحة الإنسان أو البيئة أو الوقاية منها أو على الأقل تخفيضها.[1]

الفرع الثاني: مبدأ الحيطة

إن مبدأ الحيطة من خلال عنصر اتخاذ التدابير الاحتياطية يجب ان تتلاءم والتكلفة الاقتصادية المقبولة ويرى جانب كبير من الفقه بأن تطبيق المبدأ يشكل جزءا ضروريا في إدارة المخاطر التكنولوجية والبيئية.ويوصف مبدأ الحيطة على انه معيار للتصرف في مواجهة المخاطر المحتملة.[2]

و قد صيغ مبدأ الحيطة للمرة الأولى في عام 1992 في المبدأ 15 من إعلان ريو: "عندما تكون هناك تهديدات بوقوع أضرار جسيمة أو لا رجعة فيها، و الافتقار إلى اليقين العلمي الكامل لا يمكن أن يكون هذا مبررا لتأجيل اعتماد تدابير فعالة لمنع التدهور البيئي" و بموجب هذا المبدأ يتوجب على الدول اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها، فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه هو ضرر يستعصي على المعرفة العلمية المتاحة أن تؤكد وقوعه أو تتوقع آثاره و نتائجه على البيئة إذا ما وقع، أي أن يكون هناك عدم وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر .[3]

---

[1] عايدة مصطفاوي،"تكريس مبدأ التنمية المستدامة في الحماية القانونية للبيئة في الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،العدد18ديسمبر2018،ص367 .

[2] الشيخ بوسماحة و الطيب ولد عمر، "حماية البيئة على ضوء الحيطة"، **مجلة الباحث**،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، العدد الخامس،مارس 2015،ص108-109.

[3] عايدة مصطفاوي، **مرجع سبق ذكره**،ص367 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ومن الناحية القانونية تم النص عليه أيضا من قبل المشرع الجزائري و ذلك في المادة 03 من قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و كذلك المادة 08 من القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.[1]

كما تم النص عليه في المادة 08 من القانون رقم 04-20، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى، و هو المبدأ الذي يجب بموجبه ألا يكون عدم التأكد، بسبب عدم توفر المعارف العلمية و التقنية حاليا، سببا في تأخير اعتماد تدابير فعلية و متناسبة ترمي إلى الوقاية من أي خطر يهدد الممتلكات و الأشخاص و البيئة على العموم، بتكلفة مقبولة من الناحية المادية.[2]

المطلب الثالث:مبدأ الملوث الدافع ومبدأ الإعلام والمشاركة.

ويتضمن هذا المطلب كل من مبدأ الملوث الدافع وكذا مبدأ الإعلام والمشاركة .

الفرع الأول: مبدأ الملوث الدافع

ظهر هذا المبدأ حديثا في النظام القانوني الجزائري، وذلك لأول مرة عام 1972 ويقصد به حسب منظمة التعاون الاقتصادية الأوربية ان يتحمل أصحاب الجنح على البيئة تكلفة الأنشطة التي ينتج عنها التلوث دون أي إعانات لذات الغرض.[3]

و قد ذكره المشرع الجزائري على انه الذي يتحمل بموجبه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمك أن يتسبب في إلحاق الأضرار بالبيئة، نفقات كل التدابير الوقائية من التلوث والتقليص منه و إرجاع الأماكن البيئية إلى حالتها الأصلية [4]، غير أن مبدأ الملوث الدافع بمفهومه في الشق الاقتصادي و الذي يهتم بالعون الاقتصادي المنتج للخدمة أو السلعة لتطبيق مبدأ الملوث الدافع، فقد اعتمد المشرع الجزائري معيارا بسيطا في تحديد الملوث من خلال قانون المالية لسنة 2002، إذ ربطه بالنشاط الذي يقوم به المتعاون الاقتصادي، الذي يخضع حسب مرسوم المنشآت المصنفة إما إلى التصريح من قبل

---

[1] زينب شطيبي، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

[2] عايدة مصطفاوي، **مرجع سبق ذكره**،ص368 .

[3] brahim bel hout , libre sur les principles fondamentaux du droit international de l'environnement , **Revus idara** , volume 18 n° 01 , 2008 , p 56.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، العدد43،قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى سنة 1424 الموافق 19 جويلية سنة 2003،يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الترخيص من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي أو الوزير بحسب نوعية وخطورة النشاط .[1]

وفي مايلي:

الشكل رقم 7 الجدول الموضح لتطبيق مبدأ الملوث الدافع لسنة 2002

النفايات الحضرية رسم إخلاء النفايات المنزلية	640-1000 دج محل سكني 1000-10000 دج محل مهني 5000-20000 دج مخيم قوافل 10000-100000 دج محل صناعي	ارتفاع جوهري وتدريجي للمبلغ لكي يقترب من تكاليف التسعيرة 1.7 دج للطن وتحديد أجل 3 سنوات لتحصيل المبلغ من قبل البلديات
النفايات الصناعية الخطرة رسم لتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخطرة	1.5 دج للطن(80بالمئة مخصصة لصندوق البيئة وإزالة التلوث)	نسبة تحفز بقوة على معالجتها تحديد مهلة 3 سنوات لإنجاز منشآت الإزالة
النفايات الاستثنائية رسم حافز يفرض على النفايات ذات الصلة بأنشطة الصحة والطب	24000 دج للطن (80بالمئة مخصصة لصندوق البيئة وإزالة التلوث)	نسبة تحفز بقوة على معالجتها تحديد مهلة 3 سنوات لإنجاز منشآت الإزالة
رسم على الأنشطة الملوثة	معامل مضاعف مفهرس لكل نشاط من الأنشطة(كان سابقا من 1 إلى 6) وتم توسيعه من 1 إلى 10 (مخصص لصندوق البيئة وإزالة التلوث)	يفهرس حسب طبيعة وأهمية الأنشطة وأيضا حسب الثلوث المنتج(التكفل الأول بمبدأ الملوث الدافع)
رسم إضافي على تلوث الجو ذو المصدر الصناعي	معامل مضاعف من 1 إلى 5 على الكميات منبعثة التي تتجاوز القيم المحدد أقصاها	مفهرس على نسب تجاوز الحدود القصوى المحددة (تطبيق مبدأ

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ،العدد 82،المادة 05 من المرسوم التنفيذي 98 - 339 المؤرخ في 3 نوفمبر 1998، المتعلق بضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها الملغى . واحتفظ المرسوم التنفيذي الجديد 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006، الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة .الجريدة الرسمية رقم:37 .بنفس التصنيف الرباعي للمنشآت المصنفة.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

	(80بالمئة مخصصة لصندوق البيئة وإزالة التلوث)	الملوث-الدافع)
رسم على أنواع الوقود	1 دينار لكل لتر من البنزين العادي أو الممتاز المشوب بالرصاص 50بالمئة يعاد دفعها لصندوق البيئة وإزالة التلوث	الرسم على الوقود الملوث الترويج التدريجي للبنزين الخالي من الرصاص

المصدر:وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة،2001،ص92.

الفرع الثاني: مبدأ الإعلام والمشاركة

موضوع البيئة والتنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات الصلة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار و التشاور، خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات و تنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي و هذا يعني أنها تنمية من أسفل يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية والتي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعداد و تنفيذ ومتابعة خطط التنمية.[1]

و قد اهتم المشرع الجزائري بحق الحصول على المعلومات البيئية و جاء ذلك عبر المراسيم، كالمرسوم الصادر سنة 88 المنظم للعلاقة بين الإدارة و المواطن و عبر نصوص قانونية متفرقة كقانون البيئة و سنستعرض ذلك فيما يلي:

-أولا:المرسوم 131/88 المؤرخ في 04 جويلية 1988 المنظم للعلاقة بين الإدارة والمواطن ويعتبر هذا المرسوم الأساس القانوني في تجسيد حق الأفراد في الإطلاع و الإعلام. فقد شكل اللبنة الأولى للقواعد المتعلقة بالحق في الإطلاع و اعتبر الفقه أن هذا النص يؤسس لحق الإطلاع العام على كل الوثائق الإدارية إذ ألزم الإدارة بإبلاغ المواطنين بالتنظيمات والتدابير التي تسطرها و باستعمال و تطوير أي سند مناسب للنشر و الإعلام و أن تنشر بانتظام التعليمات و المناشير و المذكرات و جميع الآراء التي تهم علاقتها بالمواطنين .

[1] عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زيط، **التنمية المستدامة**، عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط 1، 2007، ص31.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

إلا إذا وردت أحكام مخالفة لذلك و إذا لم يتقرر النشر في الجريدة الرسمية فإنه ينجز في النشرة الرسمية للإدارة المعنية التي يتم إعدادها و نشرها وفقا لأحكام التنظيم الجاري به العمل .

-ثانيا: قانون البيئة رقم 10/03 و الذي كرس قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة الحق في الإعلام و الإطلاع البيئي بحيث أكد على أهميته من خلال اعتماده كمبدأ من المبادئ البيئية الذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على دراية بوضع البيئية و قد أخص المشرع الجزائري في مسألة الإعلام و الإطلاع البيئي في الباب الثاني من قانون 10/03 تحت عنوان أدوات تسيير البيئة .

و تتشكل من:[1]

-هيئة للإعلام البيئي.

-تحديد المقاييس البيئية.

-تخطيط الأنشطة البيئية التي تقوم بها الدولة.

-نظام لتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية.

-تحديد للأنظمة القانونية الخاصة والهيئات الرقابية .

[1] الطاهر عبابسة و نادية حميدة، "ممارسة الحق في الإعلام والاطلاع البيئي وأثره في حماية البيئة في الجزائر"،لبنان، مجلة جيل حقوق الإنسان،العدد22ديسمبر2017،ص63 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الرابع : واقع وخصائص البيئة ومشاكلها في الجزائر

توصيف الوضع البيئي في الجزائر لا يختلف كثيرا عن باقي دول العالم و عن الدول المتخلفة خصوصا، كون التدهور البيئي أضحى ظاهرة عالمية تمس جميع الدول دون استثناء على اختلاف حدتها حسب المناطق، الدول و الأقاليم .

لذا كان من البديهي أن تلجأ الجزائر على غرار دول العالم إلى مجموعة من التدابير الوقائية منها والردعية للحفاظ على البيئة، والحفاظ كذلك على المقدرات البيئية واستغلالها أحسن استغلال من أجل الأجيال المستقبلية.

المطلب الأول : توصيف الوضع البيئي في الجزائر

تعد الجزائر أكبر الدول العربية و الإفريقية مساحة و الأكبر في إفريقيا بعد تقسيم السودان، غير أن الجزائر تعاني من مشكلة في توزيع الموارد الطبيعية، حيث تتمركز معظم المصانع قرب المدن الكبرى قصد استقطاب اليد العاملة، هذا الوضع يتطلب نقل المواد الأولية إلى المصانع بمسافات كبيرة جدا، و توزيع و إعادة توزيع المنتجات بعد إنتاجها.[1]

الفرع الأول: التلوث البيئي في الجزائر

أولا: استنزاف وتلوث المياه في الجزائر

1 حكيم مليان و مراد حمادي،"واقع التلوث البيئي في الجزائر،سبل محاربته ومدى ارتباطه بظاهرة الفقر" ، الجزائر، **مجلة تنمية الموارد البشرية**،العدد04،ديسمبر2018،ص135 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

على الرغم من أن الجزائر تتربع على مساحة شاسعة، غير أن 90بالمئة منها عبارة عن صحراء، إلا أن شمال البلد و المتميز مناخها على أنه مناخ متوسطي يمتاز بوفرة الأمطار، لكن معظمها ينصرف إلى البحر أو يتبخر بفعل الحرارة و تعرف الجزائر في شق الموارد المائية توزيعا غير متوازن و هذا ما يبينه الجدول التالي:[1]

الشكل رقم 8 الجدول يبين المتوسط السنوي لتساقط الأمطار في مختلف مناطق الجزائر(مم)

المنطقة	الغرب	الوسط	الشرق
الساحل	400	700	900
الأطلس التلي	600	1000-700	1000-800
الهضاب العليا	250	250	400
الأطلس الصحراوي	150	200	400-300
الصحراء	150-20	150-20	150-20

المصدر: le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques a la CNUCC, ALGERIE 2010, p 28.

وقد أضحى الحصول على المياه الصالحة للشرب بمثابة الرهان المحلي والعالمي بالخصوص في دول العالم الثالث من بينها الجزائر إذ توجد عدة أمراض ناتجة عن تلوث المياه والتي تتسبب فيها الجراثيم و الطفيليات و الفيروسات، حيث شهدت الجزائر عبر مختلف مناطق الوطن تفشي بعض هذه الأمراض حيث أشار الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000 أن هناك 2805 حالة تيفويد وفي سنة 2002 وجود 3218 حالة لكل 100000 ساكن.[2]

[1] ربيعة بوسكار، "مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي "، **أطروحة دكتوراه** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر-بسكرة ،السنة الجامعية: 2015-2016، ص128-130.

[2] غنية ابرير، "دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية-دراسة حالة الجزائر-"، **مذكرة ماجستير** ، كلية الحقوق-قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة،السنة الجامعية: 2009-2010، ص85.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و تتعدد مصادر التلوث بتعدد الأنشطة و الممارسات اليومية، التي تنتهك البيئة المائية، ملحقة أضرارا جد خطيرة بمختلف أنواعها، تأتي في مقدمتها المخلفات الملقاة في مختلف الأوساط المائية، إضافة إلى التلوث بفعل النشاط الملاحي الذي يأتي في المرتبة الثانية وتأتي في المرتبة الثالثة التلوث الإشعاعي، و التلوث بفعل الصيد المفرط أخيرا.[1]

و على العموم فإن حصة الفرد العربي من المياه العذبة هي الأقل على مستوى العالم إذا ما لم ناخذ في الاعتبار بعض الدول الإفريقية و الآسيوية، و للأسف فان الجزائر تأتي في مؤخرة الدول العربية إذ أن حصتها لم تتجاوز 149 متر مكعب سنويا و هدا مابين سنة 2000 وسنة 2006 .[2]

ثانيا: تلوث الهواء في الجزائر

عرفت الجزائر خلال السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في المجمعات الحضرية على المستوى الحضري والصناعي ما أدى إلى زيادة التلوث هوائي بشكل مهول، و تؤثر هاته التجمعات الحضرية في زيادة كثافة حركة المرور في الأساس، بالإضافة إلى التدفقات الصناعية الصادرة عن الوحدات الإنتاجية أو عن طريق احتراق النفايات الصلبة .

و تعتبر مشكلة الثلوت الحضري من أهم المخاطر و أبرزها و التي تنامت –مثل ما هو الحال في ولاية عنابة-وذلك في ظل سياسات التصنيع المنتهجة في فترة السبعينات، واتسمت بعدم احترامها للاعتبارات البيئية في عملية التنمية، و هو ما أوضحه تقرير "حالة و مستقبل البيئة في الجزائر" المعد من طرف وزارة تهيئة الإقليم و البيئة آنذاك بالتعاون مع الديوان الأمني للتعاون التقني، و الذي جاء فيه أن مسار التصنيع جرى في ظروف لم تراع احترام الاعتبارات البيئية.[3]

و قد أكد الدكتور يوسف العايب من وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات ان حمولة العناصر المتسببة في الأمراض المتعلقة بتلوث الهواء تقدر بـ 24 بالمئة على الصعيد العالمي و بـ 25 بالمئة في البلدان السائرة في طريق النمو، كالجزائر مثلا و التي تسجل سنويا 2500 حالة وفاة متعلقة بتلوث الهواء إذ يتمثل السبب الرئيسي فيها انبعاثات الغازات من السيارات في الوسط الحضري.

---

[1] أسمهان خرموش، "الحماية القانونية للمياه والأوساط المائية من الثلوت-دراسة في اطار التشريع الجزائري-"، **مذكرة ماجستير**، كلية الحقوق و العلوم السياسية -قسم الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين-سطيف،السنة الجامعية: 2014-2015، ص47.

[2] نعمة حيدر بخيت، "دور التعاون الإسرائيلي التركي في تعميق مشكلة المياه في دول المشرق العربي"، الكوفة، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**،العدد2004،01،ص127 .

[3] سمير قريد، **حماية البيئة ومكافحة الثلوت ونشر الثقافة البيئية**،الأردن:دار الحامد للنشر والتوزيع،ط 2013،،1،ص29.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

كما أكد أن الأشخاص الأكثر عرضة لأخطار التلوث هم المصابين بالأمراض المزمنة غير المتنقلة (النسبة في الجزائر ستفوق 60 بالمئة), و كذا الأشخاص المصابين بالأمراض المتنقلة (النسبة تتراوح بين 16 و 18بالمئة), مضيفا انه ينبغي أن يتم تحسين نوعية الهواء من أجل رفع معدل حياة هذه الفئة "الهشة" من السكان.[1]

هذا بالإضافة إلى النفايات الطبية المقدرة بـ: ثلاثون ألف طن و يتم التخلص منها غالبا في المفرغات العمومية، رغم خطورتها البالغة على صحة الأشخاص وتهديدها الصريح للبيئة بحكم احتوائها على مواد كيميائية سامة وكم هائل من المكروبات والجراثيم التي تنتشر بسرعة فائقة وتتحلل في الهواء.[2]

الفرع الثاني: ظاهرة التصحر

تتسم مسألة التصحر في الجزائر بصفة الاستعجالية، كونها تعتبر تهديدا للمجال السهبي الواسع، حيث أظهرت الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية أهمية المساحات الخضراء والمهددة بظاهرة التصحر-69 بالمئة من مساحة السهوب-، و هذا يرجع لأسباب عديدة منها الجفاف الأنشطة البشرية غير العقلانية.[3]

كما يعد توسع الصحراء مشكلة جد مستعصية في الجزائر تدعو لتدخل جميع مستويات الدولة، إذ تؤثر النتائج التي يفرزها تدهور الراضي على استقرار الدولة والمجتمع، فمشكلة التصحر في الجزائر تطرح في مظهرها على أنها مشكلة بيئية لكن انعكاساتها تنتج مشكلة تنمية، فالتصحر هو تدهور الموارد الطبيعية من تربة و نبات و ماء، و بما أن أراضي الجنوب قد مستها عملية التصحر بنسبة كلية فإن التوجه الحالي هو حماية المناطق الأكثر عرضة لمثل هذه الظواهر و التي بدأت أراضيها تشهد تدهورا متزايدا كل سنة.[4]

واستنادا إلى أعمال مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو، خصصت الجزائر مبالغ معتبرة قدرت بـ 800 مليون دولار سنويا لتنفيذ هذه المشروعات، تم استرجاع 3 ملايين هكتار ضمن 7 ملايين هكتار

---

[1] **وكالة الأنباء الجزائرية** ، http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/72115-2019-06-11-07-59-20 اطلع عليه يوم 2019/06/11

[2] لقمان رداف "جهود الجزائر في مواجهة مشكلات البيئة"، الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد29، جوان 2017، ص79 .

[3] حكيم مليان و مراد حمادي، **نفس المرجع السابق**، ص136.

[4] بوزيد بوحفص، "الأثر السوسيو اقتصادي للتصحر على السكان-دراسة حالة ولاية البيض-"، **مذكرة ماجستير** ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، السنة الجامعية: 2012-2013، ص30.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

كانت مهددة منذ 1996 بفضل الحملات المتكررة لمعالجة الأراضي القاحلة عن طريق التشجير. و قد صادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية لمحاربة التصحر في ماي 1996 وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 96/03 المؤرخ في 1996/01/22 ، حيث يعتبر ذلك وسيلة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في إصلاح وتحسين وضعية البيئة في الأماكن المتضررة.[1]

كما تعد مشكلة التصحر ذات أبعاد خطيرة على المدى البعيد حيث أن التدهور الذي مس الأراضي أثر بشكل سلبي و مباشر على الأراضي الزراعية و المراعي، ما يؤثر مباشرة على الاقتصاد الوطني بحيث أشارت الإحصائيات سنة 2003 أن 44 بالمئة أو أكثر من تسعة ملايين هكتار من الأراضي المفتوحة هي الآن مهددة بالتصحر الجزئي أو شبه الكامل، و عليه فإن الجزائر تخسر 7000 هكتار سنويا بسبب التصحر.

و قد أضحى تقييم التصحر واردا بفضل الدراسات المعدة من طرف المركز الوطني للتقنيات الفضائية-أرزيو- و المديرية العامة للغابات، بالاعتماد على الكشف المسافي وهو ما توضحه الخريطة التالية.

الشكل رقم 9 الخريطة توضح المناطق الحساسة تجاه التصحر في الجزائر 2002-2005

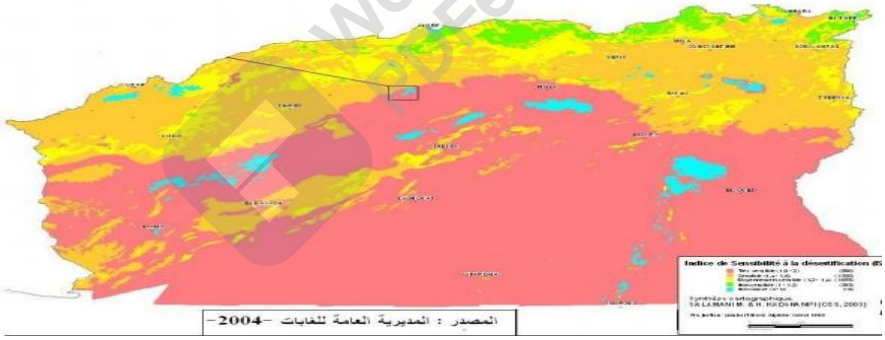

المصدر: le monde des forets et de l'environnement en Algérie

http://www.foresterialgerens.net/cartographie-et-sigf30/analyse-et-suivi-du-phenomene-de-la-desertification-en-algerie-du-nord-t679.htm

حيث بينت الخريطة وجود ما يلي:[2]

[1] أحمد ملحة، **مكافحة التصحر تجربة الجزائر**، ماي 2001، ص2، اطلع عليه يوم 2019/11/11 ، http ://www.univ bouira.dz.

[2] وفاء شماني، "التصحر في الجزائر:أسبابه وآثاره على الاقتصاد الوطني دراسة حالة بلدية العش-برج بوعريريج "، **مذكرة ماجستير** ، كلية العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد البيئة، جامعة عبد الرحمان-بجاية، السنة الجامعية: 2011-2012، ص36.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

النوع	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية
مساحات قليلة الحساسية أو غير حساسة	2.867.000	10.5 بالمئة
مساحات متوسطة الحساسية	7.187.000	26.2 بالمئة
مساحات حساسة	12.428.000	45.3 بالمئة
مساحات حساسة جدا	4.383.000	16بالمئة
مساحات متصحرة	570.000	2بالمئة

حيث ورد في التقرير الصادر عن اللجنة الاقتصادية لإفريقيا-مكتب شمال إفريقيا التابعة للأمم المتحدة في اجتماعها الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية والذي تم عقده بطنجة المغربية،[1] والذي جاء وفقا لبرنامج عمل المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا للفترة الممتدة ما بين 2002-2003 بهدف تقديمه للاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية للمركز الذي سينعقد في 2003.

حيث أشار التقرير إلى أن نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر في الجزائر قدرت بـ: 84.7 بالمئة و هده الإحصائية لا تشمل الأراضي شديدة الجفاف مما يبرز خطورة الظاهرة.[2]

المطلب الثاني: عوامل الضغط البيئي في الجزائر

لا يعد تدهور البيئة خطرا على مردود التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل مؤشر على استنزاف من الصعب التحكم فيه للموارد الطبيعية، و لسلامة الانسان بفعل التلوث بأشكاله المختلفة كتلوث الهواء و الذي تتعدد مصادره، إضافة إلى تلوث البيئة الطبيعية من خلال الاستعمال المتنامي و المتزايد للمواد الكيماوية لرفع معدلات الإنتاج والعوائد، و تلوث المياه و الذي ينتج عنه من أمراض متنقلة، التعرية الغابية و التصحر، تحت ضغط التزايد السكاني، التلوث بفعل المواد الثقيلة

1تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا-مكتب شمال إفريقيا التابعة للأمم المتحدة " مكافحة التصحر والجفاف في شمال أفريقيا،الاجتماع الثامن عشر، بطنجة-المغرب، 16-18 أيار/مايو 2003.

[2] المرجع نفسه.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المخلفات الصلبة، تدهور التنوع البيئي والبيولوجي، جملة هذه المظاهر لها تأثيرات ضارة على البيئة الطبيعية و التي تنذر بعواقب وخيمة ما لم تحظى البيئة باهتمام أكبر وضرورة الحماية والتسيير العقلاني والترشيد.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر وأثره على البيئة

النمو الاقتصادي ظاهرة معقدة للغاية تشرح العقلانية الفردية ولا تظهر من خلالها أي أهمية للشق البيئي، بل و تأثيرها على البيئة ضار إلى حد ما، و هكذا تم تطوير أدوات التنظيم من النظريات الاقتصادية من أجل استيعاب هذه العوامل الخارجية السلبية و وضع سياسة أكثر ملائمة على المدى الطويل بما في ذلك التنمية المستدامة.

و مع كل ذلك، فإن الجزائر، التي شهدت نموا كبير منذ استقلالها عام 1962، مجبرة أيضا على الاهتمام أكثر بموضوع البيئة في خطتها للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وكذا السعي إلى وضع سياسة بيئية تشمل جل الأدوات القانونية و المالية و المؤسسية، و نظرا لاستمرار المشاكل البيئية في الجزائر من تراكم للنفايات والتلوث وانبعاث ثاني أكسيد الكربون والجسيمات الدقيقة، فقد تم التشكيك في هذه السياسة فيما يتعلق بفعاليتها، مما دفع بالدولة إلى إعادة النظر في سياساتها. و قبل كل شيء تعزيز الرقابة على البرامج المحددة.

وباختصار، فإن أخذ البيئة في الاعتبار عند تحليل النمو أمر صعب و مكلف بالنسبة للأنظمة السياسية، كما انه في الوقت الراهن لم تعد مسألة محاربة المشاكل البيئية أكثر أهمية بل التكيف معها مع الحد من الضرر الناجم عن الأنشطة البشرية.[1]

وقد ساهم نمو النشاط الاقتصادي المتواصل و ما صاحبه من تطور تكنولوجي والتغيير في أنماط الاستهلاك و الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية أدى إلى ظهور علاقة هامة بين التلوث البيئي و النمو الاقتصادي، فالجزائر أصبحت تواجه صعوبات في مجال قياس تكاليف التلوث البيئي

[1] https://dl.ummto.dz/handle/ummto/5406 اطلع عليه يوم 2020/04/25

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و ما مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، لأن تحقيق النمو المستدام البيئي يضمن رفاهية الأجيال حاضرا ومستقبلا.

و انطلاقا من التخطيط 1970-1985 : الذي تبنته الجزائر خلال السنوات التي جاءت بعد الاستقلال نموذجا للتنمية الاقتصادية و الذي يرتكز على التخطيط المركزي، و على برامج واسعة للتنمية، و الذي ساهم فيه بشكل كبير ارتفاع أسعار البترول خلال السنوات 1972و1974 و بالتالي اعتمدت الاستراتيجيات على الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية [1]، وتحقق تقدم كبير في مجال النمو و التشغيل و المداخيل و التربية غداة الاستقلال، و قد سجلت الجزائر خلال السبعينيات نسبة النمو الإجمالي الناتج المحلي قدرها 2.7 بالمئة في المعدل السنوي، وتحسنا للقدرة الشرائية إلى 22 بالمئة سنة 1977[2]، و كان تقييم الموازنات الاجتماعية للدولة ذات الدلالة على أ نها كانت هامة، من 7 بالمئةإلى20 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مخصصة للتربية و5.6 بالمئة للصحة.[3]

إن التوجه لخيار التنمية الذي لا يوجد له بديل، اعتمد في الأساس على استغلال الموارد الطبيعية بشكل أكبر خاصة في ميادين المحروقات و الفلاحة و الصيد البحري والغابات و الدور المركزي للقطاع العام الذي يفتقر لنظام ترشيد اقتصادي و إيكولوجي قد سمح فعليا بإحراز نتائج حسنة في نوعية الحياة الخاصة بالأفراد و المواطنين الجزائريين، لكن كل ذلك كان على حساب البيئة التي كلفها اختلال في توازنها .

و قد بدأ ظهور جوانب الضعف في التنمية منذ 1986 حيث بدأ التدهور الإيكولوجي والبيئي يظهر ذلك أن التصنيع و استغلال الموارد الطبيعية و الزراعية بشكل مفرط و مبالغ فيه، وكذا النمو العمراني السريع في المناطق الساحلية تسبب في ظهور أنواع من التلوث، وذلك ما أكده تقرير البنك العالمي حول الجزائر الصادر في أوت 1989 حول السياق الاقتصادي و الاجتماعي حيث حمل أول عناصر التفاعل بين السكان و البيئة، مشيرا بذلك إلى بداية التلوث البيئي في الجزائر، إذ أن تدهور الأوساط الطبيعية و تلوث المياه و الساحل البحري و الهواء و تراكم النفايات السامة على مستوى المنشآت الصناعية و تعميم مكبات النفايات غير المراقبة، أصبحت ظاهرة منتشرة في منتصف الثمانينات حقائق مقلقة .

---

1 وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، **المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر** ، 2001، ص23.

2 وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر** ،2000،ص13.

3 عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، 1994-2004، **مذكرة ماجستير**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، 2005،ص142.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في التسعينات من خلال الانفتاح على اقتصاد السوق بصورة تدريجية و تطبيق إصلاحات هيكلية للاقتصاد بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي، فاقمت من المشاكل البيئية وجعلتها في منحنى تصاعدي و زادت من حدتها حيث أن تطبيق برامج التعديل الهيكلي و نقص الموارد سواء على مستوى ميزانية الدولة أو على مستوى المنشآت قد تجلت في الآثار السلبية على البيئة.وقد برزت بشكل خاص في خفض ميزانيات التسيير و التجهيز و إيقاف برامج الأشغال الكبرى التي ساهمت في فك العزلة على المناطق و مكافحة التصحر و إهمال التخطيط لا سيما في ما يتعلق بالتهيئة العمرانية، أما على مستوى المنشآت فالمشاكل المالية التي واجهتها صعوبة تحمل التكاليف الضرورية للتقليص من التلوث، و قد ضاعفت هذه الأوضاع بالطبع من التدهور و الإتلاف التي تعانيه البيئة من الموارد غير المتجددة.[1]

الفرع الثاني: زيادة السكان و الفقر و أثره على الموارد الطبيعية

يقول "سميلسر" إن التحديث أو التنمية يتضمن تحولا في بعض متغيرات الحياة مثل: بالنسبة للتكنولوجيا فهي تصبح أكثر تعقيدا ، و السكان تتميز بالتحول بشكل أكبر نحو المدن ، والزراعة تمتاز بالتخصص و الإنتاج التجاري ، أما الأسرة فخصائصها توجهت نحو الثورية، أما ما تعلق بالدين فتميز بمزيد من العلمانية .[2]

و قد تسببت التأثيرات التي أحدثها الإنسان و كذا الزيادة السكانية السريعة في العالم عامة و في الجزائر خاصة و ما صاحبها من تزايد الحاجة إلى المزيد من الغذاء والطاقة كذلك أدى إلى الإفراط الشديد في استخدام الأرض استخداما مكثفا لا عقلانيا، الأمر الذي أدى إلى استنزاف الموارد البيئية و تدهورها . و يندرج هذا الاستغلال المفرط لعناصر الأرض ضمن الأفعال التي تضر بالبيئة بشكل غير عمدي نتيجة قلة الوعي بضرورة المحافظة على موارد الأرض و ترشيد استهلاكها .

كما يعد التزايد السكاني أخطر من التلوث البيئي في حد ذاته لأنه المتسبب الرئيسي فيه، إذ أنه يساهم في تدهور الخدمات و المرافق الأساسية و له تأثير كبير علي الموارد الطبيعية المحدودة من خلال المخلفات و تلوث المياه و من مظاهر النمو السكاني المفرط التي تعيشها الجزائر: أعمار معظمه

---

[1] عبد القادر عويتان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، **مذكرة ماجستير**، جامعة سعد دحلب-البليدة، قسم العلوم الاقتصادية، 2008،ص115-116.

[2] نصيرة سالم،"الفكر البيئي بمشاريع التنمية المحلية بالجنوب الجزائري"، **كتاب أعمال ملتقى آليات حماية البيئة**،الجزائر العاصمة،2017/12/30،ص30. http://jilrc.com/wp-content/uploads/2018/01/مركز-جيل-البحث-العلمي-ملتقى-آليات-حماية-البيئة-الجزائر-ديسمبر-2017.pdf.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ساحلي بنسبة 3/2 من إجمالي السكان، ناهيك عن التوسع على حساب المساحات الخضراء و تدهورها، بالإضافة إلى أن تزايد السكان يتسبب في تلويث الهواء بأخطر الغازات نتيجة حركة المرور الكثيفة كإنبعاثات أكسيد الآزوت و ثاني أكسيد الكبريت و الرصاص.[1]

تسبب التزايد السكاني في الجزائر في مشاكل عدة لعل من أبرزها:

-مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية حيث تم تحويل مساحات شاسعة إلى مباني تسبب ذلك في حدوث عدم توازن اجتماعي و اقتصادي بين المناطق حيث أنه ما بين سنتي 1994 و 1995 قدرت الأراضي التي كانت تستغل للزراعة بـ 40.651.820 هكتار و خلال سنة فقط أي 1995-1996 انخفضت بحوالي 110.820 هكتار.

-التغيرات المناخية و الثلوت البيئي و الذي ساهم فيه التزايد السكاني حيث تضاعف سكان الجزائر أربع أضعاف بين سنتي 1962 و 2019 من 10 مليون إلى 43 مليون نسمة، هذا الأمر ساهم في تلوث :

أ-الهواء: و تعتبر السيارات أحد أبرز المساهمين في الثلوت حيث بلغ تعداد الحضيرة الوطنية للسيارات في السداسي الأول من سنة 2007 إلى ما يربو عن 3 ملايين و700 ألف مركبة، هذا بالإضافة إلى الكم الهائل من النفايات الطبية التي يتم التخلص منها و إتلافها بطريقة غير سليمة لتقليل التكلفة و التهرب من الضرائب، ما زاد من الأمراض خاصة الصدرية و المتعلقة بالتنفس و التي يقدرها الاحصائيون بنسبة 25 بالمئة سنة 1996 من الحالات المرضية الناتجة عن الثلوت البيئي، هذا بالإضافة الى الدور الذي تلعبه بعض المصانع في تلوث الهواء كمصانع الاسمنت مثلا وكذا مشكلة إتلاف نفايات المصانع والنفايات المنزلية .

ب-المياه : حيث لا تزال الجزائر تعاني من الأمراض المتنقلة عبر المياه (MTH) الناتجة عن النزوح الريفي الفوضوي و الأزمة السكنية الخانقة و في سنة 1990 صنفت 23 ولاية من بين 48 آنذاك كمناطق خطر وبائي كبير، كما بينت دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية، عن نوعية المياه المستهلكة أن 40 بالمئة ذات نوعية جيدة و45 بالمئة ذا نوعية مرضية بينما 15 بالمئة هي رديئة.[2]

---

[1] شراف براهيمي، " البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)"،**مجلة الباحث**،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،العدد 13/12،ص100.

[2] نورة عمارة، "النمو السكاني والتنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-"، **مذكرة ماجستير** ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار – عنابة،السنة الجامعية: 2012، ص163-168.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وقد أثبتت الدراسات العلاقة بين الفقر و البيئة على أنها علاقة سببية، حيث يسعى الفقراء إلى إشباع الاحتياجات المستقبلية بأسرع الأساليب، ينجر عن ذلك تدهور ملحوظ للبيئة التي تعمل على زيادة الفقر و هكذا تستمر المشكلة، حيث يؤدي الفقر إلى نقص في الإنتاجية و استخدام غير مستديم للموارد الطبيعية، و بشكل تفصيلي فإن علاقة الفقر بالبيئة علاقة مزدوجة الاتجاه، فالفقر هو أحد مسببات التدهور البيئي لأن احتياجات الفقراء و سبل عيشهم الملحة تعني في كثير من الأحيان القيام بممارسات و سلوكيات مدمرة للبيئة مثل الإفراط في صيد الأسماك و الحيوانات البحرية في المناطق الساحلية و استخراجها بطرق غير سليمة، كما أن التدهور البيئي يكون أحد أسباب الفقر بشح الموارد الطبيعية الناجم عن سوء الاستغلال.[1]

حيث أقر التقرير الوطني حول حالة البيئة في الجزائر سنة 2000، بان الفقر يتفاقم بشكل واضح وجلي، لاسيما وان تقرير المؤتمر الوطني لمكافحة الفقر و الإقصاء الذي نظمته الحكومة الجزائرية في 28 أكتوبر 2000 أكد أن 5/1 يعيش في حالة من الفقر، فإلى جانب التعرض المتزايد للسكان الفقراء لأخطار الثلوث البيئي، تزيد حالة الفقر و الحاجة عندهم في استهلاك الموارد البيئية دون مراعاة، و هذا لضمان حياتهم، كما أن الجزائر أدرجت بشكل واضح ضمن الإستراتيجية الوطنية للبيئة و مخطط العمل البيئي ضرورة تقليص ظاهرة الفقر و العمل على النمو المستدام.[2]

المطلب الثالث : مشكلة النفايات في الجزائر

تبرز الوضعية الحالية للنفايات الصلبة الحضرية في الجزائر الصعوبات التي تواجه التسيير و التي ترجع لعوامل متعددة و متنوعة الأشكال أهمها التزايد المتسارع لعدد السكان والتمركز في المدن دون الأرياف، إضافة إلى التطور و النمو الاقتصادي و تحسن مستوى المعيشة إلى جانب ضعف وجود و فعالية القوانين و التشريعات المتعلقة بتسيير النفايات الصلبة الحضرية.

وبالرجوع إلى التقديرات المقدمة من قبل المدير العام للوكالة الوطنية للنفايات، فإن كمية النفايات المنزلية تمثل 75 بالمئة من إجمالي النفايات، بينما لا تزال الجزائر بعيدة عن المقاييس الدولية فيما يتعلق باسترجاع النفايات و إعادة تصفيفها.

---

[1] **واقع البيئة في الجزائر**، نشر يوم19/08/08 واطلع عليه يوم 2020/07/29
https://www.politics-dz.com/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%_A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/

[2] حكيم مليايي ومراد حمادي، **مرجع سبق ذكره**، ص146-147.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

من جانب آخر، تقدر حصة الجزائري كمعدل يومي بكيلوغرام و 1,2 كيلوغرام في المدن الكبيرة، ومن بين 0,5 و 0,8 كغ في المدن المتوسطة والصغيرة، وهو بالتالي من بين أعلى المستويات في منطقة شمال إفريقيا التي تقدر معدلات إنتاج النفايات المنزلية فيها ما بين 170 كغ و190 كغ سنويا.

ويزداد الإشكال حدة مع عدم استطاعة الجزائر، إلى غاية الآن، على معالجة جزء كبير من النفايات المنزلية، دون الأخذ بالحسبان الصناعية و السامة و الخطيرة، من بينها النفايات الاستشفائية المقدرة بحوالي 34 ألف طن سنويا، يضاف إليها 4000 طن من الأدوية الفاسدة المخزنة و 2500 طن من المواد الكيميائية و140 طن من المبيدات.

وإلى جانب لجوئها إلى شركات أجنبية في معالجة نفايات خاصة مثل الأميانت، فإن الجزائر لجأت أيضا إلى الخبرة الدولية لحصر و معالجة مشاكل النفايات الخاصة، كما لجأت إلى مجموعة "لافارج" لحرق الأدوية الفاسدة على مستوى أفرانها.[1]

الفرع الأول: أسباب تفاقم مشكل النفايات في الجزائر

ترجع الوضعية الراهنة لتسيير لنفايات في الجزائر لمجموعة من الأسباب و لعل أهمها يتمثل في ما يلي:

-تطور عدد السكان: منذ بداية و مع تأميم قطاع المحروقات، و البدء بسياسة تصنيع مكثفة أدت إلى تحول جذري لهيكل السكان و تركيز لنشاطاتهم و انتقالهم للعيش من الريف إلى المدينة، ما ساهم في تدهور للحياة الحضرية و زيادة معتبرة للسكنات القصديرية، ذلك أيضا ساهم في تطور الصناعات على الشريط الساحلي على حساب المؤهلات الفلاحية دون الأخذ في الاعتبار الشق البيئي، ما ساهم في التزايد للمشاكل المرتبطة بالمناطق الحضرية، و التي أبرزها مشكل تسيير النفايات الصلبة الحضرية و ضعف القدرة في التحكم في الكميات المتزايدة الناتجة عن النشاطات الحضرية بالخصوص في التجمعات السكانية الكبرى.

-التنمية الاقتصادية و التحسن في المستوى المعيشي: تهمل جل السياسات الاقتصادية المعايير البيئية في عملية الإنتاج، هذا الإهمال ينتج عنه كم هائل من النفايات الصلبة الحضرية، ويبرز على وجه

[1] https://www.elkhabar.com/press/article/21947. اطلع عليه بتاريخ: 2019/06/11

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

خاص بالنسبة لسياسة الأسعار ذات الأثر المباشر على طبيعة الاستهلاك حيث يشجع انخفاض الأسعار على زيادة الاستهلاك غير العقلاني ما يتسبب في زيادة النفايات الصلبة الحضرية .

-الإطار القانوني و التنظيمي : على الرغم من الترسانة القانونية المنظمة للبيئة في الجزائر، إلا أن التأخر في المصادقة على المراسيم التطبيقية لهذه القوانين قد شجع الممارسات التي أدت إلى تدني و تدهور عملية التسيير.

وقد أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، إلى ظهور أنماط معيشية جديدة ساهمت بشكل مباشر في زيادة متطلبات الإنسان وتنوعها، مما أدى إلى الزيادة في كمية النفايات المتولدة يوميا وتنوعها وأصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة إتباع أساليب علمية في تسيير هذه النفايات، سواء أكان ذلك في طريقة جمعها أو حفظها أو نقلها والتخلص منها بطريقة سليمة وقانونية، وذلك دون المساس بالموارد الطبيعية، حيث تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما والمتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العموميتين، لاسيما في مجال جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها، إذ تضمن البلدية سير المصالح العمومية البلدية التي تهدف إلى دارة أمالكها وبهذه الصفة وفق القانون، فهي تحدث تلبية حاجات مواطنيها و إضافة إلى مصالح الإدارة العامة، مصالح عمومية تقنية قصد التكفل بالنفايات المنزلية وباقي النفايات.[1]

الفرع الثاني: تسيير النفايات في الجزائر

سياسة إدارة النفايات الخاصة هي جزء من الاستراتيجية الوطنية البيئية (SNE)، وكذلك في خطة العمل البيئية الوطنية و التنمية المستدامة (PNAE-DD). و قد تجسدت هذه السياسة بإصدار القانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر/ كانون الأول 2001 المتضمن إدارة و مراقبة و التخلص من النفايات و التعامل معها و الجوانب الملازمة للتعامل مع النفايات الخاصة ومبادئها هي:

- منع و تقليل إنتاج و إصدار النفايات في المصدر.
- تنظيم فرز و جمع و نقل و معالجة النفايات .
- استعادة النفايات عن طريق إعادة الاستخدام و إعادة التدوير.

[1] نزار عبدلي ، "آليات تسيير النفايات المنزلية"، **مجلة البحث القانوني والسياسي**،الجزائر-جامعة سكيكدة، العدد 1، ديسمبر 2016 ،ص81.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

- المعالجة السليمة بيئيا للنفايات .
- إعلام و توعية المواطنين بالمخاطر التي يتعرض لها جراء النفايات و تأثيرها على الصحة والبيئة.
- مؤسسة أدوات الإدارة: الخطة الوطنية لإدارة النفايات الخاصة (PNAGDES) .
- اللوائح المتعلقة بالنقل والحركة عبر الحدود المخلفات.[1]

و تقوم الوكالة الوطنية لتسيير النفايات في الجزائر والتي تعتبر الجهة المسؤولة لإحصاء النفايات، بتنزيل فيديوهات يومية في شهر ديسمبر في نفس التوقيت على صفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي توضح فيها إحصائيات 2019، التي قامت بها الوكالة عبر التراب الوطني، حيث أشارت بعض هذه الإحصائيات الخاصة بالنفايات في الجزائر إلى وجود 13.1 مليون طن/السنة ككمية للنفايات المنزلية بـ85.0كغ من النفايات في اليوم للفرد الواحد.

وأن 68 بالمئة نسبة السكان المستفيدين من مرافق معالجة النفايات عن طريق الردم و 45 بالمئة نسبة البلديات المستفيدة من مرافق معاجلة النفايات عن طريق الردم .كما يقدر معدل جمع النفايات المنزلية بـ: 5.67 بالمئة في المناطق الريفية، و نسبة 5.87 بالمئة في المناطق الحضرية.

وتقوم الوكالة الوطنية بجهود من اجل تحسين تسيير النفايات و التشجيع على إعادة التدوير، بهدف الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .[2]

[1] République algérienne démocratique et populaire, **Rapport national de l'Algérie**, 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19), Mai 2011, p20.

[2] صديقي النعاس وآخرون،"واقع تسيير النفايات في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات**،المجلد 09،العدد 01، 2020، ص248-253.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

خاتمة الفصل الثاني

الملاحظ من خلال ما تم تقديمه لمختلف المؤسسات البيئية في الجزائر وتطورها أنها لم تتسم بالاستقرار و لم تعرفه قرابة ما يزيد عن أربعين سنة توزعت فيها المصالح البيئة بين قطاعات وزارية مختلفة فمن تردد إلى إلحاق إلى إدماج، وعليه فإن التذبذب يؤدي إلى عدم الفعالية على أرض الواقع لحماية البيئة. فمن حيث المضمون فإن ارتباط موضوع البيئة بوزارات الري و الغابات و البحث العلمي و التربية و الداخلية و الأشغال العمومية و التهيئة العمرانية، كل هذا التذبذب يعزى إلى عدم الاستقرار و بالتالي انعدام النشاط و هو نتيجة حتمية لتفاقم آثار التلوث الحضري و الصناعي و تسارع وتيرة تدهور الأوساط الطبيعية في البلاد، إذ دفعت هذه الحالة بالدولة إلى الاقتناع بضرورة إيجاد وزارة خاصة بالبيئة تضع على كاهلها مهمة حماية البيئة هي وزارة التهيئة العمرانية و البيئة ثم بعدها وزارة البيئة والطاقات المتجددة، ومنه ومن خلال تتبعنا لمسار السياسات التشريعية في الجزائر من 1962 إلى يومنا هذا يتبين أن هناك تطور غير مسبوق للإطار التشريعي و التنظيمي الذي من شأنه أن يسمح تأطير سياسة عمومية فعالة بحماية البيئة .

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المبادئ المعتمدة من طرف المشرع الجزائري لغرض حماية البيئة، إضافة إلى توصيف الوضع البيئي في الجزائر وإبراز أهم مميزاته وخصائصه.

Supprimer filigrane
Wondershare PDFelement

الفصل الثالث

الحوكمة البيئية وإمكانية الأمن البيئي في الجزائر

ما بين 1999-2019

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفصل الثالث: الحوكمة البيئية وإمكانية الأمن البيئي في الجزائر مابين 1999-2019

تواجه الجزائر مجموعة من المشاكل المرتبطة بالتلوث ، خاصة ما تعلق بالمناطق الصناعية القديمة، و غالبا ما تكون غير فعالة و ملوثة،والى وقت قريب كانت عملية التصنيع تتم دون مراعاة الجوانب البيئية الضرورية، كما أن التلوث الناجم عن تصريف المياه الصناعية غير المعالجة، و انبعاث الغازات، و إنتاج النفايات الخطرة، التي لم تجد إدارتها حلولا بعد، تشكل مشاكل بيئية خطيرة.

و في السنوات الأخيرة، تجاوز إنتاج المخلفات الصلبة الصناعية في الجزائر 1.240.000 طن وذلك منذ سنة 2005، 40 بالمئة منها تعتبر سامة و خطيرة. على سبيل المثال، تنتج منطقة السنية الصناعية في وهران وحدها 10000 طن / سنة من النفايات الصلبة و السائلة، فضلا عن الكميات الهائلة من المنتجات السامة التي تحتويها مياه الصرف الصناعي، و التي يتم تصريفها إلى البيئة الطبيعية (البحر، الوديان... إلخ).[1]

كما يتم تخزين النفايات بشكل عام في مواقع الإنتاج دون مراعاة المعايير و القواعد الوقائية البيئية الوطنية أو الدولية. في ضوء هذا الوضع، تم إجراء تحليل معمق لاقتراح إستراتيجية لتحسين إدارة النفايات الصناعية .

[1] H. Bouabdesselam et A. Liazid et Y. Bouzidi , **La politique environnementale en Algérie : Réalités et perspectives, Déchets sciences et techniques**, N°38, 2005, p. 29-33. http://lodel.irevues.inist.fr/dechets-sciences-techniques/index.php?id=1933.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الأول: التخطيط البيئي في الجزائر

جاء الاهتمام بالتخطيط البيئي و إدماجه من بين الآليات الوقائية لحماية البيئة بناءا على ما للتخطيط من مكانة جد هامة ضمن النشاط الإداري في تاريخنا المعاصر حيث اهتمت به جميع الدول باعتبار ه منهجا و أسلوبا علميا و عمليا لحل مشكلا تها .

وعليه فقد تم الاستعانة بالتخطيط البيئي لحماية البيئة في الجزائر لما له من دور أساسي في توفير مناخ يسمح بالتسيير العقلاني و الحكيم للبيئة، ويمكن من تجاوز مشاكل التنمية المستدامة، من خلال ضمان الاستغلال الأمثل والرشيد، الموجه والمنظم للموارد الطبيعية بعيدا عن العشوائية و الاستغلال اللاعقلاني و غير الرشيد، كما أن أهمية التخطيط البيئي تنبع كذلك من حاجة موضوع حماية البيئة إلى منهجية علمية وموضوعية متعددة الجوانب، مبنية في الأساس على دراسة تقييمية و تقويمية للوضعية البيئية حاضرا و مستقبلا، و القيام بمراجعة عميقة و جذرية للمناهج و الأساليب المعمول بها سابقا وتغييرها بتوجه جديد متكامل و مستديم، قائم على التوقعات العلمية و الدراسات الإستشرافية التنبؤية المتخصصة في مجال البيئة، و التي تهدف كلها إلى رسم سياسة بيئية تأخذ على عاتقها تصحيح الاختلات و وضع المخططات لمواجهة تحديات المستقبل.

المطلب الأول : التخطيط البيئي القطاعي

بالإضافة إلى أهمية التخطيط الاقتصادي و دوره في حماية البيئة يبرز التخطيط القطاعي كأحد الأدوات الحيوية لدعم السياسة الوطنية المتعلقة بالبيئة، خاصة و أن العديد من العناصر البيئية مرتبطة بقطاعات محددة دون باقي القطاعات ومنفصلة إداريا و هيكليا، وهو السبب الذي ظهر من خلاله التخطيط البيئي كتخطيط قطاعي قبل ظهور التخطيط البيئي الشمولي، و قد انحصر التخطيط البيئي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة على الجانب القطاعي، إذ شمل ثلاثة مجالات لخصناها في الفروع التالية:

الفرع الأول : التخطيط البيئي المتعلق بالمياه

يعالج مشكل المياه في الجزائر من الجانب الكمي و النوعي، فالأمر الذي يزيد مشكلة الماء تعقيدا هو الاختلال الذي يصيب الموازنة بين العرض و الطلب من جهة و سوء استخدام ما هو متاح

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

من جهة ثانية، فالجزائر تعاني فضلا عن ضعف العرض في مواجهة الطلبات المتزايدة من تفاقم مشكل تلوث المياه الموجودة بالمخلفات السائلة و الصلبة ذات المصادر المختلفة- الصناعية و المنزلية والزراعية-، الأمر الذي جعل المياه المتاحة في الجزائر قليلة و لا تلبي حجم الطلب المتزايد .[1]

ويعد تحسين كفاءة استخدام الموارد المائية مسعى استراتيجي يرمي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للاستعمال المائي دون الرهان على توازن الأنظمة الإيكولوجية، و نظرا لافتقار الجزائر للموارد المائية، عمل المشرع على توظيف التخطيط في إدارة الموارد المائية بصورة متكاملة كآلية لضمان استدامتها وتحسين نوعيتها والحفاظ على مصادرها، مدعما ذلك المسعى بمرجعية تخطيطية مركزية تتركز في الأساس على المخطط الوطني للماء الذي يسمح بتوجيه التوزيع المجالي للأنشطة البشرية، العمرانية والصناعية.[2]

و قد ساهم قانون العقوبات الجزائري في توقيع جزاءات على الأفعال: التي يحضرها القانون و الواقعة ضمن إقليم الدولة و المحافظة على الممتلكات العامة ، و على أن البيئة المائية هي إحدى هذه الممتلكات، فقد اهتم قانون العقوبات الجزائري بإقرار العقوبات ذات الصلة بحماية البيئة المائية فأقر عقوبات سالبة للحرية منها ما تصل إلى درجة الإعدام إذا ما تعلق الأمر بفعل تخريبي أو إرهابي كتلك الأفعال التي تضر و تمس بالأوساط المائية، ونذكر من بينها :

-تجريمه لكل فعل من شأنه إدخال أو تسريب أي مواد في مختلف الأوساط المائية بما فيها المياه الإقليمية، و التي من شأنها جعل صحة الانسان أو الحيوان أو الطبيعة في خطر.[3]

-حماية البيئة المائية في إطار القانون المتعلق بتسيير النفايات و قانون حماية البيئة : إذ وبعد انضمام الجزائر إلى اتفاقية بازل مع التحفظ و المتعلقة بالتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود سنة 1998[4]، صدر قانون يحدد كيفيات تسيير النفايات ومراقبتها و هو القانون رقم : 19-01 الممضى في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001[5]، و المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها،

---

[1] Ahmed REDDAF, « **La protection juridique de l'eau: L'aspect préventif** », IDARA, vol. 06, n°02, 1996, p126.

[2] فاطمة الزهراء دعموش ، " سياسة التخطيط البيئي في الجزائر "، **مذكرة ماجستير** ، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري – تيزي وزو،السنة الجامعية: 2010، ص91.

[3] أحمد حمدها و أحمد برادي، " الحماية القانونية للبيئة المائية في التشريع الجزائري" ،**مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية** ،2020،المجلد 09،العدد 01،ص479-480.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي**، رقم 98-158 المؤرخ في 19 محرم 1419 الموافق لـ16 ماي 1998.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 19-01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، **الجريدة الرسمية**، العدد 77، المؤرخة في 15 ديسمبر 2001،ص2.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

جاء بعد ذلك مباشرة قانون النفايات المنزلية و هو القانون 03-10 المؤرخ في 20 جويلية 2003 [1]، المرتبط بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و الذي نص في مادته الثالثة على مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية و الذي ينبغي بمقتضاه تلافي الحاق الضرر بجميع الموارد الطبيعية و ذكر من بينها الماء.

- المخططات التوجيهية للموارد المائية :

يعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 10-01 [2] المتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية و المخطط الوطني للماء بمثابة الانطلاقة للتخطيط المائي بالجزائر إذ يعد الأول من نوعه و الذي يختص بالماء على وجه الخصوص دون بقية الموارد الطبيعية، و الذي جاء نتيجة الترسانة القانونية و التشريعية التي سبقته و نخص بالذكر هنا القانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه و القانون رقم 08-03 المؤرخ في 23 يناير 2008 المعدل والمتمم للقانون 05-12.

ويشتمل المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية على تقييم الموارد المائية التي يتم رصدها، بما فيها الموارد البديلة الصادرة لا سيما عن تصفية المياه القذرة و تحلية ماء البحر و كذا الموارد التي خضعت لإعادة التدوير نتيجة لتقليص الخسائر المادية و تطهير الموارد الطبيعية، و يتم بموجبه تقييم الاحتياجات للماء المعدة على أساس أهداف تطوير القطاع على المدى البعيد و المحددة لكل وحدة هيدروغرافية طبيعية، بالإضافة إلى تحديد المشاريع و البرامج المهيكلة للحشد و تخصيص الموارد المائية، التي تسمح بتلبية الاحتياجات للماء الضرورية على المدى البعيد، و تحديد المشاريع و البرامج المهيكلة لإعادة تأهيل و تطوير منشأة التزويد بالماء الصالح للشرب، و التطهير و السقي على حد سواء، زيادة على التوزيع الزمني لمجمل المشاريع و البرامج المهيكلة حسب تطور الاحتياجات للماء خلال مدة التخطيط و كذا تقدير تكاليف الاستثمار.

و يخضع المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية إلى مسار التحيين على أساس التقييم المنصوص عليه في المادة 5 منه، كما يمكن تحيينه في حالات تغيير العوامل الطبيعية التي لها تأثير على الموارد المائية كحالات الجفاف وشح الأمطار على سبيل المثال .

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية**، العدد 43، المؤرخة في 20 جويلية 2003،ص9.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 10-01 المتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء، **الجريدة الرسمية**، العدد 01، المؤرخة في 06 جوان 2010،ص3.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وقد استطاعت الجزائر بفضل إستراتيجيتها القطاعية من إنجاز العديد من السدود خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية سنة 2019، حيث انتقل عدد السدود المنجزة من 44 سدا خلال سنة 1999إلى 68 سدا أواخر سنة 2010 ، هذه الهياكل القاعدية التي مكنت من تجنيد طاقة مائية معتبرة حيث أنها ارتفعت المقدرات المائية من 3.03 مليار متر مكعب خلال 1999 إلى 07 مليار متر مكعب أواخر سنة 2010 و من بين أهم المشاريع الكبرى التي تم إنجازها هو الانطلاق في المشاريع ابتداء من سبتمبر 2007 فقد تم إنجاز سد بني هارون و مركب مستغانم – أرزيو بوهران و مركب سد تاقصبت بالعاصمة .[1]

بالإضافة إلى تطوير أساليب المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، الري و هو ما تبينه الجداول التالية:[2]

1-المياه الصالحة للشرب

الشكل رقم 10 جدول توضيحي يبين توزيع المياه الصالحة للشرب

التزويد بالماء الشروب AEP	1999	2011	2014
المد الطولي للشبكات بالكم linéaire	50.000	102.000	112.000
نسبة الربط raccordement	78بالمئة	94بالمئة	98بالمئة
النصيب باللتر يوميا للفرد الواحد	123	170	175

المصدر: تقرير وزارة الموارد المائية " الخطة الإستراتيجية المائية في الجزائر "، بالقاهرة-مصر، 21-22 نوفمبر 2011 .

يقدم الجدول التطور الحقيقي للمد الطولي للشبكات بالكم وهذا منذ سنة 1999 الى غاية 2014 والزيادة الكبيرة والملحوظة والتي مثلت نسبة 224 بالمئة هذا ما يعكس الجهود الجبارة التي بذلتها الدولة في زيادة نسبة الربط بالماء الشروب، و ذلك ما يعكسه أيضا ارتفاع نصيب الفرد باللتر من الماء الشروب يوميا خلال الفترة السالفة الذكر،كما يبين أيضا نجاعة السياسات المنتهجة خلال ذات الفترة،ويرتبط ضمان توفر المياه للجميع وإدارتها إدارة مستدامةبمدى تطبيق أربعة مبادئ:

[1] عبد الرحمان ديدوح، **الأمن المائي والاستراتيجية المائية في الجزائر**، برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2017، ص107.

[2] تقرير وزارة الموارد المائية، **" الخطة الإستراتيجية المائية في الجزائر "**، بالقاهرة-مصر، 21-22 نوفمبر 2011 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

1) فصل مياه الشرب عن المياه المستعملة.

2) والوصول إلى مياه الشرب ومعالجتها من أجل إزالة الملوثات الكيميائية والبيولوجية.

3) وحماية النظم الإيكولوجية للمياه العذبة واستصلاحها.

4) وضمان إمكانية الحصول على المياه وحقوق المياه.[1]

2-الصرف الصحي

الشكل رقم 11 جدول توضيحي يبين توزيع الصرف الصحي

	1999	2011	2014
المد الطولي للشبكات بالكم linéaire réseaux	21.000	42.000	45.000
نسبة الربط	72بالمئة	87بالمئة	95بالمئة
محطات التصفية	28	128	239
الكمية بالمليون متر مكعب سنويا	90	600	1200

المصدر: تقرير وزارة الموارد المائية " الخطة الإستراتيجية المائية في الجزائر "، بالقاهرة-مصر، 21-22 نوفمبر 2011 .

الجدول السابق يوضح المد الطولي لشبكات الصرف الصحي بالكيلومتر و تطورها خلال 15 سنة منذ سنة 1999الى غاية 2014 ، كما يقدم نسب للربط وعدد محطات التصفية على المستوى الوطني والتي شهدت تطورا كذلك حيث انتقلت من 28 محطة 239 محطة تصفية، حيث يعد الحصول على مياه صالحة للشرب وخدمات صرف صحي ملائمة من حقوق الإنسان الأساسية ويؤكد على النجاح في المجالات التنموية كالزراعة والطاقة .

[1] https://www.un.org/ar/chronicle/article/20267. اطلع عليه يوم:08/03/2021

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

3-الري الفلاحي

الشكل رقم 12 جدول يبين نسب الري الفلاحي مابين 1999-2014

الري الفلاحي	1999	2011	2014
المساحات والمحيطات الفلاحية بالهكتار	157.000	227.000	270.000
المساحات والمحيطات المتوسطة والصغرى	350.000	940.000	1200.000

المصدر: تقرير وزارة الموارد المائية " الخطة الإستراتيجية المائية في الجزائر "، بالقاهرة-مصر، 21-22 نوفمبر 2011 .

كما اتبعت الجزائر برامج جديدة على شاكلة برامج تحلية المياه لضمان التزود بالماء الشروب خاصة بالمناطق الشمالية و الساحلية لدعم احتياطي السدود و إمكانية استغلالها في المجال الزراعي و الفلاحي حيث تم انجاز 23 محطة متوسطة سنة 2000 بالإضافة إلى 11 محطة كبرى ما بين سنتي 2000 و 2003 و قد ساهمت هاته المحطات بتغطية 33 بالمئة من الاحتياجات للماء الشروب سنة 2012.[1]

الفرع الثاني : التخطيط العمراني والمخطط الوطني لتسيير النفايات

-أولا: التخطيط العمراني والبيئة في الجزائر

شهدت الفترة الأخيرة من السنوات العشرين الماضية توجهات جديدة للعمارة والأبنية الحديثة تمثلت في نمو الوعي البيئي لدى المعماريين و المهندسين ساهم ذلك التقدم في تقنيات وتكنولوجيات الأنظمة بالمباني لتتماشى مع المتطلبات و الاحتياجات البيئية للمعماريين والمستعملين، و قد ظهرت هذه الاتجاهات نتيجة للتأثيرات السلبية على البيئة، نتيجة للزيادة في استهلاك الطاقة و استخدام مواد ملوثة للبيئة، و قد أصبح إدماج العنصر البيئي في القرارات و السياسات العمرانية يعد مطلبا أساسيا لتكريس مبدأ التنمية العمرانية المستدامة.*

[1] عبد الرحمان ديدوح، **مرجع سبق ذكره**،ص110-113.

* برز مفهوم التنمية العمرانية المستدامة للمرة الأولى في مؤتمر ريو سنة 1992، وقد تجسد عمليا من خلال الأجندة 21، وتم التأكيد عليه أيضا في مؤتمر العمران 21 المنعقد في برلين سنة 2000، والذي عرض أمثلة لأفضل الممارسات في تطبيق التنمية العمرانية المستدامة في المدن حول العالم.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وقد أقر المشرع الجزائري من خلال القانون رقم: 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير في نص مادته 10 على نوعين من أدوات التعمير و هي: المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير و مخططات شغل الأراضي، بحيث تضمنت المادة 11 من نفس القانون أهداف هذه الأخيرة في ضبط مجموعة الأراضي العامرة و القابلة للتعمير لإقليم البلدية. والتي تتجسد أساسا ضمن إطار المحافظة على الأراضي من كل ظواهر الاعتداء من جهة، و شغل الأراضي و ترقيتها مع الأخذ بعين الاعتبار المساحات الخضراء و الارتفاقات و الأراضي الفلاحية من جهة ثانية [1].

و ما يمز التخطيط العمراني في الجزائر خلال فترة الدراسة المحددة هو صدور قانون المدينة الجديدة رقم 08/02 المؤرخ في 2002 [2] ، و الذي عرف المدينة الجديدة : " على أنها كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال يستند إلى نواة سكنية موجودة و هي تشكل مركز توازن اجتماعي و اقتصادي و بشري بما يوفر من إمكانيات التشغيل و الإسكان والتجهيز."

و إضافة إلى ذلك جاء القانون رقم 06/06 المؤرخ في 2006/02/20 ، المتضمن قانون توجيه المدينة والذي جاء في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، حيث أشار القانون إلى أهمية المبادئ العامة لسياسة المدينة في الجزائر والتي ترتكز في الأساس على مجموعة من المبادئ في التسيير ألا وهي التنسيق و التشاور و التسيير الجواري، التنمية البشرية، الحكم الراشد، التنمية المستدامة و التي بموجبها حسب القانون تساهم سياسة المدينة في التنمية التي تلبي الحاجات الآنية دون رهن حاجات الأجيال القادمة. [3]

كما تجدر الإشارة إلى أن بدايات التحول كانت من خلال المخططات التوجيهية إلى المشروع العمراني في الجزائر أولا بداية بالمشروع العمراني الكبير لمدينة الجزائر (1996-2000) و فكرة الأقطاب الستة، و بعده البرنامج الاستراتيجي لمدينة الجزائر (2010 - 2019)، و مشاريع تحديث بعض المدن في مناسبات ظرفية، مثلما عرفته تلمسان عندما اختيرت عاصمة للثقافة الإسلامية 2011 و قسنطينة عندما اتخذت عاصمة للثقافة العربية 2015 .

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير، **الجريدة الرسمية** ، العدد 52، المؤرخة في 1990/10/30،ص1652.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 02-08 المؤرخ في 2002/05/08 المتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة وتهيئتها، **الجريدة الرسمية**، العدد 34، المؤرخة في 2002/05/14،ص4.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم : 06-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالتهيئة والتعمير، **الجريدة الرسمية** ، العدد 15، المؤرخة في 2006/03/12،ص17.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

كما سمح تحسن وضع البلاد المالي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بإحياء وبعث مشاريع كانت معطلة كميترو الجزائر، الطريق السيار شرق-غرب وإطلاق مشاريع معمارية كبرى مهيكلة لتحديث صورة المدينة و أدائها الوظيفي، وجعلها ترتقي إلى مصاف النوعية العالمية، خاصة في مدينتي الجزائر و وهران، و بدرجة أقل مدينة قسنطينة. و نذكر على سبيل المثال لا الحصر، فيما يخص هذه الأخيرة، مشروع الجسر العملاق، وفي ما يتعلق بمدينة الجزائر مشروع الواجهة البحرية الترفيهية لخليج المدينة الذي انطلق سنة 2009، ومحطة القطارات المركزية الجديدة، و المجمع السياحي غرب المدينة، و حديقة دنيا، و المسجد الأعظم، على أنه رجح أن تتعطل بعض هذه المشاريع والتي تمولها الدولة بسبب الضائقة المالية الأخيرة، و هو ما يطرح مسألة تركيز هذه المشاريع في أيدي الدولة و تهميش دور النخب التخطيطية و السلطات المحلية فيها .[1]

-ثانيا: المخطط الوطني لتسيير النفايات

يتم إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة عبر لجنة يرأسها الوزير المكلف بالبيئة أو ممثله[2]. و تتألف اللجنة من ممثلين عن مجموعة من الوزارات بالإضافة لممثل عن المنظمات المهنية المرتبط نشاطها بتثمين النفايات و إزالتها و ممثل عن المؤسسات العمومية التي تعمل في ميدان تسيير النفايات، ناهيك عن ممثل عن الجمعيات الوطنية لحماية البيئة، كما يمكن للجنة أن تستعين بكل خبير أو شخصية مختصة في ميدان تسيير النفايات لمساعدتها في أشغالها .

كما يعد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة لمدة عشر سنوات، ويراجع كلما اقتضت الظروف،وذلك بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالبيئة أو بطلب من أغلبية أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة.

و قد حددت خطة العمل الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة (PNAE-DD) البرامج البيئية المختلفة للدولة للفترة الممتدة ما بين 2001-2009. إذ أن "التقرير الوطني للدولة و مستقبل البيئة (RNE 2000) كان بمثابة الأساس لتطوير هذه الخطة. و هكذا، منذ عام 2002، فإن إدارة النفايات

---

[1] معاوية سعيدوني،أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر:جذورها واقعها آفاقها،العدد 16/ المجلد 4،ربيع 2016،**مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، ص35.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، المرسوم التنفيذي رقم : 03-477 المؤرخ في 2003/12/09 المتعلق بكيفيات وإجراءات إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ، العدد 78، المؤرخة في 2003/12/14،ص4.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الصلبة الحضرية شهدت تقدما كبيرا من خلال تطوير و تنفيذ التدابير التنظيمية اللازمة ودعم التدريب والتوعية الهادفة إلى الخدمات الفنية (المجتمعات المحلية) ومديري النفايات.

ومثل جميع البلدان السائرة في طريق النمو الأخرى، تحولت الجزائر في تسيير نفاياته من مكب النفايات البرية إلى مكب النفايات الخاضعة للرقابة و المركز الفني لطمر النفايات، و بالتالي ترجمة وعي حقيقي لحماية البيئة و الحاجة إلى إدارة متكاملة للنفايات الصلبة الحضارية. تجسد ذلك من خلال البرنامج المتمثل في :

- 122 مركز دفن تقني .
- 146 مكب نفايات متحكم به .
- 32 مركز استقبال نفايات.
- 29 مركز فرز.
- 54 مركز دفن تقني فئة 3 (للنفايات الخاملة).
- وكذلك إعادة تأهيل 40 من مدافن النفايات البرية.

وتبعا للمخطط الخماسي 2014 -2018 تم إعادة تأهيل مدافن النفايات عبر الإقليم الوطني، في حين أن عدد مراكز الدفن التقني الفئة الثانية ومكبات النفايات الخاضعة للرقابة، تجاوزت 300 و بالتالي تساهم في استيعابها تحمل أكثر من 75٪ من النفايات المنزلية . وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني لتسيير النفايات يخطط على المدى الطويل، لتحقيق فئة مركز الدفن التقني لجميع التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة، بالإضافة إلى إعادة تأهيل جميع المطامر الموجودة.[1]

الشكل رقم 13 الجدول يبين أنواع النفايات المنزلية بتمثيل نسبي

	النسبة	الكمية
المواد العضوية	54 بالمئة	6374495.71
الورق/الكرتون	10 بالمئة	1142487.74
المواد البلاستيكية	17 بالمئة	1977968.52

[1] **Rapport sur la gestion des déchets solides en Algérie**, Développée avec le support de Mr KEHILA Youcef, Agence nationale de gestion des déchets, Avril 2014,p16-17.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

حديد	3 بالمئة	332786.17
زجاج	1 بالمئة	135926.75
قماش	13 بالمئة	1478789.25
مواد أخرى	2 بالمئة	275368.84

المصدر: Karim Ouamane,la gestion des déchets en Algérie enjeux et perspectives , agence nationale des déchets, Bruxelles, 07 mars 2017.

المطلب الثاني : التخطيط البيئي الشمولي والتخطيط البيئي المحلي

وعيا منها وإدراكا بجسامة الوضع الكارثي الذي آلت إليه البيئة الجزائرية ووعيا وإدراكا بالمساوئ و الانعكاسات على حياة المواطن و اقتصاد البلاد، برزت إرادة سياسية قوية لإصلاح الإدارة البيئية بالخصوص على المستوى المركزي بغية تأهيلها إلى اتخاذ الحلول الملائمة من أجل تجاوز سلبيات السياسات السابقة في التسيير البيئي و لكي تصبح أكثر تجاوبا و مقاومة للتحديات المفروضة على أرض الواقع .

من جانب آخر تتطلب الاستراتيجي ات الحديثة لحماية البيئة وجود رؤية مستقبلية للعمل البيئي على مستوى الدولة تجسد في إطار مخططات بيئية و على هذا النحو توجه صانع القرار الجزائري إلى التخطيط المركزي لحماية البيئة كآلية لتجسيد توجيهات السياسة الوطنية في هذا المجال و لممارسته قام المشرع باستحداث التخطيطين المركزي الشمولي و المحلي لحماية البيئة.[1]

الفرع الأول : التخطيط البيئي الشمولي

عند الحديث عن التخطيط البيئي الشمولي أو المركزي في الجزائر و الذي يهدف إلى وضع تصور مستقبلي لجميع الحلول الممكنة والتي يمكن ان تساهم في مواجهة التحديات البيئية و الرهانات المستقبلية في مجال البيئة ، يمكن القول ان التخطيط البيئي في الجزائر يقتصر على:[2]

- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم .

[1] سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة للمستشفيات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006،ط1، ص301.

[2] دعموش فاطمة الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص71.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

-المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة.

أولا: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم .

فاستكمالا للإصلاحات التي تبنتها الجزائر من أجل دعم الإطار التشريعي والتنظيمي و المؤسسي في مجال حماية البيئة و تجنب الإختلالات الكبرى التي شهدها استغلال الإقليم، و باعتبار أن الإقليم له خصوصيات فيزيائية و وجهات إنمائية تحتاج إلى سياسة توجيهية لتحقيق تنمية مستدامة و متكاملة بين الولايات، فقد أقر المشرع الجزائري من خلال القانون 20-01 المرتبط بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كآلية لتسيير الفضاء الوطني و ثرواته الطبيعية.إذ يتم الإعداد له من طرف الدولة بالتنسيق مع مختلف الشركاء المحليين من الجمعيات محلية و الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية و المجتمع المدني و ذلك من أجل إنجاح السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة.

ويهدف المخطط من خلال توجهاته الأساسية إلى ما يلي:[1]

-تحديد مبادئ و أعمال تنظيم الفضاءات الطبيعية، المساحات المحمية ومناطق التراث التاريخي والثقافي.

-إرساء مبادئ تعبئة، توزيع، تحويل الموارد المائية، وتنمية برامج استصلاح الأراضي و الري.

- تحديد المبادئ و أعمال تنظيم البنى التحتية الكبرى المتعلقة بالنقل و الاتصال، توزيع الطاقة و نقل المحروقات،في المناطق السياحية و الصناعية .

ولضمان تحقيق الأهداف المسطرة من خلال المخطط الوطني تم تدعيمه مؤسسيا، باستحداث المجلس الوطني لتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة، تنظيميا و إجرائيا من خلال النص على ضرورة إيجاد جميع الإجراءات و القواعد الكفيلة بضمان تطبيقه، أدوات دراسة تأثير مختلف الاستثمارات و المنشآت و التجهيزات على تهيئة الإقليم

ثانيا: المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة.

[1] محرز نور الدين و صيد مريم،"التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر" ، **مجلة العلوم الإنسانية**،بسكرة ،العدد الثالث،2017،ص189-190

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

تم الإعداد للمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة بعد عرض التقرير الوطني حول حالة البيئة و مستقبلها لسنة 2000، وقد تم اعتماده بتاريخ: 12 أوت 2001 من قبل مجلس الوزراء ، و نظرا لما كشف عنه التقرير التدهور الخطير للبيئة و ضرورة القيام باتخاذ إجراءات مستعجلة لوقف هذا التدهور البيئي الخطير.

وقد التزمت الحكومة بإعداد إستراتيجية وطنية للبيئة و مخطط وطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة، و تخصيص استثمارات بيئية هامة في إطار المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004).*

و بغرض متابعة تحضير هذا المخطط تم تنصيب وحدة تنفيذية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، و تأسست لجنة وطنية لمتابعة المشروع، و فتح نقاش وطني موسع حول البيئة على مستوى البلديات و الولايات، و شمل كل الشركاء الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعموم المواطنين . تم وضع المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة بعد الدراسة و النقاش، و شكل برنامج عمل الحكومة في ميدان البيئة على المدى القصير و المتوسط، تضمن منهجية لتحديد نوعية المشاكل البيئية و ترتيبها و أعد لها إستراتيجية للقضاء عليها . لذلك فان وضع مخططات حماية وتسيير البيئة ينطلق من خلال "التحديد المسبق لشغل المجال (territoire d'occupation)، و التي تتماشى في الأساس مع حساسية الوسط الطبيعي والثقافي.

إضافة إلى ذلك كرس صانع القرار مبدأ التخطيط البيئي، من خلال القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة الذي نص على أن الوزارة المكلفة بالبيئة تعد مخططا وطنيا للنشاط البيئي و التنمية المستدامة بصفة دورية و منتظمة و تحدد فيه مجمل الأنشطة التي ستقوم بها الدولة في مجال البيئة، كما نص قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة على ضرورة اعتماد مخطط وطني لتهيئة الإقليم

---

* لقد أشار تقرير وزارة تهيئة الإقليم والبيئة لسنة 2000 إلى حقيقة حالة البيئة في الجزائر وذكر مايلي: les facteurs de vulnérabilités de l'environnement

-الاستعدادات الطبيعية للإقليم وحددها في إقليم في معظمه جاف أ و شبه جاف، وفي تباين التكوين الجغرافي للإقليم، وفي التوزيع السيئ للموارد الطبيعية ومحدوديتها والتهديد الشديد الذي يعتريها.

-الثقل المفرط للسكان، وحدده في النمو الديموغرافي، وفي تمركز السكان بالمناطق الساحلية إذ تمثل نسبة السكان بالمنطقة التلية وحدها 7.64٪من نسبة السكان أي 3/2 سكان البلاد، على مساحة تبلغ 4 ٪ من مساحة الإقليم، وإضافة إلى ذلك سرعة التوسع العمراني العشوائي وسوء التحكم فيه .

-الأنشطة البشرية وشمل النشاط التنموي الذي اعتمد منذ الاستقلال والذي أهمل الجانب البيئي، وتفاقم المشاكل الحضرية .

- نموذج استهلاكي غير ملائم وغير متكيف، وحدد في هذا العنصر أثر الرفاهية الاجتماعية وضغطها على الموارد الطبيعية كالمياه والبترول، والمساحات الزراعية، ومقابل ذلك ظهور آفات التهميش ومشاكل الصرف الصحي وعودة الأمراض المتنقلة عبر المياه .

-انتشار الفقر وأثره على البيئة، وركز هذا العنصر على ازدياد التلوث وعدم الاهتمام بالإطار المعيشي ونوعية الحياة، وعدم صيانة والمحافظة على الثروات الطبيعية.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

باعتباره أداة لترجمة التوجهات و الترتيبات والإستراتيجية الوطنية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة بالنسبة لكافة التراب الوطني، إلى جانب اعتماد مخططات محلية و شمولية للبيئة، [1]وقد ارتكز المخطط الوطني في وضع السياسة الوطنية لحماية البيئة على طريقة تدرجية من خلال اعتماد المخطط العشري 2001-2011[*]، و خلافا للتوجهات السابقة التي وردت ضمن المخططات القطاعية والبيئية التي غلب عليها الطابع الاشهاري مما جعلها مجرد حبر على ورق وشعارات رنانة، فقد تميزت التوجهات التي وردت ضمن المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة لعام 2001 بالطابع العملي الدقيق الذي يستند إلى مؤشرات ومعطيات دقيقة، إذ يلاحظ أنه عند النص على أي هدف استراتيجي يسعى المخطط إلى تحقيقه ؛ كحالة النص على تحسين الوضع الصحي و نوعية الحياة مثلا، حيث يتم وضع التدابير المؤسسية و المرافقة الدائمة لتحقيق هذه النتائج، و يحدد لها الغلاف المالي الخاص بها .

كما ارتكز المخطط من أجل البيئة و التنمية المستدامة على مخطط للأهداف قصيرة و متوسطة المدى من خلال مخطط الأعمال ذات الأولوية و المستعجلة 2001-2004 و التي تم مراعاة فيها تحسين تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب، و تحسين الخدمة العمومية في مجال التطهير وقنوات صرف المياه القذرة ، و تسيير النفايات الصلبة و المنزلية و الخاصة ، ومحاربة التلوث الصناعي ...الخ.[2]

كما جاء قانون 03-10 [*]بمجموعة من المبادئ تكرس مضمون التنمية المستدامة، مثل مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، و مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، و مبدأ الاستبدال، و مبدأ الإدماج، و مبدأ النشاط الوقائي، و مبدأ الاحتياط، و مبدأ الملوث الدافع التي سلف ذكرها في الفصل الثاني .

---

[1] وناس يحي، **مرجع سبق ذكره**، ص53-54.

[*] تم الإعداد للمخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة في إطار عرض التقرير الوطني الأول حول "حالة ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2000، والذي تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 12 أوت 2001 .وأمام هذه المؤشرات الخطيرة التي أوردها التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وإشارته إلى ضرورة اتخاذ إجراءات أو استعجالية لمعالجة الوضع البيئي الراهن وتلافي التداعيات السلبية اللازمة الايكولوجية في المستقبل، التزمت الحكومة بالإعداد والتحضير لمخطط وطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة كمرجعية الإستراتيجية وطنية بيئية شاملة، إضافة إلى فتح وزارة تهيئة الإقليم والبيئة نقاش وطني موسع حول حالة البيئة بإشراك كافة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين على مستوى البلديات، المدن والواليات، وانطلق النقاش بتاريخ 12 ماي 2001، تركزت أهدافه على دعم وتشجيع مشاركة كافة المجتمع في مهمة حماية البيئة.

[2] وناس يحي، **مرجع سبق ذكره**، ص55-57.

[*] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، العدد 43، المؤرخة في 20 جويلية 2003.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني : التخطيط البيئي المحلي

تعد وثائق و مستندات التهيئة و التعمير أول أدوات التخطيط البيئي إلا أنها برهنت على قصورها و عدم فاعليتها نتيجة إدراج جملة من السياسات العامة و زيادة الأهداف المدرجة ضمن وثائقه ما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف البيئية المحددة، ولهذا السبب تم مراجعة التفكير في شكل جديد للتسيير و تخطيط بيئي محلي يشتمل على كافة الاهتمامات البيئية الجهوية و المحلية . لذلك تم استحداث آليات جديدة للتخطيط البيئي المحلي من بينها: الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة، والمخطط البلدي لحماية البيئة المحلية .

أولا: الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة

تم اعتماده من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي بالجزائر ما بين سنتي 2001 و 2004 و يهدف في الأساس إلى توضيح و تحديد الأعمال التي يجب على البلدية القيام بها للحفاظ على البيئة و نوعيتها، و قد اشتمل على ما يأتي:[1]

1-الإعلان العام للنوايا و الالتزام الأخلاقي للمنتخبين: اندرج تحت هذا البند مجموعة من المبادئ الأخلاقية للمنتخبين من بينها:

-الوعي بالمسؤولية الجماعية والاجتماعية لحماية البيئة و ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

-إشراك جميع الفاعلين ذي الصلة بالبيئة من إدارات و جمعيات بغرض حماية البيئة، والالتزام بعدم توريث المشاكل البيئية للأجيال القادمة ، إضافة إلى الالتزام بتنفيذ برامج الإعلام و التربية حول حماية البيئة و التنمية المستدامة لصالح المنتخبين المحليين.

2-المخطط المحلي للعمل البيئي: و الذي يعتمد على التنبؤ و تصور للعمل المحلي البيئي و الذي ينص عليه الميثاق البلدي للبيئة و التنمية المستدامة و يهدف المخطط إلى تحسين الوضع البيئي و ضمان التسيير المستديم للموارد الطبيعية و البيولوجية .

3-المؤشرات الخاصة بتقييم البيئة:وتتمثل في إحصاء البيانات البيئية و تقييمها مابين سنتي 2001 و 2004 و تخصيص عائدات مالية لكل برنامج مقترح للتدخل على المستوى المحلي .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، ملف الجزائر غدا ، العدد 21، المؤرخة في 09 أفريل 1997 ص13.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و بالعودة إلى قانون حماية البيئة 10/03 لاسيما المادة 13 و 14 منه نجد المشرع كرس اعتماد مخطط بيئي متخصص، و أقر بعدم نجاعة السياسات القطاعية في كل مجال على حدة (مخطط لتسيير المياه،مخطط لتسيير النفايات،مخطط للعمران،مخطط للغابات).[1]

ثانيا:التخطيط الجهوي كبديل للميثاق البلدي لحماية البيئة:

جاءت فكرة التخطيط الجهوي أو المحلي جراء زيادة ظاهرة التدهور البيئي المستمر لعناصر البيئة، و الذي يعتمد على خصوصيات موضوع حماية البيئة بالنظر للامتداد الطبيعي لعناصرها و أنظمتها الطبيعية من خلال الأوساط المتجانسة لمواجهة التلوث الذي يمتد إلى حدود ادارية لجماعات محلية أخرى و على سبيل المثال لا الحصر تلوث الهواء.

وقد أشار المخطط الأزرق إلى الآثار السلبية لنظام التوزيع الإقليمي للاختصاصات المحلية في مكافحة التلوث و أحسن أنموذج تم تقديمه من طرف الوزارة هو وادي الشلف الذي يجمع تجمع عمراني لأزيد من خمس ولايات .

إلا أن العائق الرئيسي هو عدم وجود تنسيق بين الوحدات المحلية حيث تعودت هاته الأخيرة على العمل الانفرادي، إضافة إلى عدم وجود نصوص قانونية منظمة للعمل على المستوى القاعدي ما يحد من فاعلية المخططات .[2]

وقد صدر المرسوم التنفيذي رقم: 15-207 المؤرخ في 27 يوليو 2015 الذي يحدد كيفيات المبادرة بالمخطط الوطني للنشاط البيئي و التنمية المستدامة و إعداده.[3] وذلك تجسيدا للمادة 14 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية سنة 2003 و المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، غير أن هذا المرسوم جاء متأخرا لأن المادة 113 من القانون حددت أجل أربعة وعشرين شهرا كأقصى مدة من أجل إصدار القانون السالف الذكر، ورغم هذا التأخير فقد تم إعداد المخطط الوطني للنشاط البيئي و التنمية المستدامة سنة 2002، أي قبل صدور قانون سنة 2003 في حد ذاته.[4]

---

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، رقم 43 المؤرخة في 10 جويلية 2003، المتضمنة القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 فيفري 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ملف الجزائر غدا ، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، رقم:42 المؤرخة في 5 أوت 2015،ص22.

[4] محمد أحميداتو،الاستراتيجية الوطنية للبيئة والمخطط الوطني للنشاط البيئي والتنمية المستدامة، **حوليات جامعة الجزائر1**،العدد31،الجزء الأول،ص89.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الثالث: أهمية البيئة في المخططات الوطنية

اشتمل المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة اضافة إلى الأهداف الطويلة المدى أهداف على إستراتيجية قصيرة و متوسطة المدى محددة في إطار مخطط الأعمال ذات الأولوية ما بين 2001-2004، الذي يعد آلية ترمي إلى تنفيذ أعمال جوهرية لوضع أسس ديناميكية إيكولوجية من جهة، تضاف إلى برنامج الحكومة لدعم الإنعاش الاقتصادي من جهة أخرى فيما يخص الفترة الثلاثية نفسه .

فقد تم الإشارة في برنامج الحكومة الموافق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 2007/06/28 إلى أن برنامج الحكومة إلى أن النشاطات الإقليمية قد تم الانطلاق فيها في ظل تنفيذ البرامج - برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين 2005-2009 و كذلك في إطار التطبيقات التكميلية لولايات الهضاب العليا والجنوب، وفي ذات السياق أكدت الحكومة ضمن برنامجها رغبتها في تعزيز الجهود لتنفيذ تلك الأنشطة بشكل موسع و سريع، مع الأخذ بعين الاعتبار أولوية تكوين العنصر البشري المتخصص في الهندسة الإقليمية، و تفعيل دور هيئات التشاور الإقليمي و توفير الغلاف المالي الضروري من أجل تغطية تلك الأعمال.[1]

وقد تطرق برنامج الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001-2004 إلى ضرورة إحداث تغيير وديناميكية في أسلوب تسيير وحماية البيئة محليا، و ذلك من خلال تفعيل الدور الذي تلعبه البلديات و زيادة تدخلاتها في صياغة الحلول و رسم الأهداف الاستراتيجية الملائمة لمواجهة التحديات البيئية على المستوى المحلي المتوقع حدوثها، و لهذا الاعتبار تم صياغة الميثاق البلدي حول البيئة و التنمية المستدامة كوثيقة محلية توجيهية، تهدف إلى تخطي التقصير الذي مس البيئة على المستويات المحلية، إذ تضمنت محاوره مخططات للعمل البيئي المحلي للفترة 2001-2004 بغية تحسين الوضع البيئي على مستوى البلديات وضمان التنمية المستدامة بها على النحو الذي تم إقراره بمؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992.[2]

---

[1] برنامج عمل الحكومة المصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني بتاريخ : 2007/06/28، ص81.
https://www.aps.dz/ar/algerie/112383-2021-09-13-10-35-55 .

[2] **Charte communale pour l'environnement et le développement durable 2001-2004** , M.A.T.E , Mai 2001, p. 06.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

غير أن مبادرة حماية البيئة في إطار البرنامج الثلاثي للإنعاش الاقتصادي ا بين 2001-2004 تميز بالمحدودية من حيث الممارسة، و لم تترتب عليه أي آثار قانونية على أرض الواقع على عكس ما تميز به التخطيط البيئي الشمولي و أيضا على عكس التخطيط البيئي القطاعي الذي عرف توظيف أمثل على المستوى المحلي .

و يرتكز الإنعاش الاقتصادي على تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها البرنامج، وعلى مجموعة من الأفكار أبرزها فكرة الوئام المدني و التي تعتبر أداة لتحقيق الأمن والاستقرار، إضافة إلى فكرة الحكم الراشد كأسلوب لإصلاح هياكل الدولة .

أما الفكرة الأساسية و التي نخصها بالاهتمام هي فكرة التنمية المستدامة، إذ تهدف إلى خلق المزيد من الانسجام و التوافق بين البيئة و التنمية من حيث كونهما هدفين مترابطين لا يمكن التنازل عن أحدهما، وفي ذات السياق أنشأت السلطة مجلس أعلى للبيئة المستدامة بموجب المرسوم الرئاسي (465/94) و يتكفل بما يلي:[1]

-تحديد الخيارات والبدائل الوطنية الاستراتيجية الكبرى في مجال البيئة و ترقية التنمية المستدامة.

-التقييم الدوري والملازم لتطور الوضع البيئي.

-اقتراح مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة و التنمية المستدامة و يتشكل المجلس من اثني عشر وزيرا يمثلون القطاعات ذات الصلة بالبيئة والتنمية .

المطلب الرابع: تقييم التخطيط البيئي في الجزائر

في إطار تنفيذ الجزائر لخياراتها التنموية المبنية على استغلال الموارد الطبيعية والتركيز على إنعاش الاستثمارات العمومية، ساهم ذلك بتحسين نوعية حياة المواطنين غير أن ذلك كان على حساب الوضع البيئي و الذي تسبب في اختلالات ايكولوجية و بيئية جد خطيرة تنبؤ بأضرار اقتصادية واجتماعية في المستقبل، ضريبة ستدفعها الأجيال المستقبلية إن لم تتخذ الدولة كافة الاحتياطات و الإجراءات الكفيلة بإصلاح الوضع البيئي و إعطاء مسألة حماية البيئة قدرها المناسب ضمن سياساتها و قراراتها الاستراتيجية.

[1] خلف الله فاروق،"نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش الاقتصادي والنمو الاقتصاديين ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي،العدد 12،جانفي 2016،ص24.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وبالنظر إلى القاعدة الصناعية المهمة في الجزائر و التي ليست بعيدة عن الحوادث والكوارث الصناعية الخطيرة على العمال و الممتلكات و البيئة فعلى سبيل المثال لا الحصر الانفجار في مجمع البيتروكيماويات في ولاية سكيكدة عام 2004 ، حيث تسبب في 27 حالة وفاة و74حالة إصابة و أضرار جد جسيمة ضمن أكثر من 4 كم، ما زاد من إرادة الجزائر في الوقاية من المخاطر الطبيعية و التكنولوجية جاء ذلك مع نشر القانون رقم 04-20 المؤرخ في سنة 2004 على الوقاية من المخاطر الكبرى و إدارة الكوارث في سياق التنمية المستدامة, ووفقا للمواد 9 و 16 و 62 من القانون 04-20، وعليه فان مخطط التدخل الداخلي * أداة من أدوات إدارة المخاطر الصناعية في الجزائر حيث يطبق عند حدوث حادث داخل وحدة صناعية, كل ذلك تجلى في المرسوم التنفيذي رقم 09-335 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 حيث حدد طرق وكيفية وضع و تنفيذ خطط الاستجابة الداخلية من قبل مستغلي المنشآت الصناعية.[1]

ويعد اهتمام الدولة بمفهوم حماية البيئة أسلوبا حديثا للتخطيط قد عرف تطور جد بطيء فبالرغم من إدراك الدولة للعلاقة الكبيرة بين التنمية و البيئة و تغيير موقفها الدولي اتجاه فكرة التنمية المستدامة في العديد من المناسبات، و التي أكدت عليه من خلال العديد من نصوصها القانونية والتنظيمية غير أن التخطيط البيئي في الجزائر لم يصل إلى المستوى المطلوب وذلك نظرا إلى الافتقار لمعطيات دقيقة و شفافة حول الوضع البيئي، مما أدى إلى استحالة إيجاد مخططات اقتصادية تحقق التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من ذلك فقد بدأت في السنوات الأخيرة، دراسات التقييم البيئي في الجزائر تأخذ حيزا أكبر، و بالفعل كانت هناك دراسة لتصنيف عالي مثل تلك التي نفذتها وزارة تهيئة الإقليم و البيئة (MATE)، والتي تم القيام بها في سنة 2005، هذا النوع من المبادرات يعد أحد الوسائل المميزة للتدخل في المواقع الأكثر تلوثا و التي تم تحديدها في الجزائر العاصمة، فعلى سبيل المثال تم إحصاء وتحديد مصفاة براقي، و خط أنابيب الغاز و تجهيز العاصمة ومحطة كهرباء باب الزوار، حيث صنفت هذه

* مخطط التدخل الداخلي الذي أنشأ بموجب القانون رقم 04-20 من أجل منع المخاطر الكبرى وإدارة الكوارث في إطار التنمية المستدامة وكأداة للإدارة والتخطيط والإغاثة والتدخل, لحماية العمال والممتلكات والبيئة, وتحديد جميع التدابير الوقائية, والموارد المسخرة في هذا الصدد والإجراءات المزمع تنفيذها عند حدوث كارثة ما في الأوساط الصناعية

[1] حمزة بالي،"دراسة التقييم البيئي في الجزائر-دراسة تحليلية قانونية-، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،العدد16،جوان 2017،،ص95

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المواقع على أنها تشكل تهديدا حقيقيا للسكان الذين يقطنون بالقرب من التربة والهواء والماء والمناظر الطبيعية المحيطة.[1]

كما أطلقت الجزائر بالتزامن مع ذلك مشروع "الجزائر البيضاء" [*] خلال هذه الفترة و الذي يكتسي أهمية بالغة في الشقين البيئي و الاقتصادي، فبالنسبة للجانب البيئي تبرز أهميته من خلال الهدف الأساسي الذي انطلق لأجله المشروع، و المتمثل في تحسين بيئة المواطن الجزائري من خلال عدة نقاط ألا و هي تحسين نوعية الحياة بمجابهة التلوث البيئي، وكذا حماية المواطن من الأمراض الناتجة عن تدهور الوسط العام بتوفير محيط صحي ونظيف، ناهيك عن نشر الثقافة البيئية في أوساط المواطنين والأطفال وزيادة روح المواطنة الايكولوجية عندهم من خلال إدراج موضوع البيئة في المقررات الدراسية الخاصة بالتلاميذ ، أما فيما يخص الشق الاقتصادي، فان مشروع" الجزائر البيضاء" ساهم في الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب البطال، و خلق نشاطات ذات عائد لفائدة هؤلاء الشباب ساهمت في امتصاص جزء من الأعداد الهائلة لمؤشرات البطالة .[2]

و قد سعت الجزائر إلى سبيل تحقيق التنمية المستدامة و الحفاظ على البيئة من خلال عدة برامج و مخططات لا سيما من خلال برنامج التنمية(2015-2019)، فبرز قطاع الفلاحة و التنمية الريفية في الواجهة، فتم تحديث الإنتاج الفلاحي و مكننته حيث تم التوصل إلى سقي مليوني هكتار من مجموع مساحات إنتاج الحبوب، كما تم اعتماد مخطط آفاق الطاقات المتجددة من طرف الحكومة .[3]

---

[1] Fatma Zohra Haridi, « L'Algérie, intégration de l'évaluation citoyenne comme maîtrise d'usage créative dans la conditionnalité de conservation et gestion des ressources naturelles », Université du 8 mai 45 – Guelma, **Revue Sci. Technol**, Synthèse 35: 90-101, (2017),p94.

[*] هو برنامج منبثق من برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية التي تقتضي يدا عاملة كثيفة، يعمل على تشجيع الشباب طالبي العمل بدون دخل وبدون تأهيل، لا سيما الذين تم إقصائهم من المنظومة التربوية وذلك بمساهمة الجمعيات والسلطات المحلية، من أجل خلق نشاطات مصغرة في مجال تنظيف الأحياء والشواطئ في موسم الاصطياف وبالتالي تحسين الإطار المعيشي للسكان.

للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة الصفحة الرسمية لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة من خلال الرابط التالي:

https://msnfcf.gov.dz/?p=blanche_algerie

[2] محمد حمزة بن قرينة،حدة فروحات،"تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر-دراسة حالة مشروع الجزائر البيضاء بورقلة"-، **الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية** ، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 21/20 نوفمبر 2012،ص28-30.

https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/3288/1/3.pdf.

[3] منى منصوري،يونس بوعصيدة رضا،"تقييم سياسات التنمية المستدامة في الجزائر باستعمال مؤشرات إحصائية"، **مجلة الباحث الاقتصادي** ، المجلد6،العدد1،جوان2018، ص 258.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و بالرغم من أن الجزائر كانت سباقة في انتهاج سياسة التخطيط البيئي من أجل إرساء الأمن البيئي إلى أبعد الحدود من خلال مجموعة من القوانين التي تكرس سياسة التخطيط البيئي، إلا أن هذا الأخير لا يزال يشوبه النقصان و ذلك يعود للأسباب التالية من :[1]

- غياب التكامل و الترابط بين مختلف المخططات البيئية، ما يجعلها حبرا على ورق تفتقر لعنصر التنسيق و الترابط في ما بينها ما يفقدها قيمتها القانونية .

-غياب النصوص التنظيمية والمراسيم التنفيذية و اللوائح المتعلقة ببعض المخططات البيئية، و التي توضح كيفية تطبيق هذه النصوص وطريقة العمل بها.

-فشل بعض المخططات و الاستراتيجيات البيئية كونها لم تنجح في محاربة بعض السلوكيات السلبية التي كانت سائدة قبل صدورها، رغم إحاطتها بإطار قانوني و على سبيل المثال لا الحصر المخطط الوطني المتعلق بتسيير النفايات الخاصة التي لا تزال الجزائر تواجه مجموعة من الصعاب في هذا الميدان .

-نقص فعالية بعض المخططات القطاعية و التي تخص قطاعات معينة نتيجة كبر حجم أهدافها، السبب الذي أدى إلى عدم تحقيق أهدافها و نقص فعاليتها على أرض الواقع.

-عدم وجود الصفة القانونية القسرية و الجبرية للتخطيط البيئي الشمولي بما فيه المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة و المخططات المحلية، كونها لم تصدر بموجب قانون أو مرسوم تنفيذي بل هي نتيجة نقاش عام فتحته الوزارة المعنية، مما جعلها عبارة وثيقة أخلاقية و معنوية لا غير تخصص لتحسيس الجماعات المحلية بأهمية حماية البيئة .

-غياب الخبرة المتعلقة بالتخطيط في الجزائر و الاستناد إلى الخبرات الأجنبية كان سببا في فشل التخطيط البيئي، حيث لم تراعى في أدوات التخطيط الخصوصية المحلية، كون أن التخطيط يرتكز على مبدأ الاعتماد على الذات في الأساس. [2]

---

[1] إيمان قداري، "التخطيط البيئي في الجزائر كأداة لإرساء الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة القانون العام الجزائري والمقارن** ، العدد05 ،2017، ص 175-175.

[2] ايمان قداري، **المرجع نفسه**، ص175-175.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الثاني: السياسة الطاقوية وتداعياتها على الأمن البيئي في الجزائر

تعاني الجزائر من تبعية واضحة للمحروقات باعتبارها الركيزة الأساسية للمداخيل حيث إن 95بالمئة من مداخيل الجزائر من العملات الأجنبية تأتي من المحروقات و التي تسهم بنحو 40 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.[1]

هذه التبعية جعلت من الجزائر أمام خطر حقيقي بسبب التذبذب الدائم في أسعار النفط، و التي تراجعت بشكل حاد خلال السنوات القليلة الماضية، إضافة إلى زيادة معدلات الاستكشاف و الإنتاج في مناطق عدة من العالم بالخصوص في مجال الغاز الطبيعي، والأهم من ذلك كله هو محدودية احتياطي الجزائر من النفط و الغاز، و الذي يرجح أنه لن يكون بكميات تجارية في حدود 25 عاما وفق الدراسات.

ويعتبر تأمين الطاقة، بصفتها حاجة إنسانية و مصدرا أساسيا للنشاط الاقتصادي، إذ يعد أمرا حيويا تقتضيه حماية حقوق الأجيال القادمة ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة، لكن الحكومات الجزائرية المتعاقبة لم تتمكن على مدار ستة عقود من استقلالها من أن تتخلص من التبعية لمداخيل المحروقات، و ضلت جميع المشاريع الحكومية والسياسات الاجتماعية قائمة على قطاع الطاقة بشكل شبه كلي.

وتقوم الجزائر بتصدير حوالي 540 ألف برميل نفط يوميا [2]، و قد تراجع إنتاج النفط الخام و الغاز الطبيعي تدريجيا في السنوات الأخيرة، فيما يرجع ذلك إلى تأخر إنجاز المشروعات، و صعوبة اجتذاب شركاء الاستثمار في هذا المجال، و مشكلات فنية ناهيك عن مشكل البيروقراطية و الذي زاد من حدة الأمر، كل هذا يقدم معطيات دقيقة و خصبة حول أهمية السياسة الطاقوية في الجزائر وتأثيرها المباشر على المؤشرات الاقتصادية، و مستقبل التنمية المستدامة إضافة إلى مدى إمكانية تحقيق إستراتيجية الأمن البيئي في الجزائر.

---

[1] **Réaction de l'Algérie à l'effondrement des prix du pétrole**, Site de la Banque Mondiale, Juillet 2016 (Vu le 8 Mai 2020).
https://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/publication/economic-…

[2] https://studies.aljazeera.net/en/node/4683.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المطلب الأول تطور الطاقة في الجزائر

نستعرض في هذا المطلب تطور الطاقة في الجزائر من زاويتين من ناحية إنتاج واستهلاك الطاقة .

الفرع الأول إنتاج الطاقة في الجزائر

ترتكز الجزائر في إنتاجها للطاقة بنسبة كبيرة جدا على المشتقات النفطية و النفط الخام إضافة إلى الغاز الطبيعي، إذ سجل إنتاج الطاقة الأولية ارتفاعا من 70.58 مليون مكافئ* برميل نفط سنة 1980 إلى 170.64 مليون مكافئ برميل نفط سنة 2004 ، ليعرف انخفاضا ابتداء من سنة 2009 حيث قدر الإنتاج بـ 164.375 مليون مكافئ برميل نفط ليستمر هذا الأخير في الانخفاض حيث وصل إلى 154.878 مليون مكافئ برميل نفط سنة 2015 .[1]

و قد عرف إنتاج الغاز الطبيعي تطورا ملحوظا فبعدما كان يمثل نسبة 52 ٪ من إنتاج الطاقة الأولية أصبح يشكل ما يقارب نسبة 54٪ في سنة 2016، و هذا التطور جاء نتيجة التطابق التدريجي لمتطلبات العرض مع الاحتياطات الحالية المتميزة بوفرة احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر، أما تطور إنتاج الطاقات المتجددة فيتزايد بوتيرة جد بطيئة بسبب العديد من القيود التنظيمية و المالية.[2]

إذ تعد الجزائر من بين أكبر البلدان المنتجة للطاقة خاصة منها الأحفورية ؛ إذ يلعب قطاع الطاقة و النفط دورا مهما و رئيسيا في التنمية الاقتصادية، و يعتبر الأداة المحركة لما تبقى من فروع الاقتصاد الوطني بفضل الموارد الهامة من المحروقات و الثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر . حيث تمثل المحروقات حوالي :37 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، و 97 بالمئة من عائدات التصدير، و أكثر من 60 بالمئة من إيرادات ميزانية الدولة. و قد سجل إنتاج الطاقة الأولية التجارية ارتفاعا بنسبة 2

---

* طن نفط مكافئ أو هي وحدة طاقة وتعريفها كالآتي: هي كمية الطاقة الناتجة عن احتراق 1 طن من النفط الخام، وهي تعادل نحو 42 جيجا جول. ويستخدم طن النفط المكافئ في تعيين الكميات الكبيرة من الطاقة بحيث يمكن للإنسان تخيلها، مث ال:"الطاقة الناتجة عن 1000 طن من النفط " بدل "طاقة مقدارها 42.000 مليار جول.

[1] بوفنش وسيلة، "**دور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**،ص23، https://www.univ-alger3.dz/wp-content/uploads/2019/02/Vol6_Num2_Art10.pdf .

[2] بوفنش وسيلة،المرجع نفسه، ص23

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

بالمئة في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000-2012، حيث انتقلت من 152مليون طن مكافئ للنفط سنة 2000 ليصبح إلى 156مليون طن مكافئ للنفط سنة 2012 و قد مثل كل من النفط و المكثفات نسبة 43 بالمئة من الإنتاج الإجمالي، في حين سجل الغاز الطبيعي نسبة52 بالمئة سنة 2012.[1]

و قد عرف إنتاج النفط تذبذبا في الجزائر من سنة 2012 حيث سجل1537 ألف برميل يوميا ثم انخفض في عام 2013 إلى 1485 ألف برميل يوميا ثم ارتفع إلى 1586 ألف برميل يوميا سنة 2015 ، و هذا الانخفاض و الارتفاع يفسر تبني الجزائر سياسة طاقوية تعتمد على تطوير مختلف الآليات لاستغلال إمكانيات مصادر الطاقة المتجددة، من خلال تكثيف عقود الشراكة على المستوى الدولي التي تستهدف الشركات الرائدة في تطبيقات الطاقة المتجددة و مخابر البحث في مجال الطاقات المتجددة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، بالإضافة إلى إعادة تحديد نوع وكمية الطلب على المستوى المحلي وفق شروط كفاءة الاستخدام سواء على مستوى الاستخدام المنزلي أو في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ووفق التقرير الذي أصدرته وزارة الطاقة الجزائرية، فقد أنتجت الجزائر عام 2018 من الطاقة الأحفورية ما قيمته 165.2 مليون طن، منها 65 مليون طن موجهة للاستهلاك المحلي، إذ أن إنتاج الكهرباء في الجزائر يعتمد بنسبة 99 بالمئة وفق هذا التقرير على الطاقة الأحفورية، و يشير برنامج الفعالية الطاقوية إلى أن هذا البرنامج سيساعد على تقليص انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنحو 200 مليون طن.[2]

الفرع الثاني استهلاك الطاقة في الجزائر

شهد الاستهلاك الوطني للطاقة نموا متزايدا بشكل مفرط، حيث ارتفع من 8.1 مليون طن برميل نفط سنة 1980 إلى 94.34 مليون طن برميل نفط سنة 2004 و3.58 مليون طن برميل نفط سنة 2015، و يعود ذلك بالأساس إلى تطور الصناعات الطاقوية (مصانع الغاز المميع و محطات توليد الطاقة الكهربائية)، ناهيك عن التطور السريع للاستهلاك النهائي للطاقة الذي ارتفع من 5.23 مليون طن برميل نفط سنة 2004 إلى 45.42 مليون طن برميل نفط سنة 2015 ليمثل بذلك ما يقارب نسبة

1 وزارة الطاقة و المناجم، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مؤتمر الطاقة العربي**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص03.

2 https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/algeria-issued-the-first-atlas-of-renewable-energies/ اطلع عليه بتاريخ :2020/06/11

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

73 ٪من إجمالي الاستهلاك الوطني . و تجدر الإشارة إلى أن تطور هيكل الاستهلاك الوطني يتم بصورة تتماشى و خيارات السياسات الطاقوية الوطنية الهادفة إلى رفع نصيب كل من المحروقات الغازية والكهرباء في إطار تنفيذ المخطط الوطني للكهرباء والغاز.[1]

و يمكن حصر الاستهلاك الوطني للطاقة من أربعة مجمعات رئيسية هي :

1-استهلاك الصناعات غير الطاقوية : يقصد بها جميع المنتجات الطاقوية التي تستعمل كمادة أولية في مختلف القطاعات و الأنشطة مثل الصناعات البيتروكيماوية، البناء والأشغال العمومية إلى غير ذلك من القطاعات و الأنشطة.

2-استهلاك الصناعات الطاقوية : و يعنى بها كل المنتجات الطاقوية المستهلكة في الصناعات المنتجة للطاقة فعلى سبيل المثال محطات توليد الكهرباء، وحدات تمييع الغاز الطبيعي و ما شابهها من منتجات .

3-الاستهلاك النهائي : يشمل جميع المنتجات الطاقوية المستهلكة من قبل المستعملين أو المستهلكين النهائيين للمواد الطاقوية (الصناعة، العائلات، الإدارات).

4-الضياع في النقل و التوزيع : و يقصد بالضياع الناتج عن مقاومة الأسلاك الناقلة في حالة الكهرباء أو التسربات الحاصلة في أنابيب نقل الغاز و البترول.[2]

والجدول التالي يوضح تقسيم الاستهلاك الوطني حسب أشكال الطاقة ما بين 2004-2007.

الشكل رقم 14 الجدول يبين الاستهلاك الوطني للطاقة حسب أشكالها

الاستهلاك الوطني حسب شكل الطاقة	2004		2005		2006		2007	
	الكمية	بالمئة	الكمية	بالمئة	الكمية	بالمئة	الكمية	بالمئة
مكثفات صلبة	444	1.2	419	1.2	750	2	688	1.7
نفط خام	1020	2.9	990	2.7	693	1.8	587	1.5
منتجات بترولية	9261	27.5	9552	26.4	9931	26.5	11038	28
غاز طبيعي	12176	34.8	13143	36.6	13677	36.5	14360	36.5

[1] بوفنتش وسيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص23-24.

[2] **المرجع نفسه**، ص24.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

غاز البترول المميع GPL	2293	6.6	2135	5.9	1970	5.3	1968	5
الكهرباء	9255	26.5	9745	26.9	10300	27.5	10497	26.6
أشكال أخرى	156	0.4	208	0.6	141	0.4	254	0.6
المجموع	34605		36192		37461		39393	

المصدر: وزارة الطاقة و المناجم [1]

بالفعل فإن الجدول يوضح التناقص الحاصل في استهلاك النفط الخام و ازدياد الاستهلاك في المنتجات البترولية نتيجة زيادة الطلب الحاصل عليها، أما الزيادة في استهلاك الغاز الطبيعي فهي ناتجة عن التعميم و التوسيع لشبكة غاز المدينة في الجزائر.

حيث شدد فريق من الباحثين المعنيين بالحفاظ على البيئة على ضرورة الحد من التوسع والزيادة في استخدام الطاقة الحيوية، وقد أكد الباحثون، في تحليل نشرته دورية "جلوبال تشينج بيولوجي" (Global Change Biology)، أن قطاع الطاقة الحيوية المزدهر يجب أن يبلغ ذروته ويبدأ في التراجع خلال الـ30 عامًا المقبلة؛ لتخفيف الضغط على كوكب الأرض

من جهته، يقول "والت ريد" [*]: "إذا ما تم استثناء الدور الذي يمكن أن يسهم به قطاع الطاقة الحيوية في مشروعات إدارة المخلفات، وتحسين النظم البيئية، يكون من غير المنطقي ضخ مزيد من الاستثمارات في قطاع الطاقة الحيوية، وإنما يجب التفكير جديا في التخلي عن هذا الطريق بحلول عام 2050".

و قد اعتمد الباحثون على تقييم مجموعة من التقارير الحديثة، تضمنت الإشارة إلى وجود مشكلات في مشروعات الطاقة الحيوية ، التي تعتمد في الأساس على استغلال مساحات شاسعة من

[1] **BILAN ENERGETIQUE**, 2004-2007,وزارة الطاقة و المناجم .
https://www.energy.gov.dz/?rubrique=bilan-statistiques-du-secteur. 2020/06/06 اطلع عليه يوم

[*] مدير برنامج الحفظ والعلوم في مؤسسة "ديفيد ولوسيل باكارد" و هي مؤسسة خاصة تقدم منحًا للمنظمات غير الهادفة للربح . تم إنشاؤه في عام 1964 بواسطة david packard من أهداف المؤسسة ، من خلال استخدام المنح ، في "تحسين حياة الأطفال ، وتمكين السعي الإبداعي للعلم ، وتعزيز الصحة الإنجابية ، والحفاظ على النظم الطبيعية للأرض واستعادتها

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الأراضي، كما أشارت ذات التقارير إلى أن بدائل أقل تكلفة وأكثر فاعلية ستكون متاحة خلال العقود القليلة المقبلة.[1]

المطلب الثاني : مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر

تمثل الصحراء نسبة الـ 80 بالمئة من المساحة الكلية الجزائر و المقدرة بـ: 2,382,000 كيلومتر مربع، و هي نسبة 20 بالمئة من مساحة الصحراء الإفريقية في مجملها، و هي تشكل ميزة نسبية جد معتبرة للجزائر، إذ جعلتها تتوفر على مخزون هائل من الطاقة الشمسية، وهذا يعد من بين أعلى الاحتياطات في العالم، بالإضافة إلى هذه الطاقة تتوفر الجزائر على احتياطي ضخم من اليورانيوم يصل إلى 29 ألف طن [2]، ما يغطي احتياجاتها من الطاقة لمدة 60 عاما مقبلة، كما تمتلك حاليا مفاعلين نوويين تجريبيين "السلام" و "نور" لإنتاج الكهرباء، بقدرة إنتاج مجتمعة تصل إلى 18 ميغا واط.[3]

الفرع الأول : الطاقة الشمسية

تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول المهتمة بموضوع الطاقات المتجددة تتمتع بها في هذا المجال خاصة الطاقة الشمسية نظرا لنسبة الأراضي الصحراوية الكبيرة التي تتمتع بها، و بحكم أهمية قطاع الطاقة في البنية الاقتصادية والسياسية بشكل عام للدولة الجزائرية، لما تكتسيه العائدات الطاقوية من أفضلية في الموازنة العامة . و لهذا فإنه من المنتظر أن تركز الحكومة جهودها على تنمية و تطوير الطاقات المتجددة من أجل تحصيل العملة الصعبة اللازمة لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية ؛ و هنا تتضح أهمية الطاقات المتجددة في الجزائر نظرا للوضعية الاقتصادية التي تعيشها، زيادة على استهلاك احتياطات الصرف في ظل انخفاض أسعار البترول ؛ إذ يشهد العالم حاليا تحولا استراتيجيا في مجال الطاقة من المصادر التقليدية إلى الطاقات المتجددة، فالكثير من الدول المتقدمة

[1] https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/put-brake-on-bioenergy-to-avoid-negative-climat-impacts/ اطلع عليه يوم 2020/06/06

[2] https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4304:2017-11-30-08-00-03&catid=3463&Itemid =172. اطلع عليه يوم 2020/06/11

[3] https://www.alaraby.co.uk/الطاقات-المتجددة-في-الجزائر-استفاقة-العملاق اطلع عليه يوم 2020/07/08

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و السائرة في طريق النمو قطعت أشواطا كبيرة في تحضير البدائل المحتملة لفترة ما بعد النفط على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، الصين، البرازيل و جنوب إفريقيا.

وتشير وكالة الطاقة الدولية أن مصادر الطاقات المتجددة ستشكل ثلث إجمالي إنتاج الكهرباء بحلول سنة 2035 على المستوى العالمي، وهذا يعني أن العالم يتجه رويدا رويدا نحو الاعتماد على الطاقة المتجددة كمصدر رئيسي لإنتاج الكهرباء. و مما يعزز هذا التوجه هو انخفاض تكاليف التكنولوجيا و الدعم المستمر للطاقات المتجددة، حيث تلقت دعم مالي قدره 88 مليار دولار على مستوى العالم في 2011، و سيرتفع ذلك إلى 240 مليار دولار عام 2035.[1]

و تمتاز الجزائر بميزة أساسية راجعة إلى موقعها و قدرتها الطاقوية خاصة الطاقة الشمسية، حيث تم تصنيف الجزائر من بين أحسن ثلاثة حقول شمسية في العالم، حيث تعتبر الجزائر و إيران و منطقة أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر و أجود حقول الطاقة الشمسية في العالم.[2]

والجدول التالي يبين توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر:

الشكل رقم 15 الجدول يبين توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر

المناطق	ساحلية	هضاب عليا	صحراء
مساحة (بالمئة)	04	10	86
معدل إشراق الشمس (ساعة/سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها (كيلو واط ساعي م^2/سنة)	1700	1900	2650

المصدر: guide des énergies renouvelable, ministère de l'énergie et des mines (Algérie), 2007.

[1] عبد الرزاق فوزي و بلبال حسناوي، "إشكالية التحول الطاقوي كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي في ظل المستجدات الدولية: عرض النموذج الألماني"، **المؤتمر الأول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بن متطلبات التمنية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية**، جامعة سطيف، 2015، ص16.
https://journals.qu.edu.qa/index.php/IRL/article/view/1478

[2] حسان حويشة، **الجزائر...العملاق النائم للطاقة الشمسية بإنتاج منعدم**، بوابة الشروق، اطلع عليه يوم:2021/06/03.
https://www.echoroukonline.com/10/12/2014/22626.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

ويبين الجدول السابق القدرات الهائلة التي تتسم بها الهضاب العليا و الصحراء الجزائرية، إذ تعتبر الأبرز في حوض البحر الأبيض المتوسط، هذا ما شجع ألمانيا على الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية في الجزائر.

وقد قامت الجزائر بداية من سنة 2009 بالقيام بتطوير محطة طاقة شمسية لمنافسة الطاقة المنتجة في باقي أنحاء العالم، كما أطلقت الجزائر في سنة 2011 المحطة الأولى من نوعها للطاقة الهجينة بين الطاقة الشمسية والغاز. و تصل الطاقة الإنتاجية لمحطة "حاسي الرمل " للطاقة الكهربائية بمنطقة "تيغلمت" 150 ميغا وات منها 30 ميغا وات من الطاقة الشمسية.[1]

وفي ذات السياق، تجدر الإشارة إلى أكبر مشروع للطاقة الشمسية المتجددة ؛ ألا وهو مشروع "ديزارتيك" Desertec[*]، و هو مشروع ضخم جدا يسعى إلى الربط بين العديد من مراكز الطاقة الشمسية الحرارية الكبيرة centrales solaires thermique، و لا يعد مشروع Desertec مقصورا على إنتاج الطاقة بل يساهم أيضا في خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة، إلى جانب مساهمته في تكوين وجمع الخبرات والكفاءات وتدريب اليد العاملة المحلية والوطنية التي ترضى بالعمل في الظروف الصحراوية الصعبة.

و لقد بدأت الأشغال رغم التحديات الكبرى ؛ إذ تتنافس أكثر من 12 دولة، خاصة ألمانيا، على وضع إمكانياتها وتقنياتها و بسرعة في إنتاج التيار الكهرو شمسي الأول في إفريقيا الشمالية الذي يحوي الجزائر، و ذلك لتزويد أوروبا بـ 15بالمئة من احتياجاتها الطاقوية؛ ويرقب خلال ذلك إنشاء أكثر من 12 مركزا شمسيا بحجم إنتاج يقدر بـ5 ميغا واط لكل مركز في إفريقيا الشمالية و كذلك في الشرق الأوسط.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تهتم كذلك بالطاقة الشمسية الضوئية؛ إذ يعد مشروع "المحطة الضوئية الموصولة بالشبكة التي تم تنصيب مولدها فوق سطح المبنى الإداري لمركز CDER مشروعا نموذجيا للاستعراض التكنولوجي و لدراسة مدى قابلية التطبيق التجهيزات و اختبارها. و هو

---

[1] يحي حولية وآخرون،"قراءة نظرية لدور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة معالجة البطالة في الجزائر-"، **النشرة المصرفية العربية**،الفصل الثالث،سبتمبر 2015،ص78-79.

[*] « DESERTEC » تعني "الرؤية الإجمالية من إمداد العالم أجمع بالطاقة المستدامة"،كم يطلق عليه أيضا مصطلح "تكنولوجيا الصحراء" ويعد مشروعا مركزيا مستقلا بذاته، ونظرا لأهمية الطاقة الشمسية يعد هذا البرنامج أكبر مشروع للطاقة المتجددة، وتعود فكرته بالأساس الى مبادرة نادي روما حيث أطلقها علماء وساسة سنة 2003 بمعية المركز الفضائي الألماني. كما يعتبر البرنامج أحد أهم المقترحات الدولية من أجل استغلال الطاقة الشمسية كأحد أهم المصادر الأساسية لإنتاج الكهرباء يشمل شراكة بين 56 مؤسسة تمثل خمسة عشر بلد منها الجزائر ممثلة بـ:"سيفيتال".

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الأول من نوعه وطنيا، أي أول محطة ضوئية تتيح ضخ جزء من الطاقة التي تنتجها في شبكة توزيع الكهرباء ذات الضغط المنخفض.[1]

الفرع الثاني إمكانيات مختلف فروع الطاقات المتجددة المتوفرة بالجزائر

أولا:طاقة الرياح

تتوفر الجزائر على مقدرات لابأس بها من طاقة الرياح، و يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان لآخر على حسب المنطقة الجغرافية، و هذا ينتج أساسا عن الطبوغرافيا و عن المناخ المتنوع، ففي حين أن الجنوب يتميز بسرعة رياح 3 مرات أكبر من نظيرتها في الشمال و بالأخص في الجنوب الغربي إذ تزيد سرعتها عن 4م^3/ثا و تزيد قيمتها عن 6م/ ثا في ولاية أدرار، فإنه يلاحظ على العموم أن معدل سرعة الرياح غير مرتفعة في الشمال لكن تم تسجيل وجود مناخات تفضيلية على المواقع الساحلية لوهران، بجاية و عنابة و كذلك على الهضاب العليا في تيارت وأيضا على المنطقة التي تحدها بجاية شمالا وبسكرة جنوبا، وهو الأمر الذي يعزز قيام حقول الرياح النموذجية.[2]

و قد سطرت الجزائر برنامجا مهما لتطوير الطاقات المتجددة، و ذلك برسم المخطط الخماسي (2010-2014)، و يرتكز في الأساس هذا المخطط على أنشطة دعم الوحدات المحلية لتوليد طاقة الرياح، و تدعيم هذه الوحدات بالعتاد و الوسائل اللازمة، ولإنجاح هذا المسعى تم الاعتماد على عشرين باحثا علاوة على 360 أستاذا ينشطون في 30 مخبرا محليا بالإضافة إلى وضع خطة للبحث عن مواقع يكثر فيها نشاط الرياح بغرض إقامة مزارع لتوليد هذا النوع من الطاقة .[3]

وقد سمح وضع خارطة لسرعة الرياح و القدرات من الطاقة المنتجة من الرياح المتوفرة في الجزائر تحديد 8 مناطق صنفت على أنها شديدة الرياح، قابلة لاحتضان تجهيزات و معدات توليد الطاقة من الرياح، و هي منطقتين على الشريط الساحلي، 3 مناطق في الهضاب العليا و 3 مواقع أخرى في الصحراء.

---

[1] عدمان مريق،"دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة قراءة للواقع الجزائري"
https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://ebook.univeyes.com/?download_books%3D42012-2e594644f22598b50a63a5465d1141d9&hl=ar

[2] وزارة الطاقة المناجم، **برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية**، الجزائر، 2011.
https://www.energy.gov.dz/?article=-14

[3] سمير بلعربي،"واقع طاقة الرياح في الجزائر، **مركز تطوير الطاقات المتجددة**،العدد1،الجزائر،2012،ص23.
https://univ-blida2.dz/eco/wp-content/uploads/sites/23/2018/04/كركار-مليكة-صارة-المهدي-هجالة-ريمة-بن-بايرة.pdf

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وتم ترجيح القدرة التقنية للطاقة الناتجة عن الرياح لهذه المناطق بحوالي 172تيتراواط/ساعة سنويا، من بينها 37 تيتراواط/ساعة سنويا قابلة للاستغلال في المجال الاقتصادي؛ و هو ما يمثل نسبة 75 بالمئة من الاحتياجات الوطنية لسنة 2007 . و من خلال المستجدات، فقد تقرر تشييد أول مزرعة رياح بالجزائر، بطاقة تقدر بـ 10 ميغا واط بـ: أدرار؛ ولقد و كلت مؤقتا للمجمع CEGELECالمشترك بين فرنسا و الجزائر، حيث يعتبر أفضل عرض تم تقديمه في المناقصة المفتوحة بخصوص المشروع.[1]

ثانيا:الطاقات المتجددة الأخرى

تتوافر الجزائر على العديد من الطاقات المتجددة الأخرى و التي تسعى الجزائر لاستغلالها، غير أن إنتاجها لا يتسم بالفعالية التي تنتج بها الطاقة الشمسية و طاقة الرياح؛ و في هذا السياق نخص بالذكر: الطاقة المائية، طاقة الحرارة الجوفية و طاقة الكتلة الجوفية.

بداية بالطاقة المائية، فحصة قدرات الري حظيرة الإنتاج الكهربائي هي 5 بالمئة أي حوالي 286 جيغا واط و تعود هذه الاستطاعة للعدد غير الكافي لمواقع الري و إلى عدم استغلال مواقع الري المتوافرة. و في ذات الإطار تم تأهيل المحطة الكهرومائية بـ"زيامة" لولاية جيجل بقدرة 100 ميغا واط، أما فيما يرتبط بطاقة الحرارة الجوفية، إذ يمثل الكلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ما يبين سبب وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق و شمال غرب البلاد و توجد هذه الينابيع في درجة حرارة غالبا ما تزيد عن 40°مئوية، و المنبع الحار الأكثر حرارة هو منبع المسخوطين 96° مئوية؛ و تعد هذه الينابيع الطبيعية في الغالب تسربات للخزانات الموجودة في باطن الأرض تدفق لوحدها أكثر من 2م^3 من الماء الساخن، و هي جزء بسيط مما تحويه الخزانات.[2]

أما بالنسبة لطاقة الكتلة الحيوية في الجزائر يمكن تقسيمها إلى :

-منطقة صحراوية جرداء و التي تغطي 90 بالمئة من المساحة الإجمالية للبلاد.

-منطقة ثانية هي منطقة الغابات الاستوائية التي تغطي مساحة قدرها 2,5 مليون هكتار، أي حوالي 10بالمئة من مساحة البلاد ؛ و تغطي الغابات فيها حوالي 1,8 مليون هكتار، في حين تمثل التشكيلات

[1] يحي حولية وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص80.

[2] المرجع نفسه،ص80-81.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الغابية المتدرجة في الجبال 1,9 مليون هكتار. كما يعد كل من الصنوبر البحري و الكاليتوس نباتين مهمين في الاستعمال الطاقوي لكنهما لا يمثلان في الحقيقة إلا 5 بالمئة من الغابات الجزائرية.

والجدير بالذكر، أن استعمال النفايات و المخلفات العضوية خاصة الفضلات الحيوانية من أجل إنتاج الغاز الطبيعي يمكن اعتمادها كحل اقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى تنمية مستدامة لا سيما في المناطق الريفية، و تتمثل هذه المخلفات في : النفايات المنزلية؛ مخلفات محطات تطهير المياه القذرة الحضرية أو الصناعية؛ النفايات العضوية الصناعية؛ نفايات الفلاحة و كذا تربية المواشي (الجلود، فضلات الحيوانات...الخ).[1]

المطلب الثالث : البرنامج الوطني لتنمية وتطوير الطاقات المتجددة

الفرع الأول : أسس البرنامج الوطني لتنمية وتطوير الطاقات المتجددة

ارتكز هذا البرنامج على تأسيس قدرات ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22000 ميغا واط في الفترة الممتدة بين 2011-2030، منها 12000 ميغا واط موجهة لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء و 10000 ميغا واط موجهة للتصدير. و تضمن البرنامج على إنجاز 60 محطة شمسية كهرو ضوئية و شمسية حرارية و حقول طاقة الرياح و محطات مختلطة . كما ركز هذا البرنامج على وضع الطاقات المتجددة في صميم السياسات الطاقوية و الاقتصادية الجزائرية، حيث قدر القائمون على البرنامج أن تصل نسبة إنتاج الطاقة الكهربائية من أصول متجددة إلى حوالي 40 بالمئة عام 2030 ، و تعتزم الجزائر من خلال برنامج تطوير الطاقات المتجددة إلى أن تكون فاعلا رئيسيا في إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية بنوعيها –الكهرو ضوئية والحرارية-، و ذلك إضافة إلى طاقة الرياح واللتان تمثلان محركا هاما وضروريا لتطوير اقتصادي مستدام من شأنه التحفيز على نموذج جديد للنمو.[2]

---

1 يونس الريس،أصيلة العمري، واقع وآفاق الاستثمار في الطاقة المتجددة كبديل للثروة البترولية وكمدخل فعال لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"دراسة حالة:شركة سوناطراك" ، **ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الوطني حول:"فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة– الجزائر ، يومي 02-03 نوفمبر 2013،ص4-5.
http://fsecg.univ-skikda.dz/index.php/ar/acceuil-3/19-sample-data-articles/joomla/247-2014-02-16-08-34-30

2 سارة جدي،طارق جدي،"واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر"،الجزائر،المدرسة العليا للتجارة، **مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي**،العدد20،ديسمبر 2015،ص45.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

والجدول التالي يوضح أهداف البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة طبقا لنوع التكنولوجيا.

الشكل رقم 16 الجدول يبين أهداف البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة

	شمسي		الرياح
	خلايا كهرو ضوئية	مركزات شمسية	
2013	6	25	10
2015	182	325	50
2020	831	1500	270
2030	2800	7200	2000

المصدر: المنتدى العربي للبيئة و التنمية، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة و التنمية « AFED »، الطاقة المستدامة،التوقعات،التحديات و الخيارات، بيروت،لبنان،2013،ص60.

وضع هذا البرنامج من أجل تحديد الإمكانات المتوفرة و تسطير الأهداف المرجوة في ظل مختلف التغيرات في السياسات الاقتصادية، و قد تم تقييم البرنامج من ثلاث جوانب ، اهتم الجانب الأول بمختلف الانجازات المحققة فعليا على أرض الواقع خلال الفترة ما بين 2011 و 2014، أما الثاني فقد ركز على المشاريع المستقبلية و الدراسات الجارية و مختلف التكوينات في مجال الطاقات المتجددة ، و تناول الشق الأخير الإطار القانوني المسطر من أجل ضمان سير منظم لمختلف الاستثمارات في قطاع الطاقات المتجددة .

و قد حقق برنامج 2011 مجموعة من الإنجازات الفعلية و الملموسة، و ذلك بداية من ماي 2011 إذ تم تفعيل محطة توليد الكهرباء (غاز- طاقة شمسية) SPP1 بـ: حاسي الرمل ذات قدرة إنتاجية مقدرة بـ 150 ميغا واط من بينها 25 ميغا واط تنتج من الطاقة الشمسية. كما تم استحداث شركة الكهرباء والطاقات المتجددة SKTM والتابعة لمؤسسة سونلغاز و المتخصصة في تطوير الطاقات المتجددة بالجنوب ، بالإضافة إلى تفعيل حقل طاقة الرياح ذات قدرة إجمالية تقدر بـ 10 ميغا واط و التابع للمؤسسة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE في ولاية أدرار في جوان 2014، كما تم تفعيل محطة نموذجية لتوليد الكهرباء في جويلية 2014 و ذلك بالاعتماد على الطاقة الشمسية الكهرو ضوئية في

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

غرداية و التابعة لشركة الكهرباء والطاقات المتجددة ذات القدرة العالية 1.1ميغاواط،[1] بالإضافة إلى البدء في إنجاز محطات كهرو ضوئية في المدة الممتدة بين (2011-2014) لتوليد الكهرباء تابعة لشركة الكهرباء و الطاقات المتجددة ذات قدرة إجمالية تقدر بـ 343 ميغا واط في كل من المرتفعات الداخلية والجنوب موزعة عبر عدة مناطق بقدرة تتراوح ما بين 10 إلى 20 ميغا واط للمحطة الواحدة.[2]

الفرع الثاني تقييم البرنامج الوطني لتنمية وتطوير الطاقات المتجددة (2011-2030)

عند ملاحظة البرنامج الوطني لتنمية و تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر نسجل مجموعة من الملاحظات من بينها :

-رغم القدرة الإنتاجية للطاقات المتجددة في الجزائر إلا أن ذلك لا يسمح في حدود عام 2030 إلا بتلبية ما نسبته 27 بالمئة من الحاجات الوطنية من الكهرباء، كما أنه لا يسمح إلا بتوفير ما يقارب 600 مليار م^3 من الغاز الطبيعي بدلا من600 مليار م^3 المتوقعة في برنامج 2011 و الثلاثمائة مليار م^3 هي كمية تعادل 8 مرات استهلاك الجزائر من ذات المادة لعام 2014.

و بخصوص هذه التقديرات يرى الخبير الطاقوي السيد :تركماني أن مساهمة برنامج الطاقات المتجددة لعام 2015 لن تتعدى 27.55 بالمئة، منها 25.78 بالمئة من الطاقة الشمسية و طاقة الرياح، في حين تبلغ نسبة مساهمة بقية موارد الطاقة المتجددة حوالي 1.77 بالمئة و عليه فإن مساهمة هذه الطاقات المتجددة هي قريبة من التقديرات الرسمية و التي تصل إلى 27 بالمئة و من ثم فإن حجم الغاز الموفر سيبلغ في المتوسط 286 مليار متر مكعب، و هو رقم قريب من الرقم المعلن عنه من طرف الهيئات الرسمية والمقدر ب 300 مليار متر مكعب.[3]

و يتطلب تجسيد البرنامج الوطني المحين لتطوير الطاقات المتجددة الذي تم اعتماده في مجلس الوزراء المنعقد في ماي من سنة 2012 إلى استحداث 300 ألف منصب شغل مباشر و غير مباشر باستثمارات مقدرة 120 بـ: مليار دولار . يذكر أنه تم عام 2015 إدخال حيز الخدمة 14 محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بطاقة إجمالية قدرها 268 ميغا واط في مجموعة من ولايات

---

[1] **المرجع نفسه**،ص46.

[2] **المرجع نفسه**،ص46.

[3] عبد الرحمان مغاري و صابة مختار،"واقع وآفاق الطاقة في الجزائر"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي الطاقات المتجددة في الجزائر تحديات وآفاق،26 فيفري2018، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس،كلية العلوم الاقتصادية،ص 9.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الهضاب العليا و الجنوب و هي المشاريع التي بلغت كلفتها 70 مليار دج، وساهمت هذه المحطات في امتصاص البطالة وقد وفرت 250 منصب عمل جديد .

و في ذات السياق زادت الدولة من جهودها بغية ترشيد الاستهلاك الوطني للطاقة بما فيها الغاز الطبيعي و عقلنته لا سيما من خلال استهلاك الكهرباء، و تسعى السلطات العمومية إلى الوصول إلى اقتصاد بـ 42 مليار دولار بحلول 2030 مع خفض استهلاك الطاقة بـ 9 بالمئة من خلال تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير الفاعلية الطاقوية، و يتضمن هذا البرنامج مشاريع للعزل الحراري تشمل 100 ألف مسكن سنويا و كذا تحويل مليون سيارة و 20 ألف حافلة إلى استهلاك الغاز الطبيعي المميع و هو ما يسمح بخلق 180 ألف منصب عمل.[1]

وقد واجهت هذا البرنامج بعض الصعوبات في تنفيذه، حيث تعاني الجزائر من بعض النقائص في مجال الطاقات المتجددة، مما قد يعيق سيرورة المخطط الوطني، ومن بينها صعوبة توفير الأراضي و الأوعية العقارية بالرغم من وجود الكثير من المساحات غير المستغلة؛ بالإضافة إلى القدرات البشرية والمادية والتصنيعية الإنتاجية المحدودة في هذا المجال، دون إهمال فكرة قلة الاهتمام باستخدامات الطاقات المتجددة و الفهم الخاطئ لتطبيقاتها ما زكى عدم مشاركة المستثمرين الخواص في هذا القطاع .[2]

المطلب الرابع تداعيات السياسة الطاقوية على الأمن البيئي والتنمية المستدامة

الفرع الأول أثر السياسة الطاقوية على الأمن البيئي

يشكل قطاع الطاقة المصدر الرئيسي لانبعاث غازات الاحتباس الحراري في الجزائر نظرا للأهمية الكبيرة لإنتاج المحروقات في الاقتصاد الوطني و الاعتماد الكبير لأنماط استهلاكية غير رشيدة وغير مستدامة، مما كان له أثر مباشر في تدهور الوضع البيئي بالخصوص في المناطق الحضرية، لذلك فإن دراسة علاقة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يعتبر أحد أهم الغازات الدفيئة المسببة

[1] نعيمة بوكلثوم، سليمة بوقصة، **واقع الطاقات المتجددة في الجزائر وأهم التحديات**،ص8-9 أطلع يوم 2021/06/03 على الساعة 11.14 https://univ-blida2.dz/eco/wp-content/uploads/sites.pdf.

[2] فاطمة راشدي وآخرون،"تقييم سياسة تمويل الطاقات الخضراء في الجزائر في ظل التوجه نحو تنويع وتنمية الاستثمار الطاقوي وفق برنامج المخطط الوطني للطاقة المتجددة 2011-2030، **المؤتمر الدولي حول الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة مقاربات وتجارب** ، أيام 28/29/30 مارس 2019 بانطاليا، تركيا،ص 11-12.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

للتغير المناخي بتطور وتيرة الاستخدام الطاقوي ذو أهمية بالغة، حيث يستدل من خلاله على الوضعية البيئية و مدى الاستجابة للاتفاقيات الدولية (كيوتو) من أجل توجيه الطاقة لأغراض الاستدامة.

في ذات السياق قامت الجزائر باتخاذ عدة تدابير من أجل المحافظة على البيئة وحمايتها، من أهمها ترقية و تطوير استعمال الطاقات الأقل تلويثا للبيئة (الغاز الطبيعي، غاز البترول المسال، البنزين الخالي من الرصاص) و الشروع في الاقتصاد في الطاقة زيادة على تطهير و إعادة تأهيل المناطق الملوثة و تطوير الطاقات المتجددة، إلا أنه و بالرغم من المجهودات المبذولة فإن متابعة التطور التاريخي لانبعاثات الغازات الدفيئة يوضح أن الجزائر لا تتبع إستراتيجية واضحة للتحكم في الانبعاثات.[1]

وإضافة إلى الدور السيادي الذي يلعبه قطاع الطاقة في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية فانه أصبح يستجيب لمتطلبات التوازن البيئي، خاصة و أن الجزائر تتجه لإدخال السياسات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة، و اعتماد مختلف الاستراتيجيات انطلاقا من الالتزام بمبادئ مؤتمر ريو دي جانيرو، و من أجل الإسراع اتجاه اعتماد الأنماط المستدامة لإنتاج و استهلاك الطاقة (التعاون الدولي، تبني التكنولوجيا النظيفة و ا هتمام بالبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، إعادة تأهيل السلوك للمؤسسات و العائلات فيما يخص الرفع من زيادة كفاءة استهلاك الطاقة التقليدية و اعتماد الطاقات المتجددة في تغطية طلبها...الخ من الإجراءات) لدعم التنمية، خصوصا تلك المتعلقة بالرفع من القدرات للاستفادة من آلية التنمية النظيفة و الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية، من خلال مواصلة الجزائر تطبيق القوانين و الأنظمة على الصعيد المحلي لعقلنة و ترشيد مواردها دون الإخلال بالتوازن البيئي.[2]

والجدول التالي يبين أهم المشاريع الطاقوية المنجزة في الجزائر والحاملة لهدف تعزيز الأمن البيئي :

---

[1] بوفنتش وسيلة،**مرجع سبق ذكره**، ص34.

[2] صباح براجي،"دور حوكمة الموارد الطاقوية في اعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة"، **مذكرة ماجستير**، جامعة فرحات عباس-سطيف،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012،ص169.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الشكل رقم 17 الجدول يقدم ملخص لأهم المشاريع الطاقوية الداعمة لسياسات الأمن البيئي في الجزائر

المشاريع	النتائج
1-المركز الهجين HYBRID(الطاقة الشمسية والغاز بـ:حاسي الرمل)	- أول محطة للطاقة الهجينة(الشمسية-طاقة الغاز) في الجزائر موجودة بـ:حاسي الرمل تتربع على حوالي 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية،متصلة بالشركة الالكترونية الوطنية وتجدر الإشارة إلى أنها تقع قرب أكبر حقل غاز في إفريقيا .
2-سد بني هارون	-تمتلك الجزائر 70 سد مستغلة بمجموع حجم 6.8 مليار م^3 وتوجد 14 سد قيد الانجاز . -المجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى انجازا استراتيجيا كبيرا على الجانب التقني،حيث ارتفاع السد 120م،ولديه قدرة تخزين عادية تقدر ب 960 مليون م^3. -يوفر حوالي المياه الصالحة للشرب لفائدة 4 ملايين نسمة موزعة على 5 ولايات (جيجل، قسنطينة، أم البواقي،باتنة و خنشلة)
3- مشروع القرن،النقل الهيدروليكي الكبير لمنطقة البيان(عين صالح) نحو تامنراست	-يعد من بين الانجازات الكبرى التي استفادت منها البلد وذلك أثرها الاقتصادي والاجتماعي، حيث هذا النقل بتزويد تامنراست من عين صالح بالمياه الصالحة للشرب على مسافة 700 كم،ويزود أكثر من تسعين ألف شخص تزويد دائم ودون انقطاع.
4-محطات تحلية مياه البحر	-السياسة الوطنية في تحلية المياه تضمنت برنامج طموح لتركيب محطات تحلية المياه بطاقة كبيرة تسعة منها تشتغل .

المصدر:من إعداد الباحث*

الفرع الثاني أثر السياسة الطاقوية على التنمية المستدامة

للطاقة دور هام وأساسي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال استخدام العوائد الطاقوية في تمويل المشاريع التنموية و توفير الطاقة الضرورية لنشاط القطاعات الاقتصادية، فبعدما تسببت تداعيات تدهور العائدات النفطية نهاية الثمانينات في تأزم الوضع المالي في الجزائر، الأمر الذي

* بالاعتماد على : تومي ابراهيم، بن عبد الله أسماء، "سيايات المن البيئي في الجزائر بين الواقع والمأمول"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال "،العدد 01، 2019،ص203-204.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

استوجب إجراء إصلاحات هيكلية واكبها خفض كبير في الإنفاق الحكومي إلى غاية الثلاثي الأخير لسنة 1999 الذي شهد ارتفاعا في أسعار المحروقات تم استغلاله في بعث النشاط الاقتصادي، من خلال سياسة مالية بغية دعم التنمية الاقتصادية ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و برامج دعم النمو، إذ زادت نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الخام من 57.28 بالمئة سنة 2000 إلى حوالي 41.39 بالمئة سنة 2014، ساهم ذلك في تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا منها:

-ارتفاع نسب النمو الاقتصادي نتيجة سياسة الإنفاق المنتهجة في الجزائر بسبب ارتفاع مداخيل المحروقات التي مثلت نسبة 87.5 بالمئة من النفقات الجارية سنة 2013، و التي كان لها أثر ايجابي على حجم الاستهلاك و النشاط الاقتصادي على المدى المتوسط .

-انخفاض حجم المديونية الخارجية بسبب الاحتفاظ بفوائض العائدات النفطية في صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأته الجزائر عام 2000 و استعمالها لتسديد المديونية الخارجية.

- الموازنة العامة: نتج عن ارتفاع الجباية البترولية التي تشكل العائد الرئيسي لإيرادات الموازنة العامة حدوث فائض فيها، ما ساهم في التخفيف من الضغوط التضخمية و هبوط معدلات الفائدة بسبب ارتفاع الادخار العمومي.

- مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي : يعود ارتفاع الإنفاق الاستثماري نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستثمارات المعتبرة في البنية التحتية و بعض القطاعات الحيوية كقطاع المحروقات.

و بعد انخفاض أسعار النفط في أواخر سنة 2014 بدأت المؤشرات السابقة الذكر في التراجع بشكل مستمر نظرا لتراجع المداخيل النفطية، و هو ما يدل على الوضعية الصعبة التي يعرفها الاقتصاد الوطني المتميز بنموه غير المستدام .[1]

و يعتمد تحقيق التنمية المستدامة مدى توفر موارد طاقوية كافية و منتظمة، وذلك بما يكفل تعظيم الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية و حتى البيئية للسكان . كما يجعل التقدم الحاصل في تكنولوجيات و تقنيات الطاقات المتجددة قابلة للاستخدام سواء في النظم الصغيرة التي تضمن الإمدادات المحلية في مناطق الظل، أو في النظم المركزية للاستخدام الحراري في الصناعة و غيرها، ناهيك عن نظم توليد الكهرباء بالقدرات الكبيرة التي يمكن أن ترتبط بالشبكات الكهربائية المحلية والإقليمية،كما إن التركيز على الطاقات المتجددة في تلبية الاحتياجات يؤدي إلى الإنقاص من التلوث

[1] بوفنتش وسيلة،مرجع سبق ذكره، ص25.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الصادر عن استخدام الطاقات الأحفورية و خاصة الغازات الدفيئة، و ذلك كون المصادر المتجددة مصادر نظيفة لا تسبب أي تلوث يذكر للبيئة، إضافة إلى أن رفع الظروف المعيشية بالمناطق الريفية ينتج عنه التقليل من أنماط استهلاك الطاقة غير المستدامة في هذه المناطق.[1]

Wondershare PDFelement

[1] فريدة كافي، "الاستثمار في الطاقة المتجددة كمدخل لدفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر-مع الإشارة الى مشروع صحراء صولار بريدر-"، **نشرية الطاقة المتجددة**،العدد رقم 2، مركز تنمية الطاقات المتجددة، 2002،ص28.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الثالث: التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وضرورة اشراك المجتمع المدني في الجزائر

تعد الجزائر من بين 189 دولة التي اعتمدت إعلان الألفية في سبتمبر من سنة 2000 ذلك بعد انعقاد قمة الألفية الذي جمع جل رؤساء الدول من مختلف أصقاع العالم بناء على دعوة من الأمين العام للأمم المتحدة،إذ تعبر الأهداف الإنمائية للألفية Les Objectifs du Millénaire pour le développement عن ثمان أهداف ينبغي تجسيدها بحلول سنة 2015 لمواجهة التحديات الإنمائية الرئيسية في العالم.[1]

و تعتمد في الأساس على معايير و مقومات يجب تبنيها من أجل تحقيق هذه الأهداف من بينها الحكم الراشد، و اعتماده كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى اشراك جميع الفاعلين على المستوى المحلي لا سيما المجتمع المدني في العملية.

كما تجدر الإشارة إلى الدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في سعي منظماته إلى تحقيق التنمية المستدامة على العناصر بتنوعها وتعقيداتها المتعددة على مختلف المجالات و المستويات، لا سيما على المستوى البيئي في محاولاته لحماية البيئة و الحفاظ عليها للوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة تكفل حق الأجيال القادمة .

إذ ينبغي تنسيق و تضافر الجهود والشراكة بين المجتمع المدني و الدولة و القطاع الخاص، و أيضا من خلال إشكالية دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة و أهميته في تحقيق أهدافها.

المطلب الأول :أهمية الحكم الراشد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

يعد الحكم الراشد منهج و آلية للحد من الفساد الإداري، لدوره الفعال و الأساسي في تحقيق الأهداف التنموية من خلال مكافحة الفساد بأشكاله و أنواعه وتفعيلا لقيم الشفافية و المساءلة و منح الفرص للأطراف الفاعلة في المجتمع للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم

[1] **Programme des nations unies pour le développement**, Les Objectifs du Millénaire pour le Développement (Algérie), p1, 15/03/2012.
http://www.dz.undp.org/omd/nat_omd.html (اطلع عليه يوم 26/05/2021)

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الخاصة، هذا و تسمح الادارة الجيدة للحكم باتخاذ قرارات تتضمن تلبية حاجيات الأفراد الحالية، مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة .

الفرع الأول: التنمية المستدامة بين الحكم الراشد وخصوصية الجزائر

يرتكز هذا الفرع على نقطتين هامتين ألا وهما:

-متطلبات ومرتكزات الحكم الراشد و إسقاطاتها على الجزائر من جهة و من جهة ثانية الأهداف التنموية للجزائر.

-قراءة في الحركية التنموية في الجزائر خلال الفترة الزمنية المحددة لهذه الدراسة.

و ذلك بالإضافة إلى وضع إستراتجية التنمية المستدامة وفق خصوصية البيئة الجزائرية الداخلية و الإقليمية ، حيث يمكن القول أن خصوصية التجربة التنموية و الاقتصادية للجزائر منذ 1999 تتميز بوجود بعض الإختلالات الجلية .

و لم تعد التنمية هدف بل أصبحت ضرورة ملحة في الألفية الثالثة خاصة بعدما أقرتها الأمم المتحدة، خاصة مع ازدياد التطور التكنولوجي و العولمة، حيث أصبح أي شخص من الدول النامية أن يري كيف يعيش نظيره في الدول المتقدمة و هذا ما يحتم على الدول النامية الخوض في التنمية كحتمية لابد منها، ضف إلى ذلك موجات التحرر و موجات التحول الديمقراطي التي تلزم على الأنظمة التقيد بمجموعة من الشروط التنموية التي تدخل في سياق مرتكزات الحكم الراشد.

فبقدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وضع رؤية اقتصادية جديدة خاصة بعد العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر من طرف الإرهاب الذي خلف خسائر في الأرواح و الاقتصاد و البني التحتية ما أدى إلى وقف مسار التنمية لمدة تزيد عن 10 سنوات في الوقت الذي كان يسير فيه العالم بسرعات كبيرة نحو تحقيق معدلات نمو كبيرة و تحقيق قفزات تنموية على جميع الأصعدة ، فأصدر الرئيس ترسانة من القوانين والتنظيمات و التي تدخل في إطار تحقيق السلم و الأمن في البلاد من الوئام المدني إلي المصالحة الوطنية، ظف إلى ذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أوضحت حقيقة الإرهاب و ما كان يحدث في الجزائر ناهيك عن ارتفاع أسعار البترول التي ساهمت في تدعيم الموقف

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المالي للجزائر و كذا إعطاء ارتياح كبير في رسم الخطط تنموية.[1] و تعتبر الجزائر أحد الدول الخمس التي أسست لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد، كما تعتبر مسؤولة عن لجنة الموارد البشرية بها، و قد استضافت الجزائر القمة الثانية عشر للجنة التنفيذية لرؤساء دول و حكومات المبادرة في نوفمبر 2004 و أخذت هذه القمة أهمية بالغة حيث تزامن انعقادها مع مرور ثلاث سنوات كاملة على المبادرة، ناهيك عن احتضان الجزائر لأشغال القمة الاستثنائية للجنة رؤساء الدول و الحكومات لتنفيذ الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا في مارس 2007، بالإضافة للعديد من القمم الأخرى.

وقد بدى الاهتمام المتزايد للدولة الجزائرية بموضوع الحكم الراشد من خلال الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، من خلال:[2]

- محور الحكم الراشد والديمقراطية
- محور الحكم والتسيير الاقتصادي
- محور تسيير المؤسسات
- محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

و نعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى القضاء على الفساد الإداري على مستوى المؤسسات الحكومية و المؤسسات ذات الطابع الخاص، حيث قامت بمجموعة من الإجراءات بغية مواجهة هذه الظاهرة ولعل أهمها هو انضمامها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و التي وقعت في 9 ديسمبر 2003 و صادقت مع التحفظات في 25 أوت 2004، و بالنسبة للأجهزة التي تعمل على تفعيل الحكم الراشد بالجزائر فيتمثل في:[3]

- مجلس المحاسبة
- المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة منها.

---

[1] فؤاد جدو،"التنمية المستدام بين متطلبات الحكم الراشد و خصوصية الجزائر"، **ملتقى التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر:واقع وتحديات** ، جامعة محمد خيضر-بسكرة،2009،ص7.
https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/07/التنمية-المستدامة-بين-متطلبات-الحكم-الراشد-والخصوصية-الجزائرية-فؤاد-جدو.pdf.

[2] عبد العزيز قتال،جدلة محمد مصدق،"دور الحكم الراشد في تفعيل مسار التنمية المستدامة بالجزائر"، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**،عدد أفريل 2018،المجلد رقم 1،ص152.

[3] **المرجع نفسه**، ص153.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

-اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

- لجنة إصلاح هياكل الدولة.

- الديوان المركزي لقمع الفساد.

- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

- المفتشية العامة للمالية.

الفرع الثاني دور الحكم الراشد في استدامة التنمية في الجزائر

أدت الوضعية الاقتصادية العامة للجزائر بعد الاستقلال إلى محاولات وضع إستراتيجية تنموية تهدف إلى تنمية شاملة و قامت مقابل هذا بهيكلة القطاع الفلاحي والهدف منه الوصول إلى التخلص من التبعية الاقتصادية، ومع بداية الثمانينات شهدت تطورات متناقضة من الوجهة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في حين يشهد العالم تحولات اقتصادية عميقة و سريعة، إلى جانب محاولة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث يفرض على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة و التأقلم معها يتطلب البحث عن السياسات التنموية الملائمة و الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، و منذ 1986 أصبحت الحاجة ماسة لإعادة هيكلة المنشآت العامة و تكاملها، حيث دخلت الجزائر في سلسلة تعديلات هيكلية مع صندوق النقد الدولي كاستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد بدى الاهتمام المتزايد للدولة بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي و مشاريعه حول الحكم الراشد و محاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية و وضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية و تعزيز العدالة الاجتماعية كمعايير لتفعيل الحكم الراشد في دعم مسار التنمية المستدامة.

و توجد نظرة حديثة للحكم الراشد بمحاولاته لإيجاد مدخل جديد تتوجه عن طريقه جميع الشعوب نحو أسلوب من التنمية يجمع ما بين الإنتاج و حماية الموارد و تعزيزها، و لقد أصبح موضوع

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الحكم الراشد و حماية البيئة بغية التسيير الاقتصادي الفعال موضوعا مهما مع تعاظم المشاكل البيئية و زيادة الأضرار الناتجة عنه .[1]

و قد بادرت وزارة المالية في الإطار الموجه لدعم النمو و تهيئة الإقليم بتخصيص 5.36 مليار دينار و هذا المبلغ المالي لدعم التنمية المستدامة من بين المشاريع و التي تتمثل في: مشروع حماية الساحل و مشروع حماية التنوع البيولوجي، إضافة إلى إنجاز مشروع خاص بالبيئة، ناهيك عن دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم، و مشروع خاص بتوفير الماء الشروب، و عمليات تحسين وضع المحيط الحضري، و مشروع لإعادة تصريف الفضلات ، و في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قررت الوزارة إنشاء 600 ألف مؤسسة في حدود سنة 2020 بإمكانها امتصاص ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل بطال مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية والإنتاجية، وتحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغية تحضيرها وتجهيزها لدخول السوق العالمية.[2]

المطلب الثاني : الحق في التنمية وتعزيز العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية في الجزائر

اعتمدت الجزائر برنامجا للإنعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى 2004 تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما اهتم بزيادة الاهتمام بالمصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي و تنمية الموارد البشرية و ذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية.

ويعتبر هذا البرنامج وسيلة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، و بعده البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 /2009 و الذي قسم إلى خمسة برامج فرعية ممثلة في برنامج تحسين معيشة السكان، برنامج تطوير الهياكل القاعدية، برنامج دعم التنمية الاقتصادية، برنامج تطوير الخدمات العمومية، و برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، ثم البرنامج الخماسي 2010 -2014 و قد تم تقسيمه إلى ثلاثة برامج فرعية: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، برنامج دعم التنمية الاقتصادية، برنامج تطوير الهياكل القاعدية، و تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في سنة

---

[1] سامي حميد عباس الجميلي، "الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة"، **مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**،العدد 2، 2008، ص 4.

[2] رشيدة بوجحفة،"الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدام:دراسة حالة الجزائر"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية** ،المجلد الثاني،العدد 4،ص133-134.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

2016 وذلك في إطار سياسة تنويع و إصلاح الاقتصاد الوطني هيكليا على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو خارج المحروقات بـ 5.6 بالمئة خلال العشرية القادمة، وترتكز المرحلة الأولى من النموذج و التي تخص هاته الفترة (2016-2019) حول بعث السياسة التنموية الجديدة، و التي تميزت بالفعل بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة، أما المرحلة الثانية (2020 - 2025) فتكون مرحلة انتقالية يكون الهدف منها "تدارك" الاقتصاد الوطني، تليها مرحلة استقرار وتوافق (2026 -2030) يكون الاقتصاد قد استنفذ في نهايتها قدراته الاستدراكية.[1]

وأشارت السيدة بن زروقي [*] في كلمة لها خلال إشرافها على انطلاق أشغال الملتقى الدولي الموسوم بـ: "فعالية الحماية القانونية للبيئة الطبيعية بين النصوص والواقع والمستجدات"، أن الجزائر عملت على "تكريس أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع، من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016 الذي بادر به رئيس الجمهورية السابق السيد: عبد العزيز بوتفليقة، والذي تضمن عدة أهداف من بينها القضاء على الفقر، السكن الهش، تحسين مستوى القدرة الشرائية، حق المواطنين في الرعاية الصحية، تكريس التعليم والمساواة بين الجنسين و البيئة إذ أن للمواطن الحق في التمتع ببيئة سليمة وغيرها من الأهداف الأخرى".

كما أشارت إلى أن معظم الحقوق الواردة في أهداف التنمية المستدامة، أكد عليها أول دستور الجزائر بعد الإستقلال في مادته الحادية عشر التي نصت على الحقوق الأساسية للمواطنين و التمسك بجميع مبادئ حقوق الإنسان، و التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث وضعت الجزائر وبغرض متابعة احترامها و تطبيقها ميدانيا مجموعة من القوانين و الآليات المختصة تعاقبت وفق مسار تقدم و تطور البلاد و الإصلاحات الواسعة التي تتعلق بالتكفل بالحقوق المدنية و السياسية والحقوق الاقتصادية و الاجتماعية.[2]

وقد عمدت الجزائر إلى وضع خريطة عمل تهدف إلى حماية البيئة، و الهدف من هذه الإستراتيجية تحقيق التلاؤم والتوافق بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الاستعمال الرشيد و المستديم للموارد الطبيعية، و ضرورة التخفيف و التقليص من الملوثات و الأضرار والمخاطر التي تهدد

---

[1] بوجحفة رشيدة، **مرجع سبق ذكره**،ص130-131.

[*] السيدة: فافا سيد لخضر بن زروقي رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

[2] https://www.aps.dz/ar/algerie/67691-2019-02-27-16-31-45 اطلع عليه يوم:11/02/2021

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الصحة العامة، و اتخاذ التدابير المحفزة لمعالجة المشاكل البيئية كالابتعاد عن كل إنتاج من شأنه أن يشجع على الاستخدام المفرط لموارد الطاقة وتمويل حماية البيئة.

و تعتبر الجزائر من الدول المهتمة بالجانب الايكولوجي و من أهم الدول التي تسعى من خلال سياستها إلى الحفاظ على البيئة بالرغم من اعتمادها في اقتصادها على المحروقات، حيث تعد هذه الأخيرة من أكثر السلع الملوثة إذا لم يتم التعامل معها بشكل عقلاني و تعد الجزائر من الدول الفاعلة في برنامج هيئة الأمم المتحدة لحماية البيئة، إذ تعتبر أيضا من الدول التي لها اتفاقيات ومشاركات أورو متوسطية، عربية و عالمية في حماية البيئة.[1]

المطلب الثالث: المجتمع المدني كآلية لتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر

تعد عملية بناء و تعزيز القدرات الذاتية من الأهمية بمكان، و تختلف أولوياتها من مرحلة لأخرى، و لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني، في دعم التنمية المستدامة بشكل عام و حماية البيئة بشكل خاص، و من أجل ضمان مشاركة أوسع للقطاعات الشخصية والمدنية لإحداث الديكليك على جميع الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية، ولأجل هذا كله لابد للمنظمات المكونة منها المجتمع المدني أن تقوم بدراسة واقعية و عملية و موضوعية لواقع البيئة في الجزائر و تشخيص نقاط ضعفها و الأخذ بالأسباب التي تجعل منها شريكا أساسيا في تفعيل الآليات الخاصة بحماية البيئة .

و في إطار اعتماد مؤسسات المجتمع المدني و زيادة مكانتها و دورها كشريك أساسي للإدارة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية و الوطنية لحماية البيئة و الجانب الايكولوجي، أفرد قانون 03/10 المرتبط بحماية البيئة الجمعيات بفصل كامل.[2]

وتتمتع هذه الأخيرة بحرية في اختيار طبيعة نشاطاتها القانونية و الملائمة و المتاحة لها لبلوغ أهدافها المسطرة، إذ لها الحرية إما بالعمل المباشر ميدانيا أو عن طريق الوسائط من خلال ممثلي المواطنين في المجالس المحلية، و يعد ظهور جمعيات حماية البيئة في الجزائر من خلال الهيئات المشرفة على حماية البيئة ضعيفا نسبيا، إذ تنحصر في اللجنة القانونية والاقتصادية للمجلس الأعلى للتنمية المستدامة، هذا ما يحد من فعالية مشاركتها في تجسيد الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة .

---

[1] سفيان ساسي، "المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية(حالة الجزائر)"، **مجلة جيل حقوق الانسان**،العدد2،ص357.

[2] قانون 03/10 المرتبط بحماية البيئة، **مرجع سبق ذكره**.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وعلى الرغم من الزيادة الواضحة في عملية تأسيس الجمعيات البيئية، إلا أن التنافس بين الجمعيات البيئية لم يرق إلى المستوى المطلوب ، ناهيك عن محدودية الموارد المالية وذلك بسبب قلة الاشتراكات من طرف المنتسبين و الأعضاء، إضافة إلى قلة الدعم المادي الذي تحصل عليه هاته الفئة من الجمعيات مقارنة بنظيرتها الرياضية والثقافية وغيرها من الجمعيات، والتي تحصل عليها من مساهمات الولايات والبلديات بنسبة 7بالمئة من ناتج الضرائب المباشرة المحلية[1]

وقد أتى تصريح المدير الفرعي للبرامج و المؤسسات الدولية المتخصصة على مستوى وزارة الشؤون الخارجية خلال افتتاح أشغال ورشة تمحورت حول "تحسيس المجتمع المدني بأهداف التنمية المستدامة" التي نظمها نظام هيئة الأمم المتحدة و الحكومة الجزائرية لصالح ممثلي الجمعيات الجزائرية بهدف تعريفهم بمضمون و أهداف هذا المسعى العالمي.

حيث صرح السيد بومدين ماحي أن الجزائر قد انخرطت منذ 2015 " في مسعى الاستمرارية وتعزيز التطورات المنجزة في إطار أهداف الألفية للتنمية و التي تم تجسيد جزء منها قبيل الآجال المحددة لذلك". كما تلقت الجزائر تبريكات من هيئات دولية بخصوص النتائج المحققة من بينها القضاء على الفقر تحت عتبة 0.8 بالمئة و توفير التدريس الابتدائي لكل الأطفال علاوة على التمثيل النسوي في البرلمان (+31بالمئة) و خفض نسبة الوفيات بالنسبة للأمهات و الأطفال.

كما أضاف السيد ماحي أنه في إطار تكريس وتفعيل أهداف التنمية المستدامة، أعدت الجزائر برنامجا من اجل إشراك جميع كل الأطراف الفاعلة بهذه الأهداف و إدماجهم في السياسة الوطنية للتنمية و توفير موارد مالية لتحقيقها.[2]

[1] باعلي واسعيد باحمد،سالمي العيفى،"المجتمع المدني ودوره في حماية البيئة في الجزائر جمعيات حماية البيئة أنموذجا"، مجلات دراسات إنسانية واجتماعية،جامعة وهران،المجلد9،العدد3،جوان 2020،ص222-223.

[2] https://www.aps.dz/ar/algerie/63887-2030 اطلع عليه يوم 2021/02/11

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المبحث الرابع : السياسة البيئية في الجزائر في ظل المؤشرات و التطورات البيئية العالمية

يشهد موضوع البيئة تحديات صعبة على جميع المستويات، إذ يعد من الأهمية بمكان وضع الإستراتيجيات الوطنية المناسبة و التي يجب أن تتماشى مع التطورات البيئية العالمية لذلك و من أجل مواجهة التدهور المتزايد للوضع البيئي من خلال إتباع سياسة بيئية حكيمة تتماشى و الاهتمامات العالمية في مجال البيئة و قد تمحور هذا البحث حول السياسة البيئية في الجزائر في ظل التوجهات البيئية العالمية ومدى التوافق بين السياسة البيئية في الجزائر وما هو جاري العمل به لدى الهيئات الدولية.

المطلب الأول: مؤشرات السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر

تواجه عملية تجسيد أهداف التنمية المستدامة وحصر مؤشراتها، لا سيما مؤشرات البيئة عدة عقبات و تحديات أبرزها الحاجة لإرساء قياس المؤشرات و سنوات الأساس، ناهيك عن عملية تصنيفها و تبويبها بما يضمن عدم استثناء أي مؤشر، و ما يتطلب ذلك من بيانات تستطيع قياس هذه المؤشرات و ضمان مقارنتها مع نظيرتها الدولية، و تشير هذه التحديات إلى ضرورة دراسة و تحليل البيانات التي ستستخدم لقياس المؤشرات، و ذلك من حيث الحاجة إلى توافرها و معالجتها عند مواجهة الفجوات في الخطط الموضوعة لهذا الغرض.

الفرع الأول السياسة البيئية في الجزائر ومحاولات تطبيق نظم الادارة البيئية العالمية

صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات و البروتوكولات الدولية الهادفة للحفاظ على البيئة إثر النشاط الدولي المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات لتوجيه نشاطاتها الملوثة نحو الدول النامية والفقيرة، ذلك ما استوجب عليها اللجوء للحماية الدولية للبيئة من خلال الانضمام إلى اتفاقيات شملت عديد الجوانب و الأطراف البيئية، خاصة ما تعلق منها بالتحكم في التلوث بمختلف أنواعه، و الناجم أيضا عن النفايات الصلبة و السائلة (منها انضمامها لاتفاقية بازل المتعلقة بكيفية نقل النفايات الخطرة و بروتوكول كيوتو حول تغير المناخ...).

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

وقد سعت المؤسسات الجزائرية لتبني معايير دولية كمعيار ISO14001 حول الإدارة البيئية، و المواصفة OHSAS 18001 المرتبطة بنظام إدارة السلامة و الصحة المهنية من أجل إعطاء صورة أوضح عن جديتها بأهمية و سلامة البيئة و الأفراد.[1]

غير أن الجزائر تعد من بين أقل الدول في العالم و منطقة شمال إفريقيا التي تهتم مؤسساتها باعتماد الإدارة البيئية من اجل الحصول على شهادة الايزو 14001 حيث انه حتى سنة 2000 لم تكن أي مؤسسة جزائرية حاصلة على شهادة الايزو 14001 لإصدار سنة 1996، و في سنة 2003 حصلت ثلاث مؤسسات جزائرية فقط على هذه الشهادة مقابل 294 لمصر، 48 لسوريا، 39 للأردن، لتونس 30، 21 للمغرب، 5 لفلسطين .[2]

وقد تمكنت 178 مؤسسة عمومية و خاصة ما بين سنة 2000 و 2005 من خلال ست عمليات كبرى من الحصول على شهادة ضمان الجودة، كما منح الاعتماد لأحد المخابر، وذلك منذ الشروع سنة 2000 في برنامج مرافقة المؤسسات من أجل الحصول على شهادات ضمان الجودة .

و أوضح مدير التقييس والحماية الصناعية بوزارة الصناعة السيد: جاب الله بلقاسمي سنة 2006 انه منذ الشروع في البرنامج تحصلت 167 مؤسسة على شهادة ضمان الجودة إيزو 9000 وست (6) مؤسسات أخرى على شهادة ضمان الجودة إيزو 14000 وخمس (5) مؤسسات على شهادة ضمان الجودة إيزو 22000 علاوة على اعتماد مخبر، ويعد مركز الدراسات والمصالح التكنولوجية للصناعة ومواد البناء المخبر الوحيد الذي تحصل على الاعتماد أنداك.[3]

كما أشار السيد:علي حربي عضو دائرة التفكير والعمل حول المؤسسات إلى وجود حوالي 1100 مؤسسة جزائرية تحصلت على شهادة فيما يخص مقياس 9001 و مقياس 14001 و التقييس بما يخص الأمن والسلامة بحلول سنة 2015،هاته الزيادة تعكس اهتمام الدولة الجزائرية بمواكبة الاهتمامات البيئية العالمية ومدى جديتها في ذلك، وقد أضافت السيدة: رتيبة شيباني المديرة العامة

---

[1] عائشة سلمة كيحلي،التقييم الاقتصادي للآثار البيئية-دراسة حالة الجزائر خلال 1970-2014.-**أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه** ،جامعة قاصدي مرباح،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016-2017،ص112.

[2] وليد شتوح،"مكانة نظام الادارة البيئية الايزو14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**،المجلد7،العدد2،2014،ص13

[3] https://www.echoroukonline.com/178-مؤسسة-جزائرية-تتحصل-على-شهادة-الجودة. اطلع عليه يوم 03/06/2021

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

للتقييس أنه هنالك 7500 مواصفة وطنية للشركاء والوزارات والتي تطلبها المؤسسات الوطنية واحتياجات السوق.[1]

الفرع الثاني قراءة في السياسة البيئية في الجزائر 1999-2019

اعتمدت الجزائر ما بين سنتي 1999 و 2019 عددا من الإصلاحات و المبادرات الهادفة إلى تنويع الاقتصاد و تحسين مناخ الأعمال و تعزيز الأمن البيئي وحماية البيئة وكذا تطوير فروع الاقتصاد الأخضر و النهوض بالمجالات الترابية، و أيضا زيادة المساحات الخضراء و المساحة الغابية ، إلا أنه يجب تعزيز هذه المبادرات و تثبيتها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية تعمل على تشجيع أنماط مستدامة للإنتاج و الاستهلاك مع المساهمة في خلق الثروة و فرص عمل جديدة .

تجسد ذلك من خلال البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية ما بين 2010-2014 الذي قدر الغلاف المالي المخصص له بـ 286 مليار دولار، حيث أولى أهمية بالغة لإنشاء البنيات التحتية للاقتصاد و تحديثها، إذ تم تنفيذ برامج في مجالات حماية البيئة وتسيير المياه و التحكم في معدل انبعاثات الغازات الدفينة، و تم تخصيص غلاف مالي بلغ 2000 مليار دينار ما يعادل27 مليار دولار لقطاع الماء و التطهير -من سدود، أنظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تعاني عجزا في الموارد المائية ومحطات التطهير و التحلية -بالإضافة إلى سبعة مليارات دولار تم تخصيصها لقطاع تهيئة المجال الترابي(تهيئة الإقليم)والبيئة بإحداث أربع مدن جديدة و نحو 100 بنية تحتية لحماية البيئة، هذا بالإضافة إلى المخطط الوطني لمكافحة التصحر، و تم بذل جهود ملموسة في قطاع الغابات من خلال العمل منذ سنة 2000 على الاهتمام بالمجال الغابي إذ تقدر المساحة الغابية بنحو 530 ألف هكتار.

كما تم تحقيق تقدم فيما يتعلق بتحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية للسدود و معدل ربط السلئفات الحضرية بالشبكة العمومية للتطهير، و في مجال تثمين الموارد المائية غير التقليدية، تم اعتماد برنامج يعنى بإنجاز محطات جديدة للتطهير 239 وحدة، والذي أريد له بلوغ قدرة تطهير إجمالية تصل إلى 1.2 مليار متر مكعب سنويا سنة 2014 مقابل ما بين 660 و 750 مليون متر مكعب سنويا

[1] https://www.radioalgerie.dz/news/ar/reportage/30655.html. 03/06/2021 اطلع عليه يوم

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المسجلة في2010 ، وقد بلغ حجم المياه المطهرة و الموجهة للاستخدامات الفلاحية 600 مليون متر مربع سنة2011 ، في حين لم يكن يتجاوز 90 مليون سنة1999 .[1]

وشجعت خطة النمو الخماسية (2015-2019) الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر .و تعتبر بالتالي فرصة لإعادة النظر في النموذج الاقتصادي وإعادة توجيه الاستثمارات العمومية و الخاصة نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة و الفلاحة و تحقيق معدل نمو أعلى و أكثر استدامة يقدر بسبعة بالمئة في المستقبل القريب .

و قد طبقت الجزائر إستراتيجية وطنية للبيئة و التنمية المستدامة مابين 2002-2012 بالإضافة إلى مخطط لتهيئة المجال الترابي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2010-2030 و مخطط وطني للمناخ 2015-2050 و كذا البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة 2011-2030 والتي تقدر تكلفتها الإجمالية ما بين 80 إلى 100 مليار دولار، حيث يتم اعتماد سياسات قطاعية في مجالات التربية البيئية و الموارد الطاقوية، اقتصاد الماء و ملائمة قطاع الموارد المائية مع التغيرات المناخية و المحافظة على الأنظمة البيئية وتنمية الأرياف و إزالة التلوث الصناعي، هذا و قد تم اعتماد تدابير ترمي إلى تحسين الفعالية الطاقوية، و برنامج للنهوض بالطاقات المتجددة، و توجد محطة هجينة لإنتاج الطاقة تعمل منذ سنة2011 ، كما تم استحداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية و الغاز .

غير أنه توجد قطاعات لا تزال متأخرة عن ركب التطور كالفلاحة البيولوجية، التي لا تشغل سوى 700هكتار مقابل عشرون ألف هكتار بالمغرب و 330 ألف هكتار بتونس و كذا السياحة البيئية و تدبير النفايات و تنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية.

وتبعا للنتائج المشجعة لهذه المرحلة،إضافة إلى التطورات التكنولوجية وانخفاض تكاليف بعض فروع إنتاج الكهرباء كفرع الطاقة الشمسية و طاقة الرياح، فقد دفع ذلك القطاع لإعادة النظر في البرنامج بغرض تعزيز الطموح في هذا المجال، و عليه فقد تم تحسين البرنامج من قبل الحكومة إذ يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، للطاقة المتجددة إلى 22000 ميغا واط موجهة للاستهلاك الوطني في آفاق سنة 2030 .[2]

---

[1] ربيع قرين،مصباح حراق،"خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية"، **مجلة العلوم الإنسانية** ،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة،العدد 51،جوان 2019،ص342-343.

[2] **المرجع نفسه**، ص344.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

يخص تطوير الطاقات المتجددة في إطار هذا البرنامج طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، التوليد المشترك للطاقة، الكتلة الحيوية و الطاقة، الطاقة الشمسية الحرارية الأرضية، و يهدف هذا البرنامج إلى إنتاج طاقة متجددة تساهم بـ27 بالمئة في ميزان إنتاج الطاقة بحلول عام 2030 و يتوقع تسخير جميع الموارد الضرورية، عن طريق استخدام الاستثمار الوطني و الدولي بشكليه العام و الخاص.[1]

المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر ضمن الاستراتيجية الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

أكدت وزارة تهيئة الإقليم و البيئة في الجزائر إمكانية خلق 1421619 فرصة عمل في مجال الاقتصاد الأخضر* بين عامي 2011 و 2025، و ذلك بالمقارنة مع ما تواجد عام 2010 و التي قدرت بـ 27300 فرصة عمل و هو عدد المناصب المتواجدة بالنشاطات المتعلقة بالبيئة، مثل إعادة التدوير للمواد والنفايات و الرسكلة الخاصة بالنفايات المنزلية و كذا الطاقات المتجددة ، وقد أشارت الحكومة الجزائرية من خلال التصريحات الرسمية إلى أن التنمية المستدامة تشكل هدفا يحدد من خلاله الخطوط العريضة للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية .

و يعتمد الخط التوجيهي الأول الذي وضعه القانون و هو استدامة الموارد، على ثلاثة برامج عمل إقليمية تفيد الاقتصاد الأخضر، وهي:[2]

-استدامة الموارد المائية.

-المحافظة على التربة ومكافحة التصحر.

- حماية النظم الإيكولوجية.

واوجد تطبيق المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية عدد من الإجراءات و التدابير العامة التي تندرج ضمن الاقتصاد الأخضر، و تم إنشاء عدة مؤسسات عمومية هدفها المساعدة على تصور سياسات للتنمية المستدامة و تطبيقها نذكر من أهمها: المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، و المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، و الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، و المركز الوطني للتدريب البيئي، و المركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، و شبكة رصد نوعية الهواء.

---

[1] ربيع قرين، **المرجع نفسه**،ص 344-345.

[*] استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفا عمليا، بأنه اقتصاد يؤدي الى تحسين وضعية الرفاه البشرية والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجية، وهو أيضا عبارة عن أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ويؤدي في الأمد البعيد تحسين حالة البشر.

[2] سليمان البدراني،التخطيط الإنمائي والاقتصاد الأخضر في المغرب العربي، **مجلة البيئة والتنمية**،العدد 172، 2012،ص63.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

أما في ما يتعلق بالمياه، فقد تم استحداث وكالة الحوض المائي، و المكتب الوطني للصرف الصحي، و المكتب الوطني للري و الصرف، و الشركة الجزائرية للمياه الصالحة للشرب، و بالموازاة مع تطبيق التسعيرة الجديدة لمياه الشفة و المياه المستخدمة في الصناعة و الزراعة، يتم دعم لمبادرات الاقتصاد في استهلاك المياه عبر استخدام تقنيات و تكنولوجيات حديثة ملائمة في الري، مثل الري الموضعي و الرش المحوري و تم توفير مناصب عمل مرتبطة بالاقتصاد الأخضر و تمثل إدارة النفايات مصدرا لعدد كبير من الوظائف الخضراء.[1]

و الجزائر كباقي دول العالم حاولت وضعت خريطة وطنية من اجل تبني الاقتصاد الأخضر، من خلال وضع مجموعة من التشريعات التي تراعي الشق البيئي، و ارتكزت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الهادفة إلى تحقيق الاقتصاد الأخضر، على ثلاثة مرتكزات أساسية:

-بعث التنمية الاقتصادية من خلال خلق الثروات، و إحداث مناصب الشغل و كذا مكافحة ظاهرة الفقر.

-المحافظة على الموارد الطبيعية المحدودة (الماء، الراضي الصالحة للزراعة، الغابات و التنوع البيولوجي).

-تحسين الوضع المعيشي للسكان و ذلك بتسيير أمثل للنفايات و عمليات التطهير ومختلف الشبكات.

و تعتبر الجزائر الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة و خلق فرص عمل و دعم للنمو الاقتصادي من خلال التنويع في وسائل الإنتاج و بالتالي الزيادة في القيمة المضافة ومنه تعزيز الابتكار وتقليص معدلات الفقر، كما يشجع البلاد على الانتقال التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر خاصة فيما يتعلق بموضوع الطاقة .[2]

و قد حققت الجزائر خلال هاته الفترة تقدما هاما في ما يتعلق بتحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية من خلال السدود هذا ماساهم في زيادة نسبة ربط البيوت بالماء الشروب، كما يتمحور الاقتصاد الأخضر في الجزائر وفق برنامجين أساسيين :

---

[1] وهيبة قحام وسمير شرقرق،"الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل-مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر-"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**،العدد6،ديسمبر 2016،ص449-450.

[2] **المرجع نفسه**، ص 450-451.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

-برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء والتعمير الذي يعتمد على إدماج التكنولوجيات الجديدة لبناء و احترام الشق البيئي الذي بلغت تكلفته 65 مليار دولار لانجاز 1.6 مليون سكن جديد من خلال شراكة بين الشركات الوطنية و الدولية .

-المخطط الحديث لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية الأحياء المائية الهادف إلى الزيادة في إنتاج الثروة الحيوانية المائية لتتعدى 200 ألف طن سنويا من خلال تنمية تربية الأحياء المائية و مواكبة الشركات الحديثة (الصغيرة والمتوسطة) بالتكوين و تطوير مهن الصيد البحري .[1]

المطلب الثالث :تقييم مؤشرات التنمية المستدامة ما بين 1999-2019

الهدف من ذكر مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر هو إدراك الأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية حيث ترتكز هذه المؤشرات على القضايا الرئيسية التي تضمنتها الأجندة 21 ومن أبرزها مايلي:

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية،الطاقوية والبشرية

أولا معدل النمو الاقتصادي : وقد حققت الجزائر معدلات نمو متباينة تنوعت بين الانخفاض و الارتفاع مع الظروف العالمية، ناهيك عن الخصائص القطاعية المختلة للاقتصاد الجزائري و انعكاسات ذلك على الأداء الاقتصادي و المعدلات المحققة،[2] و الجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر مابين 1999 و2019.

الشكل رقم 18 الجدول يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين(1999-2019)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (PIBبالمئة)	3.3	2.2	2.6	4.1	6.7	5.2	5.1	4.6
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014

[1] حمامة مسعود، الطيب ابن عون،"الاقتصاد الأخضر في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة البديل الاقتصادي** ،المجلد 7، العدد الأول، 2020،ص42-43.

[2] منى منصوري،يونس بوعصيدة رضا، **مرجع سبق ذكره**، ص252.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

معدل نمو الناتج الداخلي الخام (PIBبالمئة)	4.6	/	2.4	3.6	2.6	2.5	2.8	3.2
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019			
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (PIBبالمئة)	3.8	3.2	1.3	1.2	0.8			

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، ومؤشرات الصندوق والبنك الدوليين .

حيث شهد النمو الاقتصادي تطورا ملحوظا خلال مرحلة الإصلاحات، و تدابير برنامج الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001-2004 ، ليسجل تراجعا سنة 2007، و قد لا يعطي هذا الانتعاش صورة واضحة لنمو الاقتصاد الجزائري، إذ يعود ذلك إلى الارتفاع المحسوس في أسعار البترول و الغاز في السوق الدولية، وهو ما أثبتته الأزمة البترولية سنة 2014 .

ثانيا الطاقات المتجددة : رغم الإمكانيات الكبيرة للطاقات المتجددة في الجزائر و التي أفردناها من خلال المطلب الرابع من المبحث الأول في الفصل السابق إلا أن إمكانية استغلال تطبيقات الطاقات المتجددة بل استعمالات غير متاحة محليا، و ذلك لعدم وجود إستراتيجية إنتاج وطنية للطاقة تعتمد على مصادر الطاقات المتجددة بنسب كبيرة، إضافة إلى أن المشاريع المجسدة حاليا في مجال الطاقات النظيفة لا تلبي حاجيات السوق الوطنية ، إذ تعتمد الدولة بشكل كبير على الغاز و الطاقة البخارية بتغذية المشتقات البترولية و ذلك يعود للكميات الكبيرة الموجودة منها بغض النظر عن انخفاض أسعارها، وتبلغ نسبة تموين الغاز الطبيعي و مشتقاته 98 بالمئة من الإنتاج الوطني الصافي من الكهرباء بينما تقدر نسبة مساهمة الطاقة المائية في انتاج الكهرباء بـ 1.21بالمئة[1].

ثالثا التنمية البشرية: يعد مؤشر التنمية البشرية، مؤشرا هاما و مقياسا تبنته الأمم المتحدة لقياس مدى الرفاهية عند الشعوب، و قد شهد هذا المؤشر تطورا مستمرا منذ سنة 1999 في الجزائر وهذا ما يبينه الجدول التالي:

[1] منى منصوري، مرجع سبق ذكره، ص255- 256.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الشكل رقم 19 الجدول يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	/	0.602	/	/	/	/	0.670	0.760	0.764
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	0.779	0.671	0.724	0.732	0.737	0.741	0.743	0.745	
السنة	2017	2018	2019						
القيمة	/	/	0.75						

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر،ومؤشرات الصندوق والبنك الدوليين

من خلال المعطيات التي يقدمها الجدول السابق نلاحظ المستويات المحققة للتنمية البشرية في السنوات ما بين سنتي 2006-2008 و التي تعود بالدرجة الأولى، إلى الاهتمام الكبير للدولة الجزائرية بقطاع الصحة .[1]

و قد تطورت مؤشرات دليل التنمية البشرية لسنة 2010 في المعدلات خاصة بالصحة، التعليم و المستوى المعيشي و عبر عن ذلك متوسط العمر المتوقع عند الوالدة، بالإضافة إلى متوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة و متوسط سنوات الدراسة للكبار، و كذلك نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي . و قد ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 أن متوسط العمر في الجزائر يقدر بـ 73 سنة.[2]

[1] سوسن مربيعي،التنمية البشرية في الجزائر-واقع وآفاق-، **مذكرة لنيل شهادة ماجستير**،جامعة منتوري2،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2012-2013،ص124.

[2] نصيرة قوريش،التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد6،2011، ص37.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفرع الثاني: المؤشرات البيئية والايكولوجية

أولا:الانبعاثات الغازية(co_2)

تعتبر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السبب الرئيسي في التغيرات المناخية، كما يعد التغير المناخي أحد أهم المسائل البيئية و يقدم معطيات بيئية هامة لتحديد مستويات التنمية المستدامة .[1]

كما جددت الجزائر في اجتماع عمان بالأردن التزاماتها بالحد من الانبعاثات الغازية المتسببة في الاحتباس الحراري، و ذلك في آفاق 2020-2030 بموجب اتفاق باريس حول الطاقة المبرم في سنة 2015 الهادف إلى المحافظة على معدل ارتفاع درجة حرارة الأرض تحت 2 درجة مئوية.[2]

وقد صنفت الجزائر من خلال التقرير الدولي لعام 2015 في المرتبة 33 من حيث انبعاثات ثاني الكربون في العالم خلال عام 2014 بينما صنفت في المركز السادس في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و قد نقلت وكالة الأنباء الجزائرية الحكومية عن تقرير المنظمة الدولية "مشروع الكربون العالمي" أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر تقدر بـ 147 مليون طن و هو ما يمثل 0.41 في المائة من الانبعاثات العالمية ،[3] و يوضح الجدول التالي الانبعاثات السنوية من ثاني أكسيد الكربون [طن] للفرد في الجزائر مابين سنة 2000-2015.

الشكل رقم 20 الجدول يوضح الانبعاثات السنوية من ثاني أكسيد الكربون [طن] للفرد في الجزائر

السنة	2000	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الانبعاثات	2.8	3.0	3.2	3.3	3.3	3.5	3.5	3.7	3.8

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على https://ar.wikipedia.org/wiki/

و قائمة_الدول_حسب_انبعاثات_ثاني_أكسيد_الكربون_للفرد www.globalcarbonatlas.org ,

---

[1] منى منصوري و يونس بوعصيدة رضا، **مرجع سبق ذكره**،ص258.

[2] **وكالة الأنباء الجزائرية**، الجزائر-تجدد-التزامها-بتخفيض-انبعاثات-الغاز-المسببة-للاحتباس-الحراري .
https://www.aps.dz/ar/economie/41437

3 **تقرير دولي يصنف الجزائر في المركز33 عالميا في انبعاثات الكربون، تقرير المنظمة الدولية "مشروع الكربون العالمي"**
http://arabic.news.cn/2015-12/11/c_134905020.htm أطلع عليه يوم 2021/07/12

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

و نلاحظ من خلال الجدول السابق الزيادة الجزئية و التي نسبتها 2.8 المائة من الانبعاثات الكلية لثاني أكسيد الكربون للجزائر في 2014 مقارنة بعام 2013 (143 مليون طن)، و قد بلغت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 3.8 طن سنة 2014 لكل فرد مقابل 3.7 طن في 2013، و تمثل انبعاثات الجزائر من ثاني أكسيد الكربون 0.41 في المائة من الانبعاثات العالمية الإجمالية التي بلغت 35.9 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون في 2014.

كما نلاحظ الزيادة المطردة لانبعاثات السنوية من ثاني أكسيد الكربون للفرد في الجزائر و ذلك منذ سنة 2000 حيث قدرت آنذاك ب 2.8 طن للفرد الواحد و تطورت بصفة كبيرة إلى أن وصلت إلى 3.8 سنة 2015 و هذا ما يعطي انطباعا على التدهور البيئي في الجزائر و انخفاض مؤشرات التنمية المستدامة .

ثانيا:التنوع البيولوجي والمساحات الخضراء في الجزائر

1-التنوع البيولوجي: يعتبر التنوع البيولوجي في الجزائر موردا هاما للعديد من القطاعات الاقتصادية أبرزها الفلاحة والصيد البحري و الصناعة، وتعد حصتهما المشتركة المنبثقة عن استغلال التنوع البيولوجي ما بين 20 و 30٪ من المنتج الداخلي الخام حسب السنوات، وإذا أخذنا بعين الاعتبار المنتج الداخلي الخام بعيدا عن المحروقات، فإن هذه الأخيرة تفوق 40٪ وهي نسبة جد معتبرة [1].

و تزخر الجزائر من حيث التنوع البيولوجي على حوالي 16000 صنف نباتي طبيعي و زراعي إلا أننا لا نستعمل إلا 1 بالمئة في الاقتصاد الوطني، و 1000نوع ذات قيمة طبية ، بالإضافة إلى 700 نوع نباتي مستوطن ﴿لا توجد في أي بلد﴾، ناهيك عن 4963 نوع حيواني .

مع العلم أنه توجد شبكة واسعة من المجالات المحمية، والتي تغطي ما يقرب من نصف المساحة الإجمالية للبلاد 44 بالمئة، بما فيها الحظائر الثقافية التي تتربع على مساحات شاسعة و تزخر بتنوع بيولوجي هام [2].

وأوضحت وزيرة البيئة والطاقات المتجددة فاطمة الزهراء زرواطي خلال إشرافها على إحياء اليوم العالمي للتنوع البيولوجي 22 ماي 2018 بأن الجزائر ترغب من خلال هذا التوجه إلى الزيادة من

[1] https://www.me.gov.dz/a/?page_id=219 الصفحة الرسمية لوزارة البيئة اطلع يوم 2021/07/14

[2] https://www.me.gov.dz/a/?page_id=219 المرجع نفسه

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

مسؤوليتها إلى أعلى مستوى لتحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي . كما أضافت السيدة: زرواطي بأن الوصول إلى الأهداف المسطرة لاتفاقية التنوع البيولوجي يرتكز حسبها- في الأساس على تحديد الأهداف والأولويات إلى جانب تقاسم المسؤوليات لمواجهة رهانات التنوع البيولوجي و استغلال هذا المصدر الحيوي للثروة لخدمة تنمية مستدامة و عادلة.

و نوهت الوزيرة من جهة أخرى بأهمية التنوع البيولوجي في المجالات البيئية الوطنية التي تغطى نسبة 44 بالمائة من المساحة الإجمالية للبلاد و تزخر بحوالي 16 ألف صنف نباتي طبيعي وزراعي قبل أن تؤكد على ضرورة دعم جهود مختلف الشركاء و إدراج مبادرات المجتمع المدني و مختلف فئات المجتمع في أعمال حماية الأنظمة البيئية و المحافظة عليها.[1]

2-المساحات الخضراء:

مكن العمل بالقانون رقم 06-07 المؤرخ في 13 ماي 2007 و المتعلق بتسيير المساحات الخضراء و حمايتها و تنميتها [2]، و الهادف إلى تحسين الإطار المعيشي الحضري، وأيضا صيانة و تحسين نوعية المساحات الخضراء الحضرية الموجودة، من الزيادة في إنشاء المساحات الخضراء بكل أنواعها و تحسين نوعيتها، إضافة إلى ترقية و توسيع الفضاءات الخضراء مقارنة بالفضاءات القديمة و إدخال المساحات الخضراء في كل مشاريع البناء الجديدة، حتمية تدعمها الدراسات الحضرية و المعمارية العامة و الخاصة، ذلك ماساهم في التطوير الفعلي لتلك الفضاءات حفاظا على التوازنات البيئية و الإيكولوجية و المناخية و التي انعكست بشكل إيجابي على الصحة العمومية.

ففي إطار تنفيذ هذا القانون و بهدف تحسين الحصة من الفضاءات الخضراء لكل ساكن، بدأت وزارة البيئة و الطاقات المتجددة بوضع مخطط استعجالي لانجاز حظيرة حضرية في كل ولاية.

الشكل رقم 21 الجدول يبين إحصاء المساحات الخضراء ونوعها في الجزائر لسنة 2017

النوع	العدد
حديقة عامة	1479
حديقة جماعية	915

[1] https://www.aps.dz/ar/regions/57047-2018-05-22-16-18-01 طلع عليه يوم 2020/08/12

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 06-07 المؤرخ في 13 ماي 2007،المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، **الجريدة الرسمية**، العدد 31، المؤرخة في 13 ماي 2003.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

حديقة مخصصة	74
حظيرة حضرية	63
غابة حضرية	93
صفوف مشجرة	915

المصدر: وزارة البيئة والطاقات المتجددة https://www.me.gov.dz/a/?page_id=2447

تشير المعطيات السابقة الواردة في الجدول إلى العدد المعتبر للحدائق العامة و الذي يعبر عن نسبة لا بأس بها، كما قامت وزارة البيئة والطاقات المتجددة بعملية جرد وطني للمساحات الخضراء و عملية من أجل تصنيف المساحات الخضراء، و عملية أخرى تخص تهيئة للمساحات الخضراء، و أفرزت هذه العمليات، إحصاء 224 مليون م^2 فضاء أخضر سنة 2017 مقابل 2 مليون م^2 سنة 2007 و11 مليون م^2 سنة 2011 و 80 مليون م^2 سنة 2014 و تصنيف3539 مساحة خضراء:[1]

[1] https://www.me.gov.dz/a/?page_id=2447 اطلع عليه يوم 2021/07/14

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

خاتمة الفصل الثالث

سعت الجزائر إلى وضع مخططات وطنية للأعمال من أجل الحفاظ على البيئة، إذ ترتكز على عملية نقد للرهانات و التحديات التي يجب أن تواجهها الدولة و على تحاليل واسعة لأثر المشاكل خطورة على البيئية في الجزائر . إن المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة باعتماده على تحليل الواقع الحالي يبين أن الكلفة الاقتصادية و الاجتماعية تزداد ارتفاعا مما يقترح أولا نظرة مستقبلية تلزم الجزائر بالاستثمار في تنمية مستديمة من الناحية الإيكولوجية.

هذه الاستثمارات تستوجب جهدا كبيرا على جميع الأصعدة و المستويات، حيث أنشئت مخططات تنفيذية على المستوى الوطني و التي يستلزم أن تترجم بمخططات محلية لكي يتم تحميل المسؤولية للجماعات المحلية و المواطنين، و هذا ما يستهدفه المخطط، و الهدف الذي تكفل به جزئيا برنامج الحكومة للإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي في الأمدين القصير و المتوسط .

و الأهداف الوطنية للإستراتيجية البيئية تمثلت في : تحسين صحة المواطن ونوعية حياته، حفظ الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته،تقليص الخسائر الاقتصادية و تحسين القدرة التنافسية، وحماية البيئة الجهوية و الشاملة.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

Wondershare PDFelement

الخاتمة

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الخاتمة

خلاصة القول، ومن خلال مجموعة المفاهيم والشبكة المصطلحية، التي تم ذكرها يمكن القول أن الحكامة البيئية مفهوم حديث نسبيا ظهر في خضم النقاشات المتعلقة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة، والتي ساهمت في ظهور المفهوم الأزمات البيئية التي مر بها العالم، حيث جعلت منها موضوعا مهما في النقاشات والاتفاقيات الدولية وكذا الملتقيات المتعلقة بالبيئة على كلا الصعيدين الدولي والمحلي.

ناهيك عن أهمية باقي المفاهيم لا سيما مفهوم التنمية المستدامة والذي ما فتئ يتفرع ويرتبط بباقي المفاهيم في شتى المجالات والميادين، الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية وبروز مفهوم الأمن البيئي بقوة من خلال النقاشات البيئية الوطنية و الدولية و زيادة رقعة البحث الأكاديمي الذي خص موضوع البيئة بالأبحاث .

و الملاحظ من خلال ما تم تقديمه لمختلف المؤسسات البيئية في الجزائر وتطورها أنها لم تتسم بالاستقرار و لم تعرفه قرابة ما يزيد عن أربعين سنة توزعت فيها المصالح البيئة بين قطاعات وزارية مختلفة فمن تردد إلى إلحاق إلى إدماج، وعليه فإن التذبذب يؤدي إلى عدم الفعالية على أرض الواقع لحماية البيئة، فمن حيث المضمون فإن ارتباط موضوع البيئة بوزارات الري و الغابات و البحث العلمي و التربية و الداخلية و الأشغال العمومية و التهيئة العمرانية، كل هذا التذبذب يعزى إلى عدم الاستقرار و بالتالي انعدام النشاط و هو نتيجة حتمية لتفاقم آثار التلوث الحضري و الصناعي و تسارع وتيرة تدهور الأوساط الطبيعية في البلاد، إذ دفعت هذه الحالة بالدولة إلى الاقتناع بضرورة إيجاد وزارة خاصة بالبيئة تضع على كاهلها مهمة حماية البيئة هي وزارة التهيئة العمرانية و البيئة ثم بعدها وزارة البيئة والطاقات المتجددة، ومنه ومن خلال تتبعنا لمسار السياسات التشريعية في الجزائر من 1962 إلى يومنا هذا يتبين أن هناك تطور غير مسبوق للإطار التشريعي و التنظيمي الذي من شأنه أن يسمح تأطير سياسة عمومية فعالة بحماية البيئة .

وقد سعت الجزائر إلى وضع مخططات وطنية للأعمال من أجل الحفاظ على البيئة، إذ ترتكز على عملية نقد للرهانات و التحديات التي يجب أن تواجهها الدولة و على تحاليل واسعة لأثر المشاكل خطورة على البيئية في الجزائر . إن المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة باعتماده على تحليل الواقع الحالي يبين أن الكلفة الاقتصادية و الاجتماعية تزداد ارتفاعا مما يقترح أولا نظرة مستقبلية تلزم الجزائر بالاستثمار في تنمية مستديمة من الناحية الإيكولوجية.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الخاتمة

هذه الاستثمارات تستوجب جهدا كبيرا على جميع الأصعدة و المستويات، حيث أنشئت مخططات تنفيذية على المستوى الوطني و التي يستلزم أن تترجم بمخططات محلية لكي يتم تحميل المسؤولية للجماعات المحلية و المواطنين، و هذا ما يستهدفه المخطط، و الهدف الذي تكفل به جزئيا برنامج الحكومة للإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي في الأمدين القصير و المتوسط .

و الأهداف الوطنية للإستراتيجية البيئية تمثلت في : تحسين صحة المواطن ونوعية حياته، حفظ الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته،تقليص الخسائر الاقتصادية و تحسين القدرة التنافسية، وحماية البيئة الجهوية و الشاملة.

ورغم كل ذلك، لا يمكن الحديث عن التنمية بعيدا عن المشكلات البيئية التي أضحت تشكل اهتمام العالم و التصدي لها يتطلب الزيادة في الجهود و توحيدها لتجسيد الأهداف المسطرة، الأمر الذي لاحظنا من خلال المعطيات و الأرقام أنه لا يزال متأخرا في الجزائر حيث ساهم عدم استقرار ملف البيئة و تعدد الأطراف الفاعلة في ميدان البيئة من جهة،وتعدد الوزارات التي أشرفت عل الملف من جهة ثانية، إلى عدم الوضوح وضعف الأداء البيئي، حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة في المؤشرات البيئية ومؤشرات التنمية ففي سنة 2018 احتلت الجزائر المرتبة 88 دوليا والعاشرة عربيا في مؤشر الأداء البيئي (EPI) الذي يقيس حالة البيئة على المستوى الوطني.

كما أنه لا يمكن الحديث عن البيئة والمشاكل البيئية واحتوائها، بل يجب الاهتمام أكثر بفكرة التوازن الايجابي بين أطراف المعادلة-البيئة/التنمية-،وذلك دون المساس بحقوق الانسان وضرورة الاهتمام بالأمن البيئي، وذلك بالطبع في محاولة لتغيير سلوك الأفراد من جهة وكذا تغيير أنماط وأساليب التنمية من جهة ثانية،بالاظافة الى ذلك فإن فعالية و نجاعة الحوكمة مرتبط البيئية بدرجة كبيرة على اعتماد السياسات البيئية على خصوصية الجزائر ومقدراتها الطبيعية من جهة و كذا على الالتزام بالاتفاقيات والمقاييس البيئية الدولية من جهة ثانية .

مما سبق كله، نخلص إلى أن تحقيق حوكمة بيئية وطنية انطلاقا من مجموع السياسات والاستراتيجيات الوطنية يواجهه العديد من التحديات التي تتطلب تفعيل السياسات الوطنية على مستوى قطاع البيئة ككل، فمسار الحوكمة البيئية الوطنية ينطلق من المستويات العليا أي" السياسات البيئية و الطاقوية "إلى المؤسسات والوحدات المحلية من خلال ضمان تحسين الأداء وجودة الخدمات وتأهيل اليد الكفء في مختلف الميادين والمصالح التي تضمنها هذه المؤسسات وتحديد آليات الرقابة

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الخاتمة

المسؤولية الواضحة لمختلف الوحدات بما يتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة من خلال مراعاة الشق البيئي .

و قد سجلنا مجموعة من الملاحظات على السياسة البيئية في الجزائر ما بين سنتي 1999 و 2019 أبرزها:

1) قلة التنسيق بين المؤسسات الحكومية ذات الصلة بالبيئة في ما بينها و مع مؤسسات المجتمع المدني و عدم تشارك الخبرات.

2) الإحصاء في قطاع البيئة هو قطاع غير متطور بدرجة كافية وذلك راجع للصعوبات في جمع البيانات والمعطيات –التي أسلفنا ذكرها في الفصل الثاني-، والبيانات المتوافرة غير كافية ولا تصدر بانتظام .

3) غياب التكامل و الترابط بين مختلف المخططات البيئية سواء الشمولية أو القطاعية، ما يجعلها حبرا على ورق تفتقر لعنصر التنسيق و الترابط في ما بينها ما يفقدها قيمتها القانونية .

4) غياب النصوص التنظيمية و التشريعات المتعلقة ببعض المخططات البيئية، و التي توضح كيفية تطبيق هذه النصوص و طريقة العمل بها.

5) فشل بعض المخططات و الاستراتيجيات البيئية المعتمد في الأجندات كونها لم تنجح في محاربة بعض السلوكيات السلبية التي كانت سائدة قبل صدورها، رغم إحاطتها بإطار قانوني و على سبيل المثال لا الحصر المخطط الوطني المتعلق بتسيير النفايات الخاصة التي لا تزال الجزائر تواجه مجموعة من الصعاب في هذا الميدان .

6) نقص فعالية بعض المخططات القطاعية و التي تخص قطاعات معينة نتيجة كبر حجم أهدافها، السبب الذي أدى إلى عدم تحقيق أهدافها و نقص فعاليتها على أرض الواقع.

7) عدم وجود الصفة القانونية القسرية و الجبرية للتخطيط البيئي الشمولي بما فيه المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة و المخططات المحلية، مما جعلها عبارة وثيقة أخلاقية و معنوية لا غير تخصص لتحسيس الجماعات المحلية بأهمية حماية البيئة .

8) غياب الخبرة المتعلقة بالتخطيط في الجزائر و الاستناد إلى الخبرات الأجنبية كان سببا في فشل التخطيط البيئي، حيث لم تراعى في أدوات التخطيط الخصوصية المحلية، كون أن التخطيط يرتكز على مبدأ الاعتماد على الذات في الأساس.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الخاتمة

وعليه ومن أجل كل هذه الخصائص السالفة الذكر كان لزاما الخروج بمجموعة من التوصيات من اجل الرفع من الأداء البيئي في الجزائر و الحد من الظواهر السلبية والارتقاء بالإدارة البيئية إلى مصاف العالمية نحاول إجمالها في مايلي:

1) ضرورة دعم الحكومات كل المشاركين و المعنيين بموضوع البيئة، و تمكينهم من المشاركة في تطوير السياسة الوطنية و عدم تحجيم دور أي طرف، من خلال المناقشة والمشاركة في الملتقيات و الأيام الدراسية لتقديم مقترحات يتم اعتمادها من خلال أجندات بيئية وطنية.

2) الاهتمام بالجماعات المحلية و تطوير المقدرات الخاصة بها للمساهمة بصفة أكبر في حماية الرأسمال الطبيعي المحلي و البيئة التي تقع في دائرتها الإقليمية، و تخصيص نسب معتبرة من الميزانيات لدعم المشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة و البيئة .

3) ضرورة الاعتماد على سياسات ضريبية و نظم حوافز متطورة بغية تشجيع الشركات الخاصة، و تطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية و البيئية و تبني الاقتصاد الأخضر.

4) زيادة الاهتمام بالبحوث الأكاديمية المتعلقة بالبيئة في الجزائر، و تسهيل و توفير المعطيات و الإحصائيات البيئية من أجل الوصول بالبحوث لأعلى درجة من الدقة و المصداقية، ما يوفر سيناريوهات مستقبلية تكون أكثر فعالية و مدروسة بالنسبة للفاعلين في مجال البيئة .

5) ضرورة التزام المؤسسات و المنظمات بأهمية البيئة في نشاطاتها، وذلك بالتحري و البحث عن اقل درجات التلوث؛ خلال عملية الإنتاج.

6) وضع آليات قانونية و تنظيمية؛ لضمان الإنتاج الأقل تسببا للتلوث، و التشجيع على التخطيط البيئي عبر دورة الحياة الكاملة للمنتج أو الخدمة أو العملية التصنيعية.

7) تخصيص الموارد و تطوير برامج تدريبية لازمة لتحقيق المستوى المطلوب من خلال التقييس البيئي للمنظمات، مقابل سياستها البيئية و أهدافها و أغراضها لتحديد مدى الملائمة و الحاجة إلى التحسين و التطوير في الإنتاج .

8) إعداد إطار مرجعي (معايير ومؤشرات الممارسات الجيدة للحكامة البيئية)،حول الحوكمة البيئية المستدامة بما يتوافق مع السوسيو اقتصادي والثقافي للمجتمع، ما يساعد على مراقبة العمل البيئي على مستوى كل البلديات ومقارنة الوضع البيئي بينها .

9) البحث في إمكانية ابرام اتفاقيات و توأمة بين مؤسسات البحث الوطنية و الدولية والإقليمية في مجال البيئة

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

القرآن الكريم

1. **القرآن الكريم**، الآية 56، سورة الأعراف .

أولا:الكتب

أ/باللغة العربية

2. أبو النصر مدحت، مدحت ياسمين محمد، **التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتها** ، مصر:المجموعة العربية للتدريب والنشر،2017.
3. ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير و آخرون، القاهرة: دار المعارف، 1979 .
4. إبراهيم طارق الدسوقي عطية، **الأمن البيئي النظام لحماية البيئة** ، مصر: دار الجامعة الجديدة،2009.
5. المرجوشي أيتن محمد، **تقييم الداء المؤسسي في المنظمات العالمية**، مصر: دار النشر للجامعات .
6. السوني رضا إسماعيل، **التخطيط الإداري**، مصر: طيبة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى. 2009 .
7. العزاوي نجم، عبد الله حكمت النقار، **إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات - ISO14000** ، دار المسيرة، 2007.
8. العزاوي نجم ، النقار عبد الله حكمت، **إستراتيجيات و متطلبات و تطبيقات إدارة البيئة**،عمان:دار اليازوري، ط2ن،2015.
9. الصرن رعد حسن، **نظم الإدارة البيئية و الإيزو 14000**، دمشق: دار الرضا، 2001 .
10. الخطيب نهى، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، القاهرة:مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000.
11. بلحاج صالح ،**المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال وإلى غاية الفترة اليوم**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010 .
12. بن جديد، سلوى، **قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة** ، الأردن: دروب ثقافية للنشر والتوزيع،د.ت.ن.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

13. بني حمدان خالد و علي الزيون عطا الله، **إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات** ، د.م.ن : مكتبة فهد الوطنية،2015.

14. بن غضبان فؤاد، **المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط مستدام** ، عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2014 .

15. ديدوح عبد الرحمان، الأمن المائي، **الاستراتيجية المائية في الجزائر** ، برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2017 .

16. حسن أحمد السمان، **الصحافة والتنمية المستدامة : دراسة مستقبلية** ، مصر، المكتبة الأكاديمية، ط 1،2011.

17. طاشمة بومدين، **التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور** ، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط. 1، 2016.

18. كافي مصطفى يوسف، **اقتصاديات البيئة والعولمة**،سوريا:دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر والتوزيع،2013.

19. مدكور إبراهيم، **معجم العلوم الاجتماعية**، مصر :الهيئة المصرية العامة للكتاب،1975 .

20. محمد باتر علي وردم،العالم ليس للبيع، **مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** ،الأردن:الأهلية للنشر والتوزيع،ط1،2003.

21. محمد عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، **دور المنظمات الدولية في حماية البيئي** ،القاهرة:دار النهضة،ط1،ج2، 1986.

22. محمد الخواجة عال، **العولمة والتنمية المستدامة** ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، بيروت : الدار العربية للعلوم -ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 2006.

23. موسشيت دوجلاس ،تر بهاء شاهين، **مبادئ التنمية المستدامة** ، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.

24. محمد عثمان غنيم ، ماجدة أحمد أبو زيط، **التنمية المستدامة** ، عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1، 2007.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

25. محمد عثمان غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**،الأردن:دار صفاء،2006.

26. سعد سامية جلال، **الإدارة البيئية المتكاملة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.

27. سعد سامية جلال، **الإدارة البيئية المتكاملة للمستشفيات** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006،ط1 .

28. عبد الحميد محسن أفكرين، **القانون الدولي للبيئة** ، القاهرة : دار النهضة العربية، ط 1، 2006.

29. عبد القادر عبد العالي، **محاضرات في منهجية العلوم الاجتماعية** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2009-2010.

30. عبد الرحمان نوزاد الهيتي و إبراهيم حسن المهندي، **التنمية المستدامة في قطر الانجازات والتحديات**،قطر:اللجنة الدائمة للسكان،2008،ط1.

31. عبد النور أنمار جودت، **الإدارة البيئية**، الأردن: أمجد للنشر والتوزيع،ط1، 2015.

32. عبد الوهاب أحمد عبد الجواد، **التشريعات البيئية**، القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع، 1995.

33. عبد المولى محمود، **البيئة والتلوث**، الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة،ط2، 2005 .

34. علام عبد الرحيم، " **مقدمة في نظم الإدارة البيئية** "،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، د.م.ن، 2005.

35. عمارة محمد، **مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام** ، القاهرة،مصر، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولى،2009.

36. فوسلير كلود و جيمس بيتر: ترجمة : علا أحمد إصلاح، **إدارة البيئة من أجل جودة الحياة** ، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001 .

37. صالح محمد الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل حمايتها منها**،الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،ط1، 2002 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

38. قريد سمير، **حماية البيئة ومكافحة الثلوت ونشر الثقافة البيئية** ،الأردن:دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1،2013.

39. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات** ، الجزائر، د.د.ن،1997.

40. ثعالبي نوال، الحوكمة **البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها** ، الجزائر: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

41. خليل محمد محمود محمد، **المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة(دراسة التجربة اليابانية)**،مصر:دار حميثرا للنشر والترجمة، ط 1، 2018.

42. خليفة شادي الجوارنة، **اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي**، عمان :عماد الدين، 2014 .

43. غازي عناية، **البحث العلمي:منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية** ،الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2008.

ب/باللغة الأجنبية

44.Agrawal Arun, **Environmental Governance** ,Annual Review of Environment and Resources, University of Michigan2014 .

45.Ali Kazancigil, **la Gouvernance: Itinéraires d'un concept**, in à la recherche de la démocratie", Paris, Karthala, 2004.

46.Dalby Simon, **Environmental security**, in Paul, Williams, Security studies: an introduction, 1st ed. USA: Routledge , 2008.

47.david pearce,edward barbier,anil markandya , **sustainable development** , London : environment economic center ,1997.

48. Isabelle Johnson, **La gouvernance: vers une re-définition du concept**, Agence canadienne de développement international, Mars 1997, Canada.

49.kathy wilson peacock,**natural ressources and sustainable development**, new york :facts on file,2008.

50.susan baker, john mccarmik, **sustainable development: comp -artive understandings environmental?and repones**, in norman j.vig, michael g.faure (eds), green giants policies of the united states and the european union, the mit press combridge, england, 2.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

ثالثا:الوثائق الحكومية

51. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963 المؤرخ في 10 سبتمبر 1963،**الجريدة الرسمية**،العدد64 المؤرخة في 10 سبتمبر1963.

52. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 76-57 المؤرخ في 05 جويلية 1976 المتضمن نشر الميثاق الوطني لسنة 1976،**الجريدة الرسمية**، العدد 61، المؤرخة في 30 جويلية 1976.

53. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 86-22 المؤرخ في 09 فيفري، **الجريدة الرسمية**، العدد 07، المؤرخة في 16 فيفري 1986.

54. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور، 1976، ،المادة 151،**الجريدة الرسمية**،العدد94،المؤرخة في 24 فبراير 1976.

55. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 1989،، المادة 115، **الجريدة الرسمية** ، العدد09، المؤرخة في 01 مارس 1989.

56. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 المتعلق بالتعديل الدستوري.

57. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**،العدد63المؤرخة في 16 نوفمبر 2008،القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 المتعلق بالتعديل الدستوري،المادة 122 منه.

58. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد14المؤرخة في 07 مارس 2016،القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتعلق بالتعديل الدستوري،الديباجة،المادة 68-المادة140.

59. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، رقم 06 المؤرخة في 08 فبراير 1983، القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة.

60. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، رقم 43 المؤرخة في 10 جويلية 2003، المتضمنة القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 فيفري 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

61. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، مرسوم تنفيذي رقم 94-247 مؤرخ في 10 أوت 1994 , يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري،

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

62. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** :رقم: 01 ، مرسوم رئاسي رقم 96-01 المؤرخ في 05 جانفي 1996 , والمتعلق بكتابة الدولة للبيئة.

63. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 74، مرسوم تنفيذي رقم 17-364 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1439 الموافق ل 25 ديسمبر سنة 2017 , يحدد صلاحيات وزير البيئة والطاقات المتجددة.

64. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم 04، المرسوم تنفيذي رقم 01-09 المؤرخ في 07 يناير 2000، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة .

65. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ،رقم: 04 في 14 يناير 2001 . المرسوم تنفيذي 01-08 ،المتضمن صلاحيات وزير تهيئة الإقليم والبيئة .

66. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، المادة 01 من المرسوم الرئاسي رقم 17-180 المؤرخ في 25 ماي 2017 و المتعلق بتعيين أعضاء الحكومة،، عدد 31، مؤرخة في 28 ماي 2017.

67. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، المرسوم تنفيذي 02-115,المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ،رقم: 22 في 03 أفريل 2002 .

68. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، المرسوم التنفيذي رقم 02-263 المؤرخ في 17 أوت 2002، يتضمن إنشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية،عدد 56،مؤرخة في 18 أوت 2002، المعدل والمتمم.

69. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ،العدد77،القانون رقم 01-20 مؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة .

70. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ،العدد29،المرسوم التنفيذي رقم 95/99 مؤرخ في 19 أفريل سنة 1999،يتعلق بالوقاية من الأخطار المتصلة بمادة الأميانت .

71. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، العدد 43،قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى سنة 1424 الموافق 19 جويلية سنة 2003،يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .

72. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، العدد 82،المادة 05 من المرسوم التنفيذي 98 - 339 المؤرخ في 3 نوفمبر 1998، المتعلق بضبط التنظيم الذي يطبق على

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها الملغى . واحتفظ المرسوم التنفيذي الجديد 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006، الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة .الجريدة الرسمية رقم: 37 .بنفس التصنيف الرباعي للمنشآت المصنفة.

73. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي** ، رقم 98-158 المؤرخ في 19 محرم 1419 الموافق لـ16 ماي 1998.

74. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، القانون رقم 01-19 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، العدد 77، المؤرخة في 15 ديسمبر 2001.

75. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، المؤرخة في 20 جويلية 2003.

76. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 49 ، مرسوم رئاسي 12 -326 مؤرخ في 04 سبتمبر 2012 ،المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، مؤرخة في 09 سبتمبر 2012 .

77. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 71 مرسوم تنفيذي رقم 12 - 437 مؤرخ في 26 ديسمبر 2012 ،يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 10-258 ،الذي يحدد صلاحيات وزير التهيئة العمرانية والبيئة ، مؤرخة في 26 ديسمبر 2012 .

78. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 44، مرسوم رئاسي رقم 13- 312 مؤرخ في 11 سبتمبر 2013 ،يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، مؤرخة في 15 سبتمبر 2013 .

79. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية رقم 62 ، مرسوم تنفيذي رقم 13- 395 مؤرخ في 25 نوفمبر 2013 ، مؤرخة في 11 ديسمبر 2013 ،يحدد صلاحيات وزير التهيئة العمرانية والبيئة 2013 ، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 10-258 المؤرخ في 21 أكتوبر 2010.

80. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 25 ، مرسوم رئاسي رقم 15 - 125 مؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق لـ 14 مايو 2015 ،المتضمن تعيين أعضاء الحكومة مؤرخة في 18 مايو 2015 .

81. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 93 ، مرسوم رئاسي رقم 99- 300 مؤرخ في 24 ديسمبر 1999 ،المتضمن تعيين أعضاء الحكومة،مؤرخة في 26 ديسمبر 1999 .

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

82. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 36 ، مرسوم تنفيذي رقم 2000-135 مؤرخ في 20 يونيو 2000 ،يحدد صلاحيات وزير الأشغال العمومية و تهيئة الإقليم والبيئة والعمران، مؤرخة في 21 يونيو 2000 .

83. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 31 ، مرسوم رئاسي رقم 01-139 مؤرخ في 31 ماي 2001 ،المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، مؤرخة في 06 جوان ، 2001.

84. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 42 ، مرسوم رئاسي رقم 02-208 مؤرخ في 17 جوان 2002 ،المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، مؤرخة في 18 جوان 2002 .

85. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 37 ، مرسوم رئاسي رقم 07-173 ،مؤرخ في 04 يونيو 2007 ،المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، مؤرخة في 07 يونيو 2007 .

86. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 36 ، مرسوم رئاسي 10-149 مؤرخ في 28 ماي 2010 ، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، مؤرخة في 30 ماي ، 2010.

87. 1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 64 مرسوم تنفيذي رقم 10-258 مؤرخ في 21 أكتوبر 2010، يحدد صلاحيات وزير التهيئة العمرانية والبيئة ، مؤرخة في 28 أكتوبر 2010 ،صفحة 04 ،المعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12 -437 مؤرخ في 26 ديسمبر 2012 ،المعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-395 المؤرخ في 25 نوفمبر 2013.

88. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، المرسوم التنفيذي رقم 10-01 المتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء، العدد 01، المؤرخة في 06 جوان 2010.

89. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير، العدد 52، المؤرخة في 1990/10/30.

90. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، القانون رقم 02-08 المؤرخ في 2002/05/08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، العدد 34، المؤرخة في 2002/05/14.

91. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، القانون رقم :06-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالتهيئة والتعمير، العدد 15، المؤرخة في 2006/03/12.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

92. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، المرسوم التنفيذي رقم : 03-477 المؤرخ في 2003/12/09 المتعلق بكيفيات وإجراءات إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة، العدد 78، المؤرخة في 2003/12/14.

رابعا:الرسائل والأطروحات الجامعية

93. أبو الفتوح ممدوح جعفر، دراسة اقتصادية لتطبيق بعض معايير الإدارة البيئية(الايزو 14000) على صناعة الزيوت الغذائية في مصر، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم البيئية ، جامعة عين شمس،مصر،2003.

94. ابرير غنية، "دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية-دراسة حالة الجزائر"، **مذكرة ماجستير**، كلية الحقوق-قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة،السنة الجامعية: 2009-2010.

95. الحرتسي عبد الله حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، 1994-2004، **مذكرة ماجستير**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، قسم العلوم الاقتصادية،2005.

96. بوزيدي بوعلام، "الجباية الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة-دراسة مقارنة-"، **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق-القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان،السنة الجامعية: 2017-2018.

97. بوزيد بوحفص، "الأثر السوسيو اقتصادي للتصحر على السكان-دراسة حالة ولاية البيض- "، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، السنة الجامعية : 2012-2013.

98. بورويسة عبد الهادي، "الحماية الجزائية للبيئة في القانون الجزائري "، **مذكرة ماجستير** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية، السنة الجامعية: 2015-2016.

99. بوسكار ربيعة، "مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي "، **أطروحة دكتوراه** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة،السنة الجامعية: 2015-2016.

100. براجي صباح، "دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة"، **مذكرة ماجستير** ، جامعة فرحات عباس-سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، 2012.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

101. براهيمي شراف، أثر الإدارة البيئية على كفاءة المشاريع الصناعية –دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE –"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2016-2017.

102. برني لطيفة، "دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا للمؤسسات الاقتصادية "، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة،السنة الجامعية: 2006-2007.

103. دعموش فاطمة الزهراء، " سياسة التخطيط البيئي في الجزائر"، **مذكرة ماجستير** ، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري – تيزي وزو،السنة الجامعية: 2010.

104. وناس يحي، "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، **أطروحة دكتوراه** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان،السنة الجامعية: 2006-2007.

105. زيرق عبد العزيز، "دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث "، **مذكرة ماجستير**، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة،السنة الجامعية: 2012-2013.

106. حسونة عبد الغني، "الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013.

107. طاوسي فاطنة ،"الحق في البيئة السليمة في التشريع الدولي والوطني"، **مذكرة ماجستير** ، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية، 2014-2015.

108. كيحلي عائشة سلمة، التقييم الاقتصادي للآثار البيئية-دراسة حالة الجزائر خلال 1970-2014-، **أطروحة الدكتوراه** ،جامعة قاصدي مرباح،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2016-2017.

109. مهدي علي داود سلمان الربيعي، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسيوية مختارة،**رسالة ماجستير**،كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد،جامعة كربلاء، 2002.

110. مريبعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر-واقع وآفاق-، **مذكرة لنيل شهادة ماجستير** ، جامعة منتوري2، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 2012-2013.

111. ناصري خديجة، "مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية "، **مذكرة ماجستير**، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، السنة الجامعية: 2011-2012.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

112. عبد الباقي محمد، "مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستديمة-دراسة حالة الجزائر-"، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر – الجزائر،السنة الجامعية: 2009-2010.

113. عوينان عبد القادر، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، **مذكرة ماجستير**، جامعة سعد دحلب-البليدة، قسم العلوم الاقتصادية، 2008.

114. علاب رشيد، "نظم الإدارة البيئية (ISO (14000 واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة،السنة الجامعية: 2016-2017 .

115. علواني أمبارك، "المسؤولية الدولية عن حماية البيئة-دراسة مقارنة-"، **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة،السنة الجامعية: 2016-2017.

116. عمارة نورة، "النمو السكاني والتنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر- "، **مذكرة ماجستير** ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار – عنابة،السنة الجامعية: 2012.

117. فرج شعبان، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر2000-2010-"، **أطروحة دكتوراه** ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر – الجزائر، السنة الجامعية: 2011-2012.

118. رواني بوحفص، "المراجعة البيئية وسبل تطبيقها في الجزائر على ضوء التجارب الدولية-دراسة حالة مجمع سوناطراك 2013-2016 "، **أطروحة دكتوراه** ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان،السنة الجامعية: 2017-2018.

119. شطيبي زينب، "الجباية كآلية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة"، **أطروحة دكتوراه** ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1 – الجزائر، السنة الجامعية: 2016-2017.

120. شماني وفاء، "التصحر في الجزائر:أسبابه وآثاره على الاقتصاد الوطني دراسة حالة بلدية العش-برج بوعريريج "، **مذكرة ماجستير** ، كلية العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد البيئة، جامعة عبد الرحمان-بجاية، السنة الجامعية: 2011-2012.

121. خرموش أسمهان، "الحماية القانونية للمياه والأوساط المائية من الثلوت-دراسة في إطار التشريع الجزائري- "، **مذكرة ماجستير** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية -قسم الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين-سطيف،السنة الجامعية: 2014-2015.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

خامسا:الملتقيات والندوات العلمية والمحاضرات

أ/باللغة العربية

122. جدو فؤاد، "التنمية المستدام بين متطلبات الحكم الراشد و خصوصية الجزائر"، **ملتقى التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر:واقع وتحديات** ، جامعة محمد خيضر-بسكرة،2009.

123. جارد محمد ، محتال آمنة،"الآليات القانونية لحماية البيئة من الأضرار الناجمة عن المخلفات الصناعية السائل"، ورقة مقدمة **للمؤتمر الدولي التاسع للتنمية والبيئة في الوطن العربي** ، مركز الدراسات والبحوث البيئية، مصر-جامعة اسيوط، 15-17 أفريل 2018 .

http://www.aun.edu.eg/arabic/society/pdf/conf/2018-4.pdf

124. يونس الريس،أصيلة العمري، واقع وآفاق الاستثمار في الطاقة المتجددة كبديل للثروة البترولية وكمدخل فعال لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"دراسة حالة:شركة سوناطراك"، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات **الملتقى الوطني حول:"فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية"** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة– الجزائر، يومي 02-03 نوفمبر 2013.

125. حميدة ميلاد أبو روينة وأنس بوبكر بعيرة، " **الحكم الراشد أساس التنمية المستدامة** "، ندوة دولة القانون، جامعة سرت-كلية القانون، 2013.

126. بن صقر عبد العزيز الغامدي، تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة،جامعة نايف للعلوم والأمنية نموذجا، ورقة عمل مقدمة **للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم** ، بيروت، 23-2006/04/26.

127. بن قرينة محمد حمزة، فروحات حدة، "تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر-دراسة حالة مشروع الجزائر البيضاء بورقلة"-، **الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية** ، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي20/21 نوفمبر 2012.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

128. بلخير نخلة و معزوزي عيسى، " البنى التحتية للحوكمة البيئية كاتجاه لتحديث القطاع العام"،**المؤتمر العلمي الدولي حول تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات**، المنعقد بجامعة فرحات البليدة،يومي 27 و 28 نوفمبر 2018.

129. بروش زين الدين و دهيمي جابر، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات-دراسة حالة شركة الإسمنت مجمع مداخلات **الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**،الطبعة الثانية:نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي،المنعقد بجامعة ورقلة يومي22-23 نوفمبر 2011.

130. حنيش أحمد و بوضياف حفيظ، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، **الملتقى الدولي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول** ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، 23-24 أفريل 2018.

131. مقدم وهيبة، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، **الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية** ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 14 -15 فيفري 2012.

132. مغاري عبد الرحمان و صابة مختار،"واقع وآفاق الطاقة في الجزائر"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات **اليوم الدراسي الطاقات المتجددة في الجزائر** ، تحديات وفاق، 26 فيفري 2018، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية.

133. سالم نصيرة،"الفكر البيئي بمشاريع التنمية المحلية بالجنوب الجزائري"،كتاب أعمال **ملتقى آليات حماية البيئة**،الجزائر العاصمة،2017/12/30.

134. سنوسي زوليخة، "البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة"، **المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة** ، المنعقد بجامعة فرحات عباس سطيف،يومي 7و8 أفريل 2008.

135. فوزي عبد الرزاق و حسناوي بلبال ، "إشكالية التحول الطاقوي كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي في ظل المستجدات الدولية: عرض النموذج الألماني"، **المؤتمر الأول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بن متطلبات التمنية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية**، جامعة سطيف، 2015 .

https://journals.qu.edu.qa/index.php/IRL/article/view/1478

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

136. قدوري سحر الرفاعي، التنمية المستديمة مع التركيز خاصة على الإدارة البيئية، أعمال **مؤتمر المنظور الاقتصادي للتنمية المستديمة**، تونس، سبتمبر2006.

137. راشدي فاطمة وآخرون،"تقييم سياسة تمويل الطاقات الخضراء في الجزائر في ظل التوجه نحو تنويع وتنمية الاستثمار الطاقوي وفق برنامج المخطط الوطني للطاقة المتجددة 2011-2030، **المؤتمر الدولي حول الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة مقاربات وتجارب** أيام 30/29/28 مارس 2019 بانطاليا، تركيا.

ب/باللغة الأجنبية

138. johann ellefsen , « nature de la vérification environnementale », communication présentée dans le cadre du **colloque la vérification environnementale**, colloque organisé par AQVE-trivert-CRISES, trois-rivières, 13 mai 1997.

سادسا:التقارير والمخططات الوطنية و الدولية

أ/باللغة العربية

139. وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، **المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر**، 2001 .

140. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**،2000.

141. **تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا-مكتب شمال إفريقيا** ، التابعة للأمم المتحدة " مكافحة التصحر والجفاف في شمال أفريقيا،الاجتماع الثامن عشر، بطنجة-المغرب، 16-18 أيار/مايو 2003.

142. **تقرير وزارة الموارد المائية** ، " الخطة الإستراتيجية المائية في الجزائر"، بالقاهرة-مصر، 21-22 نوفمبر 2011 .

143. **برنامج عمل الحكومة المصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني** ، بتاريخ : 2021/06/28 .

144. وزارة الطاقة و المناجم، **الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، مؤتمر الطاقة العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

145. bilan energetique ، **وزارة الطاقة و المناجم**،2004-2007.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

146. وزارة الطاقة المناجم، **برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية**، الجزائر، 2011.

147. **التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة و التنمية** « AFED »، المنتدى العربي للبيئة و التنمية، الطاقة المستدامة،التوقعات،التحديات و الخيارات، بيروت،لبنان،2013

ب/باللغة الأجنبية

148. **Human development report 1994**, published for the united nations development programme (undp), oxford, oxford university, 1994.

149. République algérienne démocratique et populaire, **Rapport national de l'Algérie** , 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19), Mai 2011.

150. **Charte communale pour l'environnement et le développement durable 2001-2004** , M.A.T.E , Mai 2001.

151. **Réaction de l'Algérie à l'effondrement des prix du pétrole**, Site de la Banque Mondiale, Juillet 2016 .

سابعا:الدوريات

أ/ باللغة العربية

152. إبراهيم التوم محمد إبراهيم و الفايق أحمد حمد إبراهيم، "أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية"،**مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني**،جامعة الخرطوم،العدد7، 2016.

153. الجميلي سامي حميد عباس، "الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة"، **مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**،العدد 2، 2008 .

154. البدراني سليمان، التخطيط الإنمائي والاقتصاد الأخضر في المغرب العربي، **مجلة البيئة والتنمية**،العدد 172، 2012.

155. النعاس صديقي و آخرون، " واقع تسيير النفايات في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات**،المجلد 09،العدد 01، 2020.

156. أحميداتو محمد، الاستراتيجية الوطنية للبيئة و المخطط الوطني للنشاط البيئي والتنمية المستدامة،**حوليات جامعة الجزائر1**،العدد31،الجزء الأول.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

157. أحمد مأمون محمد النور، "التنمية المستدامة"، **مجلة الأمن والحياة**، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد361، ماي 2012.

158. بالي حمزة، "دراسة التقييم البيئي في الجزائر-دراسة تحليلية قانونية-، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،العدد16، جوان 2017.

159. باعلي واسعيد باحمد، سالمي العيفى، "المجتمع المدني ودوره في حماية البيئة في الجزائر جمعيات حماية البيئة أنموذجا"، **مجلات دراسات إنسانية واجتماعية** ، جامعة وهران، المجلد 9، العدد3،جوان 2020.

160. بلعربي سمير، "واقع طاقة الرياح في الجزائر، **مركز تطوير الطاقات المتجددة** ، العدد1،الجزائر،2012.

161. بن أحمد عبد المنعم، "التخطيط البيئي القطاعي في الجزائر"، **جامعة الجلفة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 4، 2019.

162. بن تركية نصيرة ، "تكريس الدستور الجزائري للحق في البيئة في تعديل 2016 بموجب القانون01/16"، **مجلة المعيار**، الجزائر، العدد الثامن عشر، جوان 2017.

163. بوجحفة رشيدة، "الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدام:دراسة حالة الجزائر"،**مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**،المجلد الثاني،العدد 4.

164. بوسماحة الشيخ و ولد عمر الطيب، "حماية البيئة على ضوء الحيطة"، **مجلة الباحث**،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، العدد الخامس،مارس 2015.

165. بيصار عبد المطلب، " المعايير البيئية وأثرها على القدرة التنافسية للمؤسسات"، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة**، المجلد 03 ، العدد:02، 2020 .

166. بلجبل عتيقة، "دور الادارة المحلية الجزائرية في حماية البيئة "، **مجلة الاجتهاد القضائي** ، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد12 سبتمبر 2016.

167. بن أعمر حافظ، "البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس : العمل و البطالة والفقر كمؤشرات قياس"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 442، ديسمبر 2015.

168. بن بوعبد الله مونية وبن بوعبد الله وردة،"تقييم الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري."، **Route Educational & Social Science Journal**, Volume 6, **Issue** 5 (April 2019).

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

169. بن سعيد مراد، " الحوكمة البيئية والتجارة العالمية: نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية"،**المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**،العدد2، 2014.

170. بن سعيد مراد، الحوكمة البيئية العالمية في مرحلة العولمة:مقاربة مفاهيمية، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**،العدد11،جوان 2015.

171. بن سعيد مراد و زياني صالح، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،العدد09ديسمبر2013.

172. بن عبد العزيز خيرة، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري"،**مجلة المفكر**، جامعة بسكرة،العدد الثامن،نوفمبر2012.

173. براهيمي شراف، " البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)"،**مجلة الباحث**،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، العدد 13/12.

174. بخيت نعمة حيدر، "دور التعاون الإسرائيلي التركي في تعميق مشكلة المياه في دول المشرق العربي"، الكوفة،**مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**،العدد2004،01.

175. هوشات فوزية، "الأمن البيئي بين مقاربة الأمن الوطني والأمن الإنساني"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر –بسكرة،العدد 50 ديسمبر2018،المجلد ب،ص. ص، 373 -391.

176. جدي سارة، جدي طارق، "واقع و آفاق الطاقات المتجددة في الجزائر"،الجزائر، المدرسة العليا للتجارة،**مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي**،العدد20،ديسمبر 2015.

177. هماش ساعد، "البعد البيئي في تخطيط وإدارة المؤسسة الصناعية"، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، جامعة الحاج لخضر-باتنة1، العدد11ديسمبر2016.

178. حافظ سحر مصطفى، "الالتزامات المصرية اتجاه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حماية البيئة ومدى الامتثال لتطبيقها"،**مجلة أسيوط للدراسات البيئية**، العدد 30،يناير 2006.

179. حولية يحي وآخرون،"قراءة نظرية لدور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة معالجة البطالة في الجزائر-"،**النشرة المصرفية العربية**،الفصل الثالث،سبتمبر 2015.

180. حمدها أحمد و برادي أحمد، « الحماية القانونية للبيئة المائية في التشريع الجزائري"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، 2020، المجلد 09، العدد 01.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

181. حسونة عبد الغني ، الزعبي عمار ،"دسترة موضوع البيئة في الجزائر"،مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر-جامعة لخضر حمة بالوادي، العدد14، أكتوبر 2016.

182. طاوسي فاطنة، "دور الجماعات المحلية والإقليمية في الحفاظ على البيئة "، **مجلة جيل حقوق الانسان**،مركز جيل البحث العلمي-طرابلس-لبنان،العدد02 جوان 2013.

183. طاري عبد القادر و بلمختار فوضيل ومنصور بلطرش،"تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة:دراسة حالة المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD بمستغانم-الجزائر"، **مجلة المالية وحوكمة الشركات** ،الجزائر،المجلد2، العدد2، ديسمبر 2018.

184. يوسفي نور الدين، "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وسيلة للمحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن"،**مجلة الحقوق والحريات** ، جامعة محمد خيضر-بسكرة ،العدد التجريبي،2013 .

185. كافي فريدة، "الاستثمار في الطاقة المتجددة كمدخل لدفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر- مع الإشارة إلى مشروع صحراء صولار بريدر-"، **نشرية الطاقة المتجددة** ،العدد رقم 2، مركز تنمية الطاقات المتجددة،2002.

186. محمد أبو القاسم محمد، "نظم الإدارة البيئية"، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية** ، أسيوط، العدد29، جويلية 2005.

187. محمد عبد الله حسون وآخرون، "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"، **مجلة ديالي**، جامعة ديالي-العراق،العدد67، 2015 .

188. محمد خالد غانم، مشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**،مارس 2001، www.siyassa.org.eg .

189. منصوري منى، بوعصيدة يونس رضا،"تقييم سياسات التنمية المستدامة في الجزائر باستعمال مؤشرات إحصائية"،**مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد6،العدد1، جوان 2018.

190. مسعد ندير، "دور المنظمات الدولية في حماية البيئة"، **مجلة القانون الدولي والتنمية** ،جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم،د.د.ع،د.ت.ن .

191. مسعود حمامة، ابن عون الطيب، "الاقتصاد الأخضر في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة"،**مجلة البديل الاقتصادي**،المجلد 7، العدد الأول، 2020.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

192. مصطفاوي عايدة، "تكريس مبدأ التنمية المستدامة في الحماية القانونية للبيئة في الجزائر"،**مجلة دفاتر السياسة والقانون**،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، العدد 18 ديسمبر 2018.

193. مخول مطانيوس و غانم عدنان، "نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، أسيوط،العدد25، جويلية 2009.

194. ملياني حكيم و حمادي مراد،"واقع التلوث البيئي في الجزائر،سبل محاربته ومدى ارتباطه بظاهرة الفقر"، **مجلة تنمية الموارد البشرية**، الجزائر،العدد04،ديسمبر2018.

195. ناجي عبد النور، "دور الإدارة المحلية في حماية البيئة من أخطار التلوث –التجربة الجزائرية"،**مجلة الاجتهاد القضائي**،جامعة محمد خيضر-بسكرة،العدد12 سبتمبر 2016.

196. نور الدين محرز و صيد مريم،"التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر"،بسكرة،**مجلة العلوم الإنسانية**،العدد الثالث،2017.

197. ساسي سفيان، "المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية(حالة الجزائر)"، **مجلة جيل حقوق الانسان**،العدد2.

198. سهر مهدي غليان وآخرون، « دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة "،**مجلة كلية الإدارة والاقتصاد**، جامعة بابل، العدد2009،1.

199. سعيدوني معاوية، أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر:جذورها واقعها آفاقها، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية** ،العدد16/ المجلد4،ربيع 2016.

200. عبابسة الطاهر و حميدة نادية، "ممارسة الحق في الإعلام والاطلاع البيئي وأثره في حماية البيئة في الجزائر" ،**مجلة جيل حقوق الإنسان**،لبنان ،العدد22ديسمبر2017.

201. عبدلي نزار، "آليات تسيير النفايات المنزلية"، **مجلة البحث القانوني والسياسي** ،الجزائر-جامعة سكيكدة، العدد1، ديسمبر 2016.

202. عبسي آمال، "التخطيط البيئي كآلية قانونية مستحدثة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"،جامعة العربي التبسي-تبسة،**مجلة النبراس للدراسات القانونية**،العدد 01،2019.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

203. عبد الهادي ايثار آل فيحان و سوزان عبد الغني البياتي،"تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الادارة البيئية 2004: iso 14001 دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة البطاريات-معمل بابل 1-" ، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العراق ،العدد 70،2008.

204. عبد السيد هشام، الصافي محمد بدر الدين، " دور منظمات المجتمع المدني في رعاية البيئة"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد:09 العدد02، 2020.

205. عبيرات مقدم و بلخضر عبد القادر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، **مجلة لعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد7،د.ت.ن.

206. عجرود سارة، عزوز غربي،"الحوكمة البيئية:مقاربة مفاهيمية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،العدد الثالث عشر،جويلية 2018.

207. علواني مبارك، "دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث"،**مجلة المفكر**،جامعة محمد خيضر-بسكرة،العدد14،د.ت.ن.

208. فاروق خلف الله، "نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش الاقتصادي والنمو الاقتصاديين ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، جامعة الشهيد -حمة لخضر-الوادي،العدد 12،جانفي 2016.

209. صاطوري الجودي، "التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات "، **مجلة الباحث** ، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، العدد 2016.

210. قادري مليكة، "دور الحوكمة البيئية في تفعيل التنمية المستدامة"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، جامعة تبسة، العدد 6،جويلية 2018.

211. قداري ايمان، "التخطيط البيئي في الجزائر كأداة لإرساء الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة"،**مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**،العدد05،2017.

212. قحام وهيبة و شرقرق سمير، "الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل-مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر-"،**مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، العدد6،ديسمبر 2016.

213. قوريش نصيرة، التنمية البشرية في الجزائر و آفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد6،2011.

214. قرين ربيع و حراق مصباح، "خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية"،**مجلة العلوم الإنسانية**،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة،العدد 51،جوان 2019.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

215. قتال عبد العزيز، جدلة محمد مصدق،"دور الحكم الراشد في تفعيل مسار التنمية المستدامة بالجزائر"،**مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**،عدد أفريل 2018،المجلد رقم 1.

216. راشد فؤاد عبده، "الإدارة البيئية أهميتها في الحفاظ على الموارد وأثرها على التنمية: نموذج اليمن"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، القاهرة،العدد13، 1998.

217. ردّاف لقمان "جهود الجزائر في مواجهة مشكلات البيئة"، الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**،العدد29،جوان 2017.

218. شاهد إلياس ، دفرو عبد النعيم ،"البيئة ومقومات حمايتها في الجزائر"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**،الوادي-جامعة الشهيد حمة لخضر،العدد 20، ديسمبر 2016.

219. شكراني الحسين، "نحو حوكمة بيئية عالمية"، **مجلة رؤى إستراتيجية** ، العدد الرابع، أكتوبر 2014.

220. وليد شتوح،"مكانة نظام الادارة البيئية الايزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**،المجلد7،العدد2014،2،.

221. توفيق راوية، الحكم الرشيد والتنمية في أفريقيا- دراسة تحليلية لمبادرة النيباد-، جامعة القاهرة : **معهد البحوث والدراسات الإفريقية**، ط2005،1 .

ب/باللغة الأجنبية

222. Balzacq Thierry, "Qu'est-ce que la sécurité nationale?", **La revue internationale et stratégique**, n°:52, hiver 2003- 2004.

223. bel hout brahim, libre sur les principles fondamentaux du droit international de l'environnement , **Revus idara** , volume 18 n° 01 , 2008 .

224. Haridi Fatma Zohra, « L'Algérie, intégration de l'évaluation citoyenne comme maîtrise d'usage créative dans la conditionnalité de conservation et gestion des ressources naturelles », Université du 8 mai 45 – Guelma, **Rev. Sci. Technol., Synthèse** 35: 90-101, (2017).

225. Peter Dauvergne, Research in global environmental politics:history and trends, in, Peter Dauvergne and (ed), **Handbook of Global Environmental Politics**, University of British Columbia, Canada, 2005.

226. REDDAF Ahmed, « La protection juridique de l'eau: L'aspect préventif», **rev .IDARA**, vol. 06, n°02, 1996.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

ثامنا:المواقع الالكترونية

227. guide de gestion environnementale pour l'entreprise,

http://www.grobec.org/pdf/documentaire/Guide_de_gestion_environnementale.pdf اطلع عليه يوم 2021/02/01

228. http://www.beatona.net/ar/knowledge-hub/article/content-39735

الكندري سميرة، تجربة دولة الكويت في الإدارات البيئية وأهم التشريعات المرتبطة بها،مجلة بيئتنا - الهيئة العامة للبيئة - العدد 30، اطلع عليه يوم 2021/01/27.

229. Kazu Kato Yohei Harashima " : Improving Environmental Governance in Asia A Synthesis of Nine Country Studies", 2000, . https://iges.or.jp/en/publication_documents/pub/discussionpaper/en/922/eg_asia.pdf.

230. https://www.unenvironment.org/ar/regions/zapadnaya-aziya/almbadrat-alaqlymyt/tzyz-aladart-albyyyt. .2020/08/13 اطلع عليه يوم

231. http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=197 الصفحة الرسمية لوزارة البيئة والطاقات المتجددة. 2020/08/22. اطلع عليه يوم

232. http://law.tanta.edu.eg/files/conf5/pdf 2020/02/13 اطلع عليه يوم

233. https://and.dz/presentation/apropos/ 2020/03/11 اطلع عليه يوم

234. وكالة الأنباء الجزائرية http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/72115-2019-06-11-07-59-20 2019/06/11 اطلع عليه يوم

235. https://dl.ummto.dz/handle/ummto/5406 2020/04/25 اطلع عليه يوم

236. واقع البيئة في الجزائر نشر يوم 19/08/08 واطلع عليه يوم 2020/07/29 https://www.politics-dz.com/

237. https://www.elkhabar.com/press/article/21947.2019/06/11: اطلع عليه بتاريخ

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

238. http://lodel.irevues.inist.fr/dechets-sciences-techniques/index.php?id= 1933 ; H. Bouabdesselam et A. Liazid et Y. Bouzidi , La politique environnementale en Algérie : Réalités et perspectives, Déchets sciences et techniques, N°38, 2005.

239. بوفنش وسيلة، "دور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

https://www.univ-alger3.dz/wpcontent/uploads/2019/02/Vol6_Num2_Art10.pdf.

240. وهيبة مقدم، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/101062/pos.

241. https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/algeria-issued-the-first-atlas-of-renewable-energies/

اطلع عليه بتاريخ :2020/06/11

242. حسان حويشة، الجزائر...العملاق النائم للطاقة الشمسية بإنتاج منعدم، بوابة الشروق،اطلع عليه يوم:2021/06/03 .

https://www.echoroukonline.com/10/12/2014/22626.

243. عدمان مريق،"دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة قراءة للواقع الجزائري"

https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://ebook.univeyes.com/?download_books%3D420122e594644f22598b50a63a5465d1141d9&hl=ar.

244. نعيمة بوكلثوم، سليمة بوقصة، واقع الطاقات المتجددة في الجزائر وأهم التحديات، أطلع يوم 2021/06/03 على الساعة 11.14.

https://univ-blida2.dz/eco/wp-content/uploads/sites.pdf.

245. Programme des nations unies pour le développement, Les Objectifs du Millénaire pour le Développement (Algérie), p1, 15/03/2012.

http://www.dz.undp.org/omd/nat_omd.html (26/05/2021:اطلع عليه يوم.

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

المراجع

246. https://www.aps.dz/ar/algerie/67691-2019-02-27-16-31-45. 11/02/2021:اطلع عليه يوم

247. https://www.un.org/ar/chronicle/article/20267 08/03/2021:اطلع عليه يوم

248. https://www.aps.dz/ar/algerie/63887-2030 2021/02/11 اطلع عليه يوم

249. https://www.echoroukonline.com/178-مؤسسة-جزائرية-تتحصل-على-شهادة-الجودة. 03/06/2021 اطلع عليه يوم .

250. https://www.radioalgerie.dz/news/ar/reportage/30655.html. 03/06/2021 اطلع عليه يوم .

251. https://www.aps.dz/ar/economie/41437–الجزائر-تجدد-التزامها-بتخفيض-انبعاثات-الغاز-المسببة للاحتباس-الحراري.

252. http://arabic.news.cn/2015-12/11/c_134905020.htm2021/07/12 أطلع عليه يوم.

253. https://www.me.gov.dz/a/?page_id=219 2021/07/14 الصفحة الرسمية لوزارة البيئة اطلع يوم.

254. https://www.aps.dz/ar/regions/57047-2018-05-22-16-18-01 2020/08/12 اطلع عليه يوم

255. أحمد ملحة، مكافحة التصحر تجربة الجزائر، ماي 2001، ص2، اطلع عليه يوم 2019/11/11 ، http ://www.univ bouira.dz.

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

فهرس الأشكال والجداول

الشكل رقم 1 المخطط يوضح العلاقة بين الإدارة البيئية ودورة حياة المشروع 36

الشكل رقم 2 جدول يوضح تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ الحرب العالمية الثانية 41

الشكل رقم 3 المخطط يوضح العلاقة بين الأمن البيئي وأنواع الأمن الأخرى 59

الشكل رقم **4** المخطط يمثل نموذج الإطار القياسي لإدارة الأمن البيئي 63

الشكل رقم 5 المخطط يوضح مصادر ونتائج النذرة البيئية التمثيل المبسط لنموذج هومر-ديكسون 64

الشكل رقم **6** المخطط يوضح العلاقة بين الأمن البيئي والأمن الغذائي 65

الشكل رقم 7 الجدول الموضح لتطبيق مبدأ الملوث الدافع لسنة 2002 112

الشكل رقم 8 الجدول يبين المتوسط السنوي لتساقط الأمطار في مختلف مناطق الجزائر(مم) 116

الشكل رقم 9 الخريطة توضح المناطق الحساسة تجاه التصحر في الجزائر 2002-2005 119

الشكل رقم 10 جدول توضيحي يبين توزيع المياه الصالحة للشرب 136

الشكل رقم 11 جدول توضيحي يبين توزيع الصرف الصحي 137

الشكل رقم 12 جدول يبين نسب الري الفلاحي مابين 1999-2014 138

الشكل رقم 13 الجدول يبين أنواع النفايات المنزلية بتمثيل نسبي 141

الشكل رقم 14 الجدول يبين الاستهلاك الوطني للطاقة حسب أشكالها 156

الشكل رقم 15 الجدول يبين توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر 159

الشكل رقم 16 الجدول يبين أهداف البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة 164

الشكل رقم 17 الجدول يقدم ملخص لأهم المشاريع الطاقوية الداعمة لسياسات الأمن البيئي في الجزائر 168

الشكل رقم 18 الجدول يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين(1999-2019) 185

الشكل رقم 19 الجدول يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر 187

الشكل رقم 20 الجدول يوضح الانبعاثات السنوية من ثاني أكسيد الكربون [طن] للفرد في الجزائر 188

الشكل رقم 21 الجدول يبين إحصاء المساحات الخضراء ونوعها في الجزائر لسنة 2017 190

الفهرس العام

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفهرس العام

قائمة الاختصارات

شكر وتقدير

إهداء

قائمة الاختصارات 7

الفصل الأول: مقاربة معرفية للإدارة البيئية،التنمية المستدامة،الأمن البيئي الحوكمة البيئية 18

المبحث الأول: ماهية الإدارة البيئية 19

المطلب الأول : مفهوم الإدارة البيئية 19

الفرع الأول : تعريف الإدارة البيئية 20

الفرع الثاني: مميزات وعناصر الإدارة البيئية 22

المطلب الثاني: خطوات وأدوات تطبيق الإدارة البيئية 24

الفرع الأول : خطوات الإدارة البيئية 24

الفرع الثاني: أدوات تطبيق الإدارة البيئية 27

المطلب الثالث: نظم الإدارة البيئية 30

الفرع الأول : تطور نظم الإدارة البيئية 30

الفرع الثاني: نظام الإيزو 14000 للإدارة البيئة 31

المطلب الرابع: مستويات وأهمية الإدارة البيئية 33

الفرع الأول : مستويات الإدارة البيئية 33

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الإدارة البيئية 35

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة 38

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة. 38

الفرع الأول :جذور وتطور مفهوم التنمية المستدامة 39

الفرع الثاني : تعريف التنمية المستدامة 42

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة 43

الفرع الأول: البعد الاقتصادي والاجتماعي 44

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفهرس العام

الفرع الثاني: البعد البيئي 46
المطلب الثالث : مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة 47
الفرع الأول : مؤشرات التنمية المستدامة 47
الفرع الثاني : أهداف التنمية المستدامة 50
المبحث الثالث: ماهية الأمن البيئي 53
المطلب الأول: مفهوم الأمن البيئي 54
الفرع الأول : تبلور مفهوم الأمن البيئي 54
الفرع الثاني: تعريف الأمن البيئي 56
المطلب الثاني:مستويات الأمن البيئي وعلاقته بأنواع الأمن الأخرى 57
الفرع الأول : مستويات الأمن البيئي 58
الفرع الثاني: علاقة الأمن البيئي بأنواع الأمن الأخرى 59
المطلب الثالث: خصائص و نماذج الأمن البيئي 60
الفرع الأول : خصائص الأمن البيئي 60
الفرع الثاني: نماذج الأمن البيئي 62
المبحث الرابع: مفهوم الحوكمة البيئية 66
المطلب الأول : الحكم الراشد والبيئة مدخل مفاهيمي 66
الفرع الأول : الحكم الراشد نظرة حول المفهوم 67
الفرع الثاني : مفهوم البيئة 69
المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة البيئية 70
الفرع الأول : نشأة وتطور المفهوم 70
الفرع الثاني : تعريف الحوكمة البيئية 71
المطلب الثالث: خصائص ومقومات الحوكمة البيئية 72
الفرع الأول :خصائص الحوكمة البيئية 73
الفرع الثاني : مقومات الحوكمة البيئية 74
خاتمة الفصل الأول 76

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفهرس العام

الفصل الثاني: واقع البيئة والإدارة البيئية في الجزائر 78
المبحث الأول: البناء القانوني و المؤسساتي للبيئة في الجزائر 79
المطلب الأول : في الدساتير الجزائرية 79
عرفت الجزائر منذ استقلالها عدة دساتير وقد تفاوت اهتمام الدساتير بموضوع البيئة من اهتمام كبير الى تجاهل تام لموضوع البيئة وسنستعرض في ما يلي أهم المحطات التي مر بها. 79
الفرع الأول: دساتير قبل 1999 79
الفرع الثاني: دساتير بعد 1999 81
المطلب الثاني: البيئة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجزائرية 84
الفرع الأول: التشريعات البيئية في الجزائر قبل سنة 1999 84
الفرع الثاني: التشريعات البيئية في الجزائر بعد سنة 1999 86
المطلب الثالث: التطور المؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر 87
الفرع الأول: قبل ظهور وزارة البيئة والطاقات المتجددة 88
الفرع الثاني: ظهور وزارة البيئة والطاقات المتجددة 90
المبحث الثاني:الهياكل المنظمة للبيئة في الجزائر 92
المطلب الأول : المنظمات والتشريعات الدولية لحماية للبيئة 92
الفرع الأول : دور المنظمات الدولية في حماية البيئة وأثرها على الأداء البيئي 93
الفرع الثاني : التشريعات الدولية في مجال حماية البيئة 96
المطلب الثاني: التنظيم الإداري المركزي وأهم الهياكل المركزية للبيئة في الجزائر 98
الفرع الأول: التنظيم الإداري المركزي لحماية البيئة في الجزائر 98
الفرع الثاني: الهياكل المركزية لحماية البيئة في الجزائر 99
المطلب الثالث: التنظيم الإداري المحلي لحماية البيئة في الجزائر 102
الفرع الأول: الولاية 103
الفرع الثاني: البلدية 104
المبحث الثالث : المبادئ الأساسية لحماية البيئة في الجزائر 105

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفهرس العام

المطلب الأول: مبدأ الإدماج 105
الفرع الأول: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 106
الفرع الثاني: آلية التخطيط البيئي 107
المطلب الثاني : مبدأ النشاط الوقائي ومبدأ الحيطة 109
الفرع الأول: مبدأ النشاط الوقائي 109
الفرع الثاني: مبدأ الحيطة 110
المطلب الثالث:مبدأ الملوث الدافع ومبدأ الإعلام والمشاركة. 111
الفرع الأول: مبدأ الملوث الدافع 111
الفرع الثاني: مبدأ الإعلام والمشاركة 113
المبحث الرابع : واقع وخصائص البيئة ومشاكلها في الجزائر 115
المطلب الأول : توصيف الوضع البيئي في الجزائر 115
الفرع الأول: التلوث البيئي في الجزائر 116
الفرع الثاني: ظاهرة التصحر 118
المطلب الثاني: عوامل الضغط البيئي في الجزائر 121
الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر وأثره على البيئة 121
الفرع الثاني: زيادة السكان و الفقر و أثره على الموارد الطبيعية 123
المطلب الثالث : مشكلة النفايات في الجزائر 126
الفرع الأول: أسباب تفاقم مشكل النفايات في الجزائر 126
الفرع الثاني: تسيير النفايات في الجزائر 128
خاتمة الفصل الثاني 129
الفصل الثالث: الحوكمة البيئية وإمكانية الأمن البيئي في الجزائر مابين 1999-2019 132
المبحث الأول: التخطيط البيئي في الجزائر 133
المطلب الأول : التخطيط البيئي القطاعي 133
الفرع الأول : التخطيط البيئي المتعلق بالمياه 133

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفهرس العام

الفرع الثاني : التخطيط العمراني والمخطط الوطني لتسيير النفايات 138

المطلب الثاني : التخطيط البيئي الشمولي والتخطيط البيئي المحلي 142

الفرع الأول : التخطيط البيئي الشمولي 142

الفرع الثاني : التخطيط البيئي المحلي 146

المطلب الثالث: أهمية البيئة في المخططات الوطنية 148

المطلب الرابع: تقييم التخطيط البيئي في الجزائر 149

المبحث الثاني: السياسة الطاقوية وتداعياتها على الأمن البيئي في الجزائر 153

المطلب الأول تطور الطاقة في الجزائر 154

الفرع الأول إنتاج الطاقة في الجزائر 154

الفرع الثاني استهلاك الطاقة في الجزائر 155

المطلب الثاني : مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر 158

الفرع الأول : الطاقة الشمسية 158

الفرع الثاني إمكانيات مختلف فروع الطاقات المتجددة المتوفرة بالجزائر 161

المطلب الثالث : البرنامج الوطني لتنمية وتطوير الطاقات المتجددة 163

الفرع الأول : أسس البرنامج الوطني لتنمية وتطوير الطاقات المتجددة 163

الفرع الثاني تقييم البرنامج الوطني لتنمية وتطوير الطاقات المتجددة (2011-2030) 165

المطلب الرابع تداعيات السياسة الطاقوية على الأمن البيئي والتنمية المستدامة 166

الفرع الأول أثر السياسة الطاقوية على الأمن البيئي 166

الفرع الثاني أثر السياسة الطاقوية على التنمية المستدامة 168

المبحث الثالث: التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وضرورة اشراك المجتمع المدني في الجزائر 171

المطلب الأول :أهمية الحكم الراشد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر 171

الفرع الأول: التنمية المستدامة بين الحكم الراشد وخصوصية الجزائر 172

الفرع الثاني دور الحكم الراشد في استدامة التنمية في الجزائر 174

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الفهرس العام

المطلب الثاني : الحق في التنمية وتعزيز العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية في الجزائر 175

المطلب الثالث: المجتمع المدني كآلية لتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر 177

المبحث الرابع : السياسة البيئية في الجزائر في ظل المؤشرات و التطورات البيئية العالمية 179

المطلب الأول: مؤشرات السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر 179

الفرع الأول السياسة البيئية في الجزائر ومحاولات تطبيق نظم الادارة البيئية العالمية 179

الفرع الثاني قراءة في السياسة البيئية في الجزائر 1999-2019 181

المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر ضمن الاستراتيجية الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

..... 183

المطلب الثالث :تقييم مؤشرات التنمية المستدامة ما بين 1999-2019 185

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية،الطاقوية والبشرية 185

الفرع الثاني: المؤشرات البيئية والايكولوجية 188

خاتمة الفصل الثالث 192

الخاتمة 194

المراجع 198

فهرس الأشكال والجداول 222

الفهرس العام 222

Wondershare PDFelement

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

الملخص

تعتبر التحديات البيئية التي تواجه الجزائر من بين اخطر ما يهدد الأمن بمستوياته العديدة سواء على المستوى الوطني و الصحي و الغذائي و المجتمعي ...الخ ، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات التلوث و ما صاحبه من اختلال كبير في التوازن البيئي في البلاد ، و تمثل عملية التصدي و معالجة هذا الوضع مسؤولية الجميع و تشمل كافة مؤسسات الدولة و ليست حصرا على وزارة محددة كالصحة أو البيئة بل يكون بالتعاون فيما بين المؤسسات و الوزارات في الدولة حتى يؤدي كل منها دوره بمسؤولية و مهنية وان يكون ذلك من خلال برامج علمية وواقعية ، و تأتي هنا مهمة السياسة البيئية التي تمثل جزءاً من السياسة العامة و الضرورية لمستقبل الإنسان والمجتمع بأكمله ، كما أن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة في الواقع و إنما يتعدى ذلك إلى ضرورة تجنب المشاكل البيئية و تقليل الأخطار الناجمة عنها إلى أقصى حد ممكن ، عن طريق الحوكمة البيئية من خلال الاستعمال العقلاني والرشيد والمستدام من أجل تحقيق الأمن البيئي .

الكلمات المفتاحية: الادارة البيئية، التنمية المستدامة، الأمن البيئي، الحوكمة البيئية في الجزائر.

Summary

The environmental challenges facing Algeria are among the most serious threats to security at its many levels, whether at the national, health, nutritional, and societal levels, etc, This is due to the high rates of pollution and the accompanying significant imbalance in the environmental balance in the country, Addressing and dealing with this situation is the responsibility of everyone and includes all state institutions and is not limited to a specific ministry such as health or environment, but rather is in cooperation between institutions and ministries in the state so that each of them performs its role responsibly and professionally, and that this is through scientific and realistic programs, Here comes the task of environmental policy, which is part of the general policy and necessary for the future of man and society as a whole, and the task of environmental policy is not limited only to addressing environmental damage that exists in reality, but also goes beyond that to the need to avoid environmental problems and reduce the risks resulting from them to the

Supprimer filigrane Wondershare PDFelement

maximum, To the extent possible, through environmental governance through rational, rational and sustainable use in order to achieve environmental security.
Keywords: environmental management, sustainable development, environmental security, environmental governance in Algeria.

Résumé

Les défis environnementaux auxquels l'Algérie est confrontée sont parmi les menaces les plus graves pour la sécurité à ses nombreux niveaux, que ce soit au niveau national, sanitaire, nutritionnel, sociétal, etc, Cela est dû aux taux élevés de pollution et au déséquilibre important qui l'accompagne dans l'environnement, Traiter et gérer cette situation est la responsabilité de chacun et inclut toutes les institutions de l'État et ne se limite pas à un ministère spécifique comme la santé ou l'environnement, mais se fait plutôt en coopération entre les institutions et les ministères de l'État afin que chacun d'entre eux exerce son rôle de manière responsable et professionnelle, et que cela passe par des programmes scientifiques et réalistes, Voici la tâche de la politique environnementale, qui fait partie de la politique générale et nécessaire pour l'avenir de l'homme et de la société dans son ensemble, et la tâche de la politique environnementale ne se limite pas seulement à remédier aux dommages environnementaux qui existent dans la réalité, mais va aussi au-delà, à la nécessité d'éviter les problèmes environnementaux et de réduire au maximum les risques qui en découlent.
Mots clés : gestion environnementale, développement durable, sécurité environnementale, gouvernance environnementale en Algérie.